جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

نقض الغرض،
وأثره فى الدرس النحوي

الدكتور
الضبع محمد أحمد عبد الرحيم
أستاذ اللغويات المساعد فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا
جامعة الأزهر

العدد التاسع عشر
للعام ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م
الجزء الخامس
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٥م
الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه أما بعد ،،،،

فمما لا شك فيه أن النحويين ما كانوا يتصرفون فى اللغة وفقاً لأهوائهم ، بل كان يحكمهم فى ذلك استقراء طريقة العرب فى كلامهم ، هذا السهيلى – رحمه الله – يقول : " فلم نقل ما قلناه إلا اقتضاباً من أصول السلف ، واستنباطاً من كلام اللغة ، وبناءً على قواعدها ، وجرياً على طريقة علمائها "(١) ، ومن ثم فإننا حين نقرأ فى (النحو) ما يجوز من الأوضاع اللغوية وما لا يجوز ، ندرك أن النحويين ما كانوا يجوّزون إلا ما كان مرتبطاً بطرائق اللغة فى الإبانة عن المعانى، وطرائق متكلميها فى الإبانة عن أغراضهم ومقاصدهم(٢) ، فـ " قد أرادها أصحابنا وعنَوها ، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدَّمة محروسة ، فإنهم لها أرادوا ، وإياها نوَوْا "(٣) .

وفى إشارة قوية إلى أهمية احتذاء هذه الأغراض ، وضرورة المحافظة عليها ، ومنع كل ما يؤدى لنقضها ، نراهم يجعلون من (نقض الغرض) علة لمنع أى إجراء يؤدى إلى إجحاف بالمعنى أو إخلال به ، ولبيان الوجه الذى منع أى حكم نحوي يخرج عن القواعد العامة ، والقوانين الكلية لكلام العرب .

ومن ههنا تأتى أهمية هذا البحث (نقض الغرض ، وأثره فى الدرس النحوي) حيث اتخذ النحويون (نقض الغرض) أساساً لاستقامة المعنى وتأديته صحيحاً ، إذ إن مراعاته تسهم بشكل واضح فى الإبانة عن المعانى وتجليتها ، كما يؤكد على ما قلناه سَلَفاً أن النحويين بنوا تصوّراتهم للقواعد بعد استقراء ما نطقت به العرب فى ضوء المحافظة على الغرض ، ومنع ما يؤدى لنقضه ، يصدرون فى ذلك عن كراهية الوقوع فيه، توخياً لحصول الفائدة التى يؤمّها المتكلم من السامع، وتحقيقاً للأغراض التى يحصل بها الفهم والإفهام .

---

(١) نتائج الفكر فى النحو صـ ١٧٦ .
(٢) انظر : ضوابط الفكر النحوى د. محمد عبد الفتاح الخطيب ٤٤٥/١ .
(٣) الخصائص ١٦٣/١ .

كما تأتى أهميته – أيضاً – من كونه يعدّ تصحيحاً أو تقويماً للسان بإبعاد الخطأ عنه، وحفظه من اللحن الذى قد يعتريه على مستوى التركيب النحوى ، ليكمل بذلك الجانب الآخر من عملية تقويم اللسان ، وهو التصحيح اللغوى على مستوى الألفاظ المفردة .

علي أنه تجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين قد سبقني إلى دراسة ذات صلة مباشرة بموضوع هذا البحث ، وهي (من صور الامتناع من نقض الغرض عند العرب وأسراره النحوية والصرفية) [١] إذ تعرض فيها لبعض من مسائل نقض الغرض ، قسّمها إلى فصلين ، أفرد الأول منهما للمسائل النحوية التي صنفها في تسعة مباحث ، والثاني منهما أفرده للمسائل الصرفية ، وقد جعلها في أربعة مباحث.

ويلاحظ في هذه الدراسة غياب التحليل النحوي ، والاكتفاء بجمع المسائل التي تشكل هذه الظاهرة ، مع إيراد أقوال نحوية ليست ذات صلة مباشرة بـ (نقض الغرض) مما أدى إلى انحرافها عن مسارها ، وتضخمها بما لا جدوَى من ورائه.

ثم إنه قد غاب عنها الرؤية الشاملة ، والقدرة العلمية على دراسة هذا المصطلح داخل أنساقه الفكرية ، وتحليل القيمة المنهجية والنظرية للمحافظة على الغرض من الانتقاض ، وبيان أنماطه وضوابطه وعلائقه بغيره من المصطلحات ، مع إبراز مراحل تطوره ، وبيان أثره وتداعياته على البناء الفكري للدرس النحوي .

ولعل ذلك راجع إلى أنه لم تكن غاية الباحث الوقوف على كل ذلك ، بقدر ماكانت غايته جمع قدر من المسائل وتصنيفها ، وإن كانت من القلة بحيث لم تتجاوز ثلاث عشرة مسألة .

ولهذا كله سعيتُ إلى تتبع مواطن (نقض الغرض) فى الدرس النحوى ، واستقصائها على الرغم مما يداخلها من عناء ومشقة ، حيث إن مواطنه مبثوثة فى بطون الكتب ، وفى مواقع شتّى .

---

(١) للدكتور / محمود علي شحاته – بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية في أسيوط – العدد الثاني والعشرون – عام ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م . يقع في تسعين صحيفة .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون منهجه (استقصائياً تحليلياً) قائماً على تتبع مواطن (نقض الغرض) فى نصوص النحويين ، ومناقشتها على نحو يُظهر مدى مراعاته فى تحليلهم الظواهر اللغوية ، وأثرَه الفاعل فى صياغة قواعدهم وتراكيبهم .

ولهذه المنهجية تمّ تقسيم البحث إلي بابين ، يضم كل منهما فصلين ، تسبقهما مقدمة وتمهيد ، وتتلوهما خاتمة ، وثبت بمصادره ومراجعه ، ثم فهرست لموضوعاته على النحو التالى :

● المقدمة : ضمنتها الحديث عن أهمية البحث ، ودواعى اختياره موضوعاً للدراسة، والمنهج الذى انطلق منه ، وصدر عنه ، والخطة التى انتظمته .

● التمهيد : وعنوانه (تأصيل الأغراض والمقاصد فى الدرس النحوى) .

وقد تم هذا من خلال الحديث عن نقطتين :

- مفهوم الأغراض والمقاصد .
- علاقة العلل النحوية بأغراض العرب ومقاصدهم .

● الباب الأول : وعنوانه (توصيف المصطلح : الملامح ، والسمات ، والآثار)

وقد قُسِّم هذا الباب إلى فصلين :

- الفصل الأول : (مصطلح نقض الغرض بين الدلالة والاستعمال) وجاء فى أربعة مباحث :

المبحث الأول : خصصته لدراسة (نقض الغرض) فى اللغة والاصطلاح ، وتوصلتُ فيه إلى حد اصطلاحى لـ (نقض الغرض) وبيّنتُ فيه مضامين هذا الحد ومفاهيمه .

المبحث الثانى : أنماط نقض الغرض ، عرضتُ فيه لأنماط النقض ، التى تم استقراؤها من خلال تتبع مواطنه فى أبواب النحو العربى .

المبحث الثالث : ضوابط نقض الغرض، ذكرتُ فيه مجموعة من الضوابط المحددة والقوانين العامة التى اعتمدها النحويون فى تحليلهم لظواهر (نقض الغرض).

المبحث الرابع : أثر (نقض الغرض) فى الدرس النحوى، وفيه أشرت إلى تأكيد النحويين على ضرورة عدم (نقض غرض المتكلم) وأنهم اتخذوه معياراً للحكم

على التراكيب بالجواز أو المنع ، مما يدل على دقة تصورهم للظواهر اللغويـــة ، وارتباطها بمتكلميها .

- الفصل الثانى:(نقض الغرض والمصطلحات النحوية)وقد جاء فى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : علاقة (النقض) بمصطلحى (الاستقامة) و (الإحالة) .

المبحث الثانى : تطور مصطلح (نقض الغرض) لدى النحاة المتأخرين .

المبحث الثالث : نقض الغرض وعلاقته بمصطلح (الفائدة) .

المبحث الرابع : نقض الغرض وعلاقته بمصطلح (أمن اللبس) .

● الباب الثانى : وعنوانه (مواطن نقض الغرض فى الدرس النحوى) وقد قُسِّم هو الآخر إلى فصلين :

- الفصل الأول : (مواطن نقض الغرض على مستوى الأسماء) وقد جعلته فـــى مباحث ، تناولت المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، والتوابع .

- الفصل الثانى : (مواطن نقض الغرض على المستويات الأخرى) وقد جعلته – أيضاً – فى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مواطن نقض الغرض على مستوى الأفعال (عوامل ، ونواسخ).

المبحث الثانى : مواطن نقض الغرض على مستوى الأساليب .

المبحث الثالث : مواطن نقض الغرض على مستوى تصريف الأسماء .

● الخاتمة : وقد اشتملت على أهم النتائج التى انتهى إليها البحث .

● ثبت مصادر البحث ومراجعه: وهى متعددة ومتنوعة، إذ شملت كتباً نحويـــة، ولغوية،وبلاغية، وأدبية، قديمة وحديثة، وغير ذلك مما هو مذكور فى موضعه.

● وأخيراً .. ذُيِّل البحث بفهرست لموضوعاته التى ناقشها، والتى عالجها علـــى نحو يقرب من الإفصاح عن الغاية التى سعى إلى تحصيلها.

وبعد .. فإنى أرجو الله – العلى القدير – أن أكون قد وُفِّقتُ فـــى دراســـة هذا الموضوع من خلال تلك النقاط التى ارتكز عليها البحث .

والله من وراء القصد ، وهو حسبى ونعم الوكيل

الباحث

الدكتور / الضبع محمد أحمد عبد الرحيم

الأستاذ المساعد فى جامعة الأزهر

التمهيد

تأصيل الأغراض والمقاصد فى الدرس النحوى

- مفهوم الأغراض والمقاصد.
- علاقة العلل النحوية بأغراض العرب ومقاصدهم .

مفهوم الأغراض والمقاصد :

يعدّ التعبير عن الأغراض أو المقاصد التى يريد المتكلم إيصالها إلى السامع إحدى الوظائف التى تقوم بها اللغة[١] ، بل إن اللغة قد وُضعت – أساساً – من أجل أداء هذه الأغراض ، وهو ما أكده ابن جنى من خلال حدّه (اللغة) بقوله : " إنها أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم "[٢] .

وقد عرّف حازم القرطاجنى (ت ٦٨٤هـ) الأغراض بأنها " الهيئات النفسية التى يُنحَى بالمعانى المنتسبة إلى تلك الجهات نحوها ، ويُمال بها فى صوغها ، لكون الحقائق الموجودة لتلك المعانى فى الأعيان،مما يهيئ النفس بتلك الهيئات ، ومما تطلبه النفس أيضاً أو تهرب منه ،إذا تهيأت بتلك الهيئات "[٣] .

فالملاحظ فى هذا النص أن القرطاجنى يجعل (الأغراض) جملة من المعانى التى تتلبس بالمتكلم وتخالجه (الهيئات النفسية) وهي تختلف من حيث الجهات التى تصدر عنها ، فهى متنوعة وغير محدودة ، وهى حقيقة إنسانية (لكون الحقائق الموجودة لتلك المعانى فى الأعيان) تتضح من جهتين : ما تطلبه النفس (الرغبات) أو تهرب منه (المنفرات) ، ويُعبّر عنها بهيئات مخصوصة .

على أن الإمام عبد القاهر قد سبق إلى هذا المعنى نفسه ، إذ بنَى دَرْسه الدلالى المعروف بـ (نظرية النظم) فى ضوء المعرفة الدقيقة بتلك الأغراض والمقاصد التى يؤمّها المتكلم فيما يتوجه به إلى المخاطب ، حيث يقول : " إن (الخبر) وجميع الكلام معانٍ يُنْشئها الإنسان فى نفسه ، ويُصرِّفها فى فكره ، ويُناجِى بها قلبه ، ويُراجع فيها عقله ، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض "[٤] .

وهذا يعنى أن (الأغراض) جملة من المعانى ، تختزن فى نفس المتكلم ، وفكره ، وقلبه ، وعقله ، يستخرجها فى صورة تراكيب لغوية ، لتؤدى ما يهدف

---

(١) انظر : مناهج الدرس النحوى فى العالم العربى فى القرن العشرين د. عطا محمد موسى صـ ٣١٠.
(٢) الخصائص ٣٤/١ .
(٣) منهاج البلغاء وسراج الأدباء صـ ٧٧ .
(٤) دلائل الإعجاز صـ ٥٢٨ ، وانظر : صـ ٥٤٣ .

إليه من إيصال المعنى إلى المخاطب ، ويُعدّ إدراكها أمراً ضرورياً لإنجاح العملية التواصلية ، إذ " أجمع العقلاء على أن العلم بمقاصد الناس فى محاوراتهم عِلْمُ ضرورة "[١] .

ولهذا كانت (الأغراض) محل عناية واهتمام من قِبل علماء العربية ، فقد اهتم بها البلاغيون تحقيقاً لهدفَيْن : هدف تحسينىّ أسلوبىّ يتعلق بفصاحة الكلام ، وآخر إقناعىّ تأثيرىّ يتعلق بالمخاطب ، أما النحويون فكان اهتمامهم بها سَعْياً إلى توفير السلامة النحوية ، والصحة الدلالية للتراكيب ، كما أسهمت مراعاتهم تلك (الأغراض) بقسط وافر فى توجيه الأحكام النحوية ، وذلك بإخراج التراكيب على هيئة وصورة تتواءم مع هذه (الأغراض) مما يكسبها نوعاً من التفنن والتنوع بتقديم وتأخير ، وذكر وحذف ، وتعريف وتنكير ، وغير ذلك بتنوع تلك الأغراض .

وإذا كان الحديث هنا عن حقيقة (الأغراض) والإفصاح عن تلك الصلة التى تربطها بالتراكيب ، فإن هذا بدوره يقودنا إلى الإشارة إلى ما يُعرف بـ(فكرة التقابل بين الوضع والقصد) إذ ألمح إليها السيوطى من خلال سؤاله الذى طرحه حول اشتراط القصد فى الكلام ، وأجاب عليه بأن القوم فى ذلك على قولين: أحدهما : نعم ؛ وجزم به ابن مالك وخلائق ، فلا يُسمَّى ما ينطق به النائم الساهى كلاماً ، والثانى : لا ؛ وصححه أبو حيان[٢] .

والحق مع ابن مالك ، إذ " إن انتماء دلالة الكلام إلى قصد المتكلم لا يعنى أن الدلالات الوضعية للكلم لا أثر لها فى تلك الدلالة ، بل هى بمثابة المعين الذى يغترف منه المتكلم، والذى بدونه لا يبين له قصد ، ولا تستقيم له دلالة، لأن تلك الدلالات هى أعراف ومواضعات عامة ، يدركها أبناء اللغة على حد سواء ، ومن ثم فهى وسيلة ضرورية لإحداث التواصل بين المتكلم

(١) المصدر نفسه صـ ٥٣٠ .
(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧/١ ، والتذييل والتكميل فى شرح التسهيل لأبى حيان ٣٦/١ ، وارتشاف الضرب ٤١٢/١ ، وهمع الهوامع ٣٠/١ .

والسامع ، حيث يرتكز عليها الأول فى تشكيل الدلالة ، ويستند عليها الأخير فى فهمها "[١] .

ولأجل ذلك نبَّه الإمام عبد القاهر إلى أن الكلام لا يُتصوّر دون عِلم كل من المتكلم والسامع بتلك الدلالات ، فيقول " ومعنى (القصد) إلى معانى الكلم : أن تُعلم السامع بها شيئاً لا يعلمه، ومعلوم أنك أيها المتكلم ، لستَ تقصد أن تُعلم السامع معانى الكلم المفردة التى تكلمه بها ، فلا تقول : خرج زيد ، لتعلمه معنى (خرج) فى اللغة ، ومعنى (زيد) كيف ؟ ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف "[٢] .

" وهذا يعنى أن القصد لا يتعلق بالمفردات إلا لغاية التركيب "[٣] ، إذ "كيف يُتصوَّر وقوع قَصْدٍ منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى ؟ "[٤].

وقد أوضح الدكتور / حسن طبل ذلك انطلاقاً من بيان الفرق بين الكلمة فى المعجم وبينها فى الكلام ، حيث قال : " فالفرق بين الكلمة فى متون المعاجم ، أو ذاكرة الفرد وبينها فى الكلام ، هو فرق ما بين المادة الغُفل والمادة المصنوعة ، فهى فى الحال الأولى صورة حيادية جامدة ، أما فى الحال الثانية فهى أداة متفاعلة موجهة بقصد المتكلم إلى غاية وغرض "[٥] .

وبهذا يظهر أن دلالة الكلام على الغرض لا غنى لها عن الدلالات الوضعية للكلم ، كما أنها لا تكون من غير قصدٍ من المتكلم ، لأن العبارة إذا لم تتضمن هذا المبدأ (قصد المتكلم) لا تتم عملية الاتصال بينه وبين السامع .

والله أعلم

---

(١) المعنى فى البلاغة العربية د. حسن طبل صـ ٧٧ .
(٢) دلائل الإعجاز صـ ٤١٢ .
(٣) المعنى فى البلاغة العربية صـ ٧٤ .
(٤) دلائل الإعجاز صـ ٤١٢ .
(٥) المعنى فى البلاغة العربية صـ ٧٥ .

علاقة العلل النحوية بأغراض العرب ومقاصدهم

ليس بغريب فى تاريخ الإنسانية أن يتساءل العربى القديم عن الدقائق ، والأسرار الكامنة وراء هذه اللغة التى يتكلم بها ، لأن الإنسان بطبعه مُغْرم بالجرى وراء أسرار الأشياء ، ومعرفة الأسباب التى تكمن وراء أية ظاهرة ، مهما كان نوعها ، فيبحث فى تفسيرها بإخضاعها لأحكام يراها منطقية ، تأنس نفسه بها ، لأن " النفوس – كما يقول العكبرى – تأنس بثبوت الحكم لعلة ، فلا ينبغى أن يزول ذلك الأنس "(١) .

من هذا المنطلق بدأ النحويون بحثهم فى العربية على أساس من التفكر فى نظامها ، والوقوف على دقائقها وأسرارها ، واستخراج الأدلة " على ما أُودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ، ونِيطت به من علائق الإتقان والصنعة "(٢) ، كما تم هذا بدافع إيمانهم بأن فصحاء العرب كانوا يعللون بعض ما ينطقون ، وأنه قد تمثّلت فى أذهانهم العلل ، وهذا ما أبان عنه سيبويه بقوله : " من ذلك قول العرب فى مَثل من أمثالهم : (اللهم ضَبُعاً وذئباً) إذا كان يدعو بذلك على غنم رجُل ، وإذا سألتهم ما يعنون ، قالوا : اللهم اجمعْ فيها ضبعاً وذئباً وكلُّهم يفسِّرُ ما ينوى "(٣) .

وقال أيضاً : " وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له : أَمَا بمكان كذا وكذا وَجْدٌ ؟ وهو موضع يُمسِك الماءَ ، فقال : بلى ، وِجاذاً ، أى : فأعرِفُ بها وِجاذا "(٤) .

نفهم من هاتين الروايتين أمرين :

أحدهما : أن العربى كان بوسعه أن يعلل لكلامه ، إذا طُلِب منه ذلك ، وأن يُظهر لك ما ينويه من وراء حذف كلمة ، أو تقديم جملة أو تأخيرها .

والثانى : أن النحويين لم يُضيفوا شيئاً فى هذا الباب من شأنه أن يغيّر المراد الذى كان فى نفس العربىّ .

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين صـ ١٨٩ .
(٢) الخصائص ١/ ١ .
(٣) الكتاب ١/ ٢٥٥ .
(٤) المصدر نفسه ١/ ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

كما روى ابن جنى قصصاً أخرى ، أثبتَ بها معرفة العرب بالعلل والأغراض التى ينسبها إليهم النحويون ، من ذلك ما حكى الأصمعى عن أبى عمرو بن العلاء أنه قال : " سمعتُ رجلاً من اليمن يقول : فلان لَغُوبٌ، جاءته كتابى فاحتقرها ، فقلت له : أتقول : جاءته كتابى ! قال : نعم؛ أليس بصحيفة "(١).

أَوَ لستَ معى فى أن ما احتج به العربى عندما أنَّث المذكر لعلة قامت فى نفسه ، هو ما نسميه اليوم (علة نحوية) ، ولله دَرُّ ابن جنى حين قال معقباً على هذه الرواية : " أفتُراك تريد من أبى عمرو وطبقته ، وقد نظروا ، وتدرَّبوا ، وقاسوا ، وتصرّفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفلا ، يعلل هذا الموضع بهذه العلة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا يهتاجوا هم لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شرع لهم العربى ذلك ، ووقفهم على سَمْته وأَمِّه "(٢) .

ومن ذلك ما رواه ابن جنى – أيضاً – عن شيخه الفارسى عن أبى بكر عن أبى العباس أنه قال : " سمعتُ عُمارة بن عَقيل بن بلال بن جرير يقرأ(٣) : (وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ)(٤) فقلت له : ما تريد ؟ قال : أردتُ : سابقٌ النهارَ ، فقلت له : فهلاّ قلتَه ؟ فقال : لو قلتُه لكان أوزن "(٥) .

فهذا دليل آخر على أن طلب الخفة الذى ننسبه إلى العرب لم يكن محض اختراع ، أو افتراض من النحويين ، بل إنه من إحساس العربى ، وسلامة ذوقه بدليل قوله : لو قلتُه لكان أوزن ، أى : أثقل فى النفس .

من أجل ذلك عقد ابن جنى باباً فى (الخصائص) ترجم له بعنوان : (باب فى أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها) قال فيه : " ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجر

---

(١) الخصائص ١/٢٥٠ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) انظر : مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه صـ ١٢٦ .
(٤) من الآية ٤٠ من سورة يس .
(٥) الخصائص ١/٢٥٠ .

بحروف الجر ، والنصب بحروفه ، والجزم بحروفه ، وغير ذلك من حديث التثنية ، والجمع ، والإضافة ، والنسب والتحقير ، وما يطول شرحه ؛ فهل يحسن بذى لبّ أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع ، وتوارُد اتّجه"[١] .

وبهذا يؤكد ابن جنى أن هذه العلل هي التى أرادها العرب بدليل اطراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ... إلخ ، إذ لا يُعقل أن يكون هذا الاطراد فى اللغة ، قد وقع من غير اعتقادٍ لعلة ، ولا قَصْدٍ فى ذهن المتكلم العربى .

على أن الأستاذ / الرافعى يرى أن ذلك من خرفشة النحاة، لأنهم يتساندون إلى السليقة ، ويجرون على مقتضى الطبع ، فلا يفطنون إلى اختلاف مواقع الكلام باختلاف جهاته، ولو ثبت تصفحهم لوجوه الكلام، وتأملهم مواقعه، ما جاز أن ينتقل لسان العرب عن لغة إلى لغة أخرى ، ولا أن يُستدرج فى بعض الكلام ، ولا أن تضعف فصاحة الفصيح منهم ، للزومهم طريقاً واضحاً ، ومَهْيَعاً معروفاً[٢] .

ويبدو لى أن ما ذهب إليه الأستاذ/ الرافعى ليس بدقيق إلى الحدّ الذى صوّره، "فنحن نتعلم أحكام اللغة، وندرس قواعدها، ومع ذلك فنحن إذا تركناها أو انتقلنا إلى بلاد أخرى لا نتكلم بها ، فإننا ننسى، وبمرور الزمن ينتقل اللسان ، وتغيب تلك الأحكام عنا"[٣]، إذ كانت "اللغتان إذا التقتا في اللسانالواحد ، أدخلت كل واحدة منهما الضيم علي صاحبتها"، كما يقول الجاحظ رحمه الله [٤] .

أما ابن جنى فيمكن القول: إنه عقد باباً فى (أغلاط العرب) من نحو قولهم: منائر، ومزائد، وهمزهم: مصائب.... إلخ، وعلل وقوع تلك الأغلاط فى كلامهم بتعليل شيخه أبى على ، وهو : أنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها ، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشئ ، فزاغوا به عن القصد[٥] .

---

(١) الخصائص .
(٢) انظر : تاريخ آداب العرب ٢٤٠/١ ، ٢٤١ .
(٣) ابن جنى النحوى د. فاضل السامرائى صـ ١٦٩ .
(٤) البيان و التبيين ٣٦٨/١.
(٥) انظر : الخصائص ٢٧٦/٣ ، ٢٧٩ .

كما ردَّد هذا – أيضاً فى موضع آخر بقوله : " وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يَسْتَهْويهم من الشبه ، لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها ، وإنما يُخْلِدون إلى طبائعهم "(١) .

فواضح من كلامه هنا أنه أرجع أمر تلك الأغلاط إلى طبيعة العربى وسليقته التى جُبل عليها ، وهذا يتعارض مع ما ذهب إليه من قبل من أن العرب كانوا يتأملون مواقع الكلام وقد قامت فى نفوسهم علله .

غير أن المتأمل فى كلام ابن جنى يجده يتحدث عن (العصمة اللغوية) للمتكلمين العرب ، وهى لا تعنى أنهم معصومون من الخطأ الذى قد يقع فيه واحد منهم أو أكثر فى المستوى الدلالى أو الصوتى أو الصرفى أو النحوى ، لكن من المحال أن يجمعوا على خطأ واحد ، لهذا هناك عصمة عامة تعمّ المتكلمين باللغة تعصمهم من الإجماع على خطأ ما(٢) ، قال ابن جنى : " أفتُجمع كافة اللغات على ضعف ونقص "(٣) .

وهذا يعنى أنه يمكن أن يخطىء عربى أو أعرابى ، ومن ثم عقد ابن جنى هذا الباب (أغلاط العرب) للتنبيه إلى ذلك ، " وقد وافق علم اللغة الحديث جامعى العربية ونحاتها فى الإقرار بإمكانية غلط المتكلم على المستوى الجزئى أو الفردى من الجماعة اللغوية ، فقد عد (ماريوباى) من الخطأ الأيدولوجى ما يقال عن المتكلم الوطنى ، والاعتقاد بأنه لا يخطىء(٤) .

إذاً .. " فالخطأ الفردى أمر واقع مقبول، يعالجه النحاة بفرز الجماعة اللغوية ، وباختبار أفرادها بهدف الوصول إلى أقصى ما يمكن من الثقة بالمادة اللغوية "(٥) .

وقد علل ابن جنى الخطأ الفردى الجزئى بتعليل شيخه أبى على ، وهو : أنهم ليست لهم أصول يراجعونها ، ولا قوانين يعتصمون بها ... إلخ ، ولهذا لم يستفصح ابن جنى فتح الحرف الحلقى فى نحو (يعدو) من أبى عبد الله الشجرى

---

(١) المنصف شرح تصريف المازنى صـ ٢٦٣ .
(٢) انظر : التفكير العلمى فى النحو العربى د . حسن خميس الملخ صـ ٧٨ .
(٣) الخصائص ١٧/٢
(٤) انظر : أسس علم اللغة العام ، لماريوباى صـ ٢٦٠ – ترجمة د / أحمد مختار عمر .
(٥) التفكير العلمى فى النحو العربى صـ ٧٩ .

الأعرابى ، فحدّث قائلاً : " وسمعت الشجرى أبا عبد الله غير دَفْعةٍ يفتح الحرف الحلقىّ فى نحو (يعدو) و (هو محموم) ولم أسمعها من غيره من عُقَيل ، فقد كان يرد علينا منهم من يؤنَس به ولا يبعد عن الأخذ بلغته ، وما أظن الشجرى إلا استهواه كثرةُ ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقىّ بالفتح إذا انفتح ما قبله فى الاسم على مذهب البغداديين "[١] .

ولا يعنى اختبارُ النحاة ــ بهدف التوثق والاطمئنان ــ الأعرابَ ولغتهم أنهم يجعلون من مقاييسهم أصلاً يفرّعون عليه كلام العرب ، فالأصل بخلاف ذلك تماماً ، فجمهور النحاة يقرّون أن الأصل فى الحرف المختص بالاسم أن يعمل الجر ، وقد وجدوا العرب أطبقت على النصب بـ (إن وأخواتها) مع أنها مختصة بالاسم[٢] ، فما دعاهم هذا إلى تخطىء العرب ، بل جُلّ ما فعلوه أن التمسوا للعرب وجهاً ، لأن كلام العرب أصل ، غيرُه لاحق به ومستمد منه[٣] .

على أن ابن جنى – كغيره من نحاتنا – يؤمن بأن الغلط والعبث مستحيل فى بناء اللغة ، فما دام العرب قد قالوا وجهاً ، فلا محالة من أن له فى معانيها قصداً ، ومن ورائه غرضاً وحكمة ، وهذا ما قرره المازنى بقوله : " وكلٌّ ما فعلوا فله مذهب وحكمة"[٤]، وأشار إليه سيبويه بقوله : " وليس شئ يُضطرون إليه (أى : يخرج به العرب عن أصله) إلا وهم يحاولون به وجهاً "[٥] .

وقد فهم ابن جنى من كلام سيبويه هذا أنه " أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استُكرهوا عليه ؛ نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك ، فتستضئ به ، وتستمد التنبه على الأسباب المطَلوبات منه "[٦] .

ولعل هذا يفسر لنا حقيقة عناية النحويين بالعلل ، فمن خلالها " تجاوز (النحو) مجرد المعرفة بالأساليب التى تكلم عليها العرب إلى استنطاقها للوقوف

---

(١) الخصائص ١١/٢
(٢) انظر : الجنى الدانى صـ ٢٦ .
(٣) التفكير العلمى فى النحو العربى صـ ٧٩ .
(٤) المنصف شرح تصريف المازنى صـ ٥٢١ .
(٥) الكتاب ٣٢/١ .
(٦) الخصائص ٥٤/١ ، ٥٥ .

على القواعد التى تقود إلى انتحاء سَمْت كلام العرب ، والجريان على أساليبها إلى معرفة الغرض من استعمال ذلك اللسان "[١] .

ولهذا صار التفكير فى كل وجه وارد عن العرب والاستنباط منه، وإعمال العقل فيه جزءاً ، بل ركناً من أركان الفكر النحوى لا يتم إلا به ، إذ " لابد لكل كلام تستحسنه ، ولفظ تستجيده من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة، وعلة معقولة "[٢] .

وآية ذلك أن الخليل بن أحمد – رحمه الله – استلهم فى كثير من علله ذوق العرب ، إيماناً منه " بأنهم لم ينطقوا بكلامهم اعتباطاً ، بل راعوا فى عقولهم عللاً له ، وإن لم يصرحوا بها تصريحاً ، فشحذ فكره لاستخراجها وانتزاعها ، مستنداً إلى خبرته بمقاصد العرب فى استعمالاتهم ، وتمرسه بأساليبهم ، ومعرفته بذوقهم فيما يستحسنونه أو يستقبحونه "[٣] .

على أن الخليل كان واعياً أن العلل التى اعتلّ بها مجرد حدس وتخمين ، ومن ثم أفسح السبيل أمام غيره من النحويين لأنْ يأتوا بما يرونه مناسباً من العلل، ولا أدل على ذلك من قوله ، حينما سُئل عما استخرجه من علل : " أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفتْ مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله ، وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتللتُ أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبتُ العلة فهو الذى التمست ... وإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو ، هى أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها "[٤] .

فهذا نص على جانب كبير من الأهمية ، إذ يؤكد لنا ثلاثة أمور[٥] :

الأول : أن هذه العلل أدركها العرب بعقولهم ، وإن لم تُنقل تلك العلل عنهم ، أى : لم يصرحوا بها .

---

(١) ضوابط الفكر النحوى ١/١٧٥ .
(٢) دلائل الإعجاز صـ ٤٢ .
(٣) مكانة الخليل بن أحمد فى النحو العربى د. جعفر عبابنة صـ ٨٧ .
(٤) الإيضاح فى علل النحو ، للزجاجى صـ ٦٥ ، ٦٦ .
(٥) انظر : النحو العربى : أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوى الحديث د. محمد إبراهيم عبادة صـ ١٢٨ .

والثانى : أن الخليل وغيره من النحويين قد حاولوا التماس ما رأوا أنه علة دارتْ فى ذهن صاحب اللغة .

والثالث : أن عمله هذا يمكن أن يكون مطابقاً لما مَثُل فى ذهن العرب ، وقد يكون مخالفاً لذلك ، ولذا مَن سنحتْ له علل أنسب من العلل التى ذكرها فليأت بها ، وإن كان الزبيدى يرى أن الخليل استنبط من علل النحو ما لم يستنبط أحد ، وما لم يسبقه إلى مثله سابق[١] ، بدلالة أن هذا الأمر لفت أنظار معاصريه حتى سألوه عن تلك العلل التى يعتل بها فى (النحو) .

إذاً ... دور النحوى أن يكشف عن علة العرب ، وأن يبيّن وجه الحكمة فيما نطقت به ، " ومن ثم يمكن القول ــ بشئ من التجّوز ــ إن الحكم النحوى وُلد مُعللاً ، إذ يعسر أن نتصور نحواً خالياً من التعليل "[٢] ، وهذا المعنى ألمح إليه السيوطى بقوة حينما تحدث عن حقيقة (النحو) فقال[٣] : " والنحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب ، وبعضه مستنبط بالفكر والروية ، وهو التعليلات ، وبعضه يُؤخذ من صناعة أخرى "[٤] .

ونحسب أن هذا الموضع ليس محل خلاف بين القدامى والمحدثين ، فحتى ابن مضاء القرطبى الذى يعدّ أشهر مَن دعا إلى إلغاء العلل ، نراه يقرُّ بالعلل الأُول، إذ هى التى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب ، وقَصَر دعوته على إلغاء العلل الثوانى والثوالث ، لأنها لا تفيدنا فى المعرفة بكلامهم ، لأن العرب أمة حكيمة[٥] .

وعلى الرغم من أن أصحاب المنهج الوصفىّ فى دراسة اللغة ، قد تبعوه فيما دعا إليه[٦] ، فقد ذهب كثير من أتباع (علم الألسنية الحديث) إلى إقرارها ، ، بل وصل بهم القول إلى أن " العلل الثوانى التى ثار عليها ابن مضاء القرطبى

---

(١) انظر : طبقات النحويين واللغويين صـ ٤٧ .
(٢) ضوابط الفكر النحوى ٥١٤/١ .
(٣) الاقتراح فى علم أصول النحو وجدله صـ ٩٠ .
(٤) يقصد بالصناعة الأخرى : العلوم التى كانت منتشرة فى البيئة العربية ، كعلم العروض ، وصناعة الموسيقى .
(٥) انظر الرد على النحاة صـ ١٢٨ .
(٦) انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان صـ ٤٤ ، والنحو العربى نقد وبناء د. د. إبراهيم السامرائى صـ ٢١٣ .

فى رده على النحاة لأنهم اتخذوها مناطاً لنحوهم التعليلى ، لتجد اليوم مشروعية معرفية جديدة من حيث إنها تشكيل لمعمار المنطق الصورى ، الذى أدركه العلم اللغوى فى تراثنا العربى الراسخ المتين "[١] .

إن المتأمل فى اعتلالات النحويين – وخاصة الأوائل منهم – وتطبيقاتهم لهذه العلل يدرك أنها مستنبطة من استقراء كلام العرب ، وطرائقهم فى الإبانة عن معانيهم ومقاصدهم ، وهذا ما أكده الدّينوريّ ، المعروف بـ (الجليس النحوى ت ٤٩٠هـ) حيث جعل اعتلالات النحويين صنفين :

- علة تطرد على كلام العرب ، وتنساق إلى قانون لغتهم .
- وعلة تُظهر حكمتهم ، وتكشف عن صحة أغراضهم ، ومقاصدهم فى موضوعاتهم[٢] .

وهذا يعنى أن تلك العلل نابعة من ذاتية اللغة ، ومن طبع العربى ، وحسه اللغوى ، يقول ابن جنى :" ولستَ تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحس منطوٍ على الاعتراف به ... فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع "[٣] .

وبهذه النظرة اختلفت علل النحويين عن علل الفقهاء التى هى علامات وأمارات على المقاصد الإلهية ، التى إذا لم يكشف الشرع عنها بالنص عليها ، بقيت خفية على الإنسان ، وذلك " أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال ، أو خِفّتها على النفس "[٤] ، وفى كلام ابن جنى هذا إشارة قوية إلى ارتباط العلل النحوية بـ (الحس) وهو يعنى بذلك حس المتكلم وطبعه .

والذى يبدو أن هذه الحقيقة اللغوية (ارتباط هذه العلل بالحس والواقع اللغوى) قد خفيت على بعض المحدثين ، إذ ذهب إلى أن علل النحويين منتزعة

---

(١) مباحث تأسيسية فى اللسانيات د. عبد السلام المسدى صـ ٢٨ .
(٢) انظر : ثمار الصناعة فى علم العربية صـ ١٣٥ .
(٣) الخصائص ٥٢/١ .
(٤) الخصائص ٤٩/١ .

من علل الفقهاء[١] ، استدلالاً بقول ابن جنى: "وكذلك كُتُب محمد بن الحسن – رحمه الله – إنما ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنهم يجدونها منثورة فى أثناء كلامه "[٢] .

والحق أن المتأمل فى كلام ابن جنى ، يجده قد جاء فى سياق الحديث عن منهج الفقهاء من الحنفية فى التأليف ، وأنهم جمعوا العلل المنثورة فى كتب محمد بن الحسن ، وجعلوها ضوابط وقوانين لهم ، وكذلك فعل ابن جنى فى كتابه (الخصائص) فقد جمع فيه العلل المتناثرة فى كتب النحاة ، وقوله : " وكذلك كُتُب محمد بن الحسن – رحمه الله – إنما ينتزع أصحابنا منها العلل " ، أى: أصحابنا من فقهاء الحنفية لا النحاة ؛ لأنه كان متفقهاً على المذهب الحنفىّ[٣] ، ويؤكد هذا الفهم أنه قد ذكر فى كتابه (الخصائص) نفسه : " أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين "[٤] .

كما خفيت هذه الحقيقة على أستاذنا الدكتور / على أبوالمكارم ، الذى راح يصف العلة عند النحويين بأنها ليست فى تصورهم " ضرورة فحسب ؛ إذ هى تتسم بالحتمية ، فلا سبيل إلى تجاهلها إلا بتجاهل الحقائق التى تفرض نفسها على كل باحث ، رضى أو كره ؛ ولذلك فإنها سابقة على الظواهر والقواعد جميعاً ، وليست تابعة لها ، ومن ثم فإن الواقع اللغوى بأسره تابع لهذه العلل ، وليست متبوعاً لها "[٥] .

وهذا كلام مردود بما أوردتُه سَلَفاً ، فضلاً عن أن التعليل سمة منهجية ، لا يُستغنَى عنها فى أى علم من العلوم ، ومن ثم فليس النحويون بدعاً فى اعتمادهم التعليل كمنهج من مناهج تفكيرهم ، إذ لم يخرجوا " فى تعليلاتهم النحوية أو معظمها على الأصل الذى يقوم عليه التعليل فى العلوم قاطبة ، وهو :

---

(١) انظر : أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء فى ضوء علم اللغة الحديث د. محمد عيد صـ ١٣٣ ، والنحو العربى والدرس الحديث (بحث فى المنهج) د. عبده الراجحى صـ ١٨ ، ١٩ .

(٢) الخصائص ١٦٤/١ .

(٣) انظر : أصول النحو العربى د. محمد خير الحلوانى صـ ٦ ، ٧ ، وضوابط الفكر النحوى ٥١٧/١.

(٤) الخصائص ٤٩/١ .

(٥) أصول التفكير النحوى صـ ٢٠٢ .

أنه إذا ما اقترنت ظاهرتان وجوداً وعدماً ، فإنهم يعدون إحدى الظاهرتين علة وسبباً للأخرى ، وهذا ما تقتضيه بداهة العقل الإنسانى "[١] .

وقد ظهرت مدارس لغوية جديدة بعد المدرسة الوصفية ، نادت بضرورة تجاوز وصف اللغة إلى تفسيرها، والتعليل لأحوالها ، ومن أشهر هذه المدارس (المدرسة التحويلية) حيث يؤمن رائدها العالم الأمريكى (تشومسكى) " بأن أى لغة بشرية طبيعية تخضع لنظام دقيق، يختفى وراء قواعدها فى النحو والصرف ، فتفسير اللغة سَعْى للبحث عن السر الذى يجعل القاعدة النحوية صحيحة منتجة لعدد لا نهائى من التطبيقات"[٢] .

وبموجب هذا فإن العلة عند النحويين " لا تقوم على فرض اعتبارات عقلية على اللغة ، وإخضاعها لمقتضى هذه الاعتبارات ، بل إنها تقوم على التأمل الدقيق فى أوضاع الكلام ، ورصد مختلف صور التأليف ، والتمييز بينها "[٣] .

ورحم الله – تعالى – ابن جنى حينما أشار إلى هذا بقوله : " فليت شِعرى إذا شاهد أبوعمرو ، وابن أبى إسحاق ، ويونس ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، وأبوالحسن ، وأبوزيد ، وخلف الأحمر ، والأصمعى ، ومَن فى الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوهَ العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصد له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة ، وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكاياتُ ، ولا تضبطه الروايات ، فتُضطرّ إلى قُصود العرب ، وغوامض ما فى أنفسها ، حتى لو حلف منهم حالِف على غرض ، دلّته عليه إشارة لا عبارة ، لكان عند نفسه ، وعند جميع منَ يَحضُر حاله صادقاً فيه ، غير متَّهَم الرأى والنحيزة والعقل ، فهذا حديث ما غاب عنا ، فلم يُنقل إلينا ، وكأنه حاضر معنا ، مناجٍ لنا "[٤] .

فإذا كان العرب يتصرفون فى لغتهم هذا التصرف المنظم العجيب ، وقد تبينت لنا أغراضهم ومقاصدهم فى أحكام لغتهم ؛ فهل يصح القول : " إن العرب

---

(١) القياس فى النحو د. منى إلياس صـ ٤٧ .
(٢) نظرية التعليل فى النحو العربى بين القدماء والمحدثين د. حسن خميس الملخ صـ ٢٣٧ .
(٣) القياس فى النحو صـ ٥٤ .
(٤) الخصائص ٢٤٩/١ .

كانوا يتكلمون فقط"[١] ، وهل كان ما اعتل به النحويون بعد ذلك إلا وصفاً لما نقلوه عن العرب ، وكشفاً لمقاصدهم وأغراضهم فى تنظيم لغتهم[٢] ؟

إننى على ثقة تامة أن أئمة العربية الذى دققوا ، وجرّدوا ، وشرحوا ، قد انطوى علمهم على شئ كثير ، وقدر جليل من الأغراض والعلل ، وقف (علم أصول النحو) على شئ قليل منها ، وبقى الكثير مُخبّأ لم يُستخرج بعدُ ، فضلاً عن أن يكون قد انتفعنا به فى درسنا النحوى .

(١) أصول النحو العربى د. محمد عيد صـ ١٧٤ .
(٢) انظر : أصول النحو العربى فى ضوء مذهب ابن مضاء القرطبى د. بكرى عبد الكريم صـ ٥١ .

الباب الأول

توصيف المصطلح : الملامح ، والسمات ، والآثار

- الفصل الأول : مصطلح نقض الغرض بين الدلالة والاستعمال.
- الفصل الثانى : نقض الغرض والمصطلحات النحوية.

الفصل الأول
مصطلح نقض الغرض بين الدلالة والاستعمال

- المبحث الأول : نقض الغرض فى اللغة والاصطلاح .
- المبحث الثانى : أنماط نقض الغرض .
- المبحث الثالث : ضوابط نقض الغرض .
- المبحث الرابع : أثر (نقض الغرض) فى الدرس النحوى .

المبحث الأول

نقض الغرض فى اللغة والاصطلاح

أولاً : الدلالة اللغوية لمادة (نقض) :

النقض : مصدر الفعل الثلاثى (نَقَضَ) وتدور هذه الكلمة فى أصلها اللغوى حول: الإبطال، والإفساد، والمخالفة، فيقال: نقض الشئَ نقضاً: أفسده بعد إحكامه، ونقض الحكم: أبطله، وناقض فى قوله: تكلّم بما يخالف معناه[١] .

ثانياً : الدلالة اللغوية لمادة (الغرض) :

الغرض : هو الهدف الذى يُرْمَى إليه ، وغرضه كذا ، أى : بُغيته وحاجته وقصده ، يقال : فهمتُ غرضه ، أى : قصده[٢] .

وقد تنوعت المصطلحات الدالة على الغرض بحسب المجال الذى تنتمى إليه، فيقال: الغرض، والقصد، والمعنى، والمراد، والإرادة (أردت)، والغاية، والعلة ، والمرمى ، والهدف ، والحاجة ، والحكمة ، وهى دوال تقترب من بعضها البعض ، وتتداخل فى مدلولاتها إلا بعض الفروق من أن الغرض يكون مقصوداً أو لا ، وأن الهدف هو نتيجة تحقيق الغرض وغيره[٣] .

كما فرّق أبوهلال العسكرى بين (الغرض) و (المعنى) بقوله : " إن المعنى : القصد الذى يقع به القول على وجه دون وجه على ما ذكرنا ، والكلام لا يترتب فى الإخبار والاستخبار وغير ذلك إلا بالقصد، فلو قال قائل:محمد رسول الله، ويريد: محمد بن جعفر، كان ذلك باطلاً، ولو أراد: محمد بن عبد الله – عليه السلام – كان حقاً، أو قال: زيد فى الدار، يريد بـ(زيد) تمثيل النحويين ، لم يكن مخبراً. والغرض: هو المقصود بالقول أو الفعل بإضمار مقدمة ، ولهذا لا يُستعمل فى الله تعالى، تقول : غرضى بهذا الكلام كذا ، أى : هو مقصودى به ، وسُمِّى غرضاً تشبيهاً بالغرض الذى يقصده الرامى بسهمه ، وهو الهدف ، وتقول : معنى قول الله كذا ؛ لأن الغرض هو المقصود ، وليس للقول مقصود ... ويجوز

---

(١) انظر : لسان العرب ٤٥٢٤/٦ (نقض) .
(٢) انظر : المصدر نفسه ٣٢٤٢/٥ (غرض) .
(٣) انظر : المعنى فى البلاغة العربية د. حسن طبل صـ ٧٥ .

أن يقال : الغرض : المعتمد الذى يظهر وجه الحاجة إليه ، ولهذا لا يوصف الله تعالى به ؛ لأن الوصف بالحاجة لا يلحقه"[١].

على أن مَن ينعم النظر فى هذه الفروق يجدها لا تنطوى على كثير فائدة ، إذ لا مشاحة فى المصطلح ما دام الأداء واحداً ، بل يمكن القول إن هذه المصطلحات جاءت على سبيل الترادف ، والدليل على هذا :

- استعمال علماء اللغة وغيرهم ؛ فلا يكاد يذكر واحد منهم (الغرض) إلا وأتبعه بـ (القصد) أو (المعنى) مما يعنى أنه لا يترتب على استعمال هذا أو ذاك إخلال بأداء الكلام وإفهامه .
- المادة المعجمية التى تترجمها المعاجم لهذه المصطلحات ، إذ تتفق أغلبها فى المعنى اللغوى (القصد) .

ثالثاً : (نقض الغرض) فى الاصطلاح :

لا نكاد نجد معنى اصطلاحياً لـ (نقض الغرض) فى كلام النحويين ، وإن كان المتأمل فى الدرس النحوى يجد استخدامه يمتد امتداداً مباشراً عن مدلوله اللغوى ، سواء صرّحوا بذكر هذه اللفظة ، أو استخدموا ألفاظاً ترادفها ، أو تعبيرات تدل عليها ، ولعل ذلك يعود : " إلى أن النحويين لم يكونوا يعنون كثيراً بتحديد مصطلحات هذه الظاهرة فى المقام الأول ، وإنما كانت غايتهم بسط المفاهيم العامة لأغراض تعليمية ، فكانوا يهتمون بالمعانى اللغوية لهذه الألفاظ من غير التفات إلى مفاهيمها الاصطلاحية "[٢] .

الأمر الذى حدا بى إلى تحديد مفهوم اصطلاحى يتناول أبعاد هذا اللفظ بعد الاطلاع على مواطن وروده فى كتب النحويين ، فقد وجدتُهم يلجؤون إلى التعليل بـ (نقض الغرض) عند مخالفة اللفظ ، أو التركيب لظاهر المعنى أو الأصل النحوى، ولهذ توصّلتُ إلى أن مفهوم (نقض الغرض) اصطلاحاً يعنى : " علة مانعة من كل ما يخل بمقتضيات الصحة وقواعدها النحوية " .

---

(١) الفروق اللغوية صـ ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) ظاهرة النيابة فى العربية (دراسة تحليلية) د. عبدالله صالح بايعير – رسالة دكتوراه صـ ٣ – كلية الآداب – الجامعة المستنصرية عام ١٩٩٧م .

وإنما قلت إنه (علة مانعة) لأن النحويين كانوا يطلقون حكم المنع رفضاً لتركيب ، أو استعمال ، أو إعراب ، أو إجراء ما ، ثم يعللون هذا المنع بأنه يؤدى إلى نقض الغرض ، مع ملاحظة أنه ليس كل منع مرده لنقض الغرض ، لأن موانع الحكم كثيرة ، من بينها (نقض الغرض) فهو إذاً جزء من كل ، وليس العكس ، وهو علة محددة لا تنسحب على جميع الأحكام الممنوعة .

وأما المقصود بـ (كل ما يخل) فالتركيب ، والإعراب، والاستعمال ، وبعض الإجراءات النحوية :

● أما (التركيب) فهو من الأمور المهمة التى يسعى (نقض الغرض) إلى رفضه إذا خالف الصواب ، لأنه يُراد به التمثيل للقاعدة النحوية لتوضيحها إلى المتعلمين وتقريبها إلى أذهانهم ، إذ الغاية من وضع تلك القواعد – كما يقول ابن جنى – " انتحاء سَمْت كلام العرب فى تصرفه ... ليلحق مَن ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ؛ وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها "[١] .

فقوله : " وإن شذّ بعضهم عنها (أى : عن قواعد العربية) رُدّ به (أى : بالنحو) إليها " ، حتى لا تكون هناك فجوة بين اللغة على ألسنة المتكلمين بها ، وبين قواعدها وقوانينها ، هذا .. وأمثلة التراكيب الممنوعة لأجل نقض الغرض ، لا يكاد يخلو منها موطن فى هذا البحث ، كما سنرى فى الباب الثانى عند عرض المسائل الممنوعة لنقض الغرض .

● وأما (الإعراب) فهو الأصل فى معانى النحو ، بل إنه على الأصح هو قسيم النظم ، وشطره الآخر فى بيان المعنى[٢] ، لهذا كان لابد للنحويين أن يتناولوه ضمن أحكامهم المتعلقة بـ (نقض الغرض) وصولاً إلى صحة التعبير ، ومن أمثلة الإعراب المخل لأجل نقض الغرض : إعراب بعضهم (كلالة) تمييزاً[٣] ، من قوله تعالي : ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾[٤] ، ومنه أيضاً قول

(١) الخصائص ٣٥/١ .
(٢) انظر : نحو المعانى د. أحمد عبد الستار الجوارى صـ ٣٥ .
(٣) انظر : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٦٠٦/٢ .
(٤) من الآية ١٢ من سورة النساء .

الخليل : " أستقبحُ أن أقول : هذه مائةٌ ضَرْبُ الأمير ، فأجعل الضــرْب صــفة ، فيكون نكرة وُصفتْ بمعرفة "[١] .

● وأما (الاستعمال) فأقصد به استعمال شئ مع شئ آخر ، من مثــل : دخــول (إلا) على خبر (ما زال) فلا يقال : ما زال زيد إلا قائماً ، ونداء المضاف إلى كاف الخطاب ، فلا يقال: يا غلامك أقبلْ، لما فيه من نقض للغرض .

● وأما المقصود بــ (بعض الإجراءات النحويــة) فهــى الحــذف ، والتقــديم والتأخير ، والجمع بين شيئين ، والفصل بينهما ، وغيرها ، فكل هذه الإجــراءات إنما تُمنع إذا أدَّتْ إلى نقض الغرض ، ومن الأمثلة على هذا :

- منع حذف عامل المصدر المؤكد .
- منع تقديم المفعول به على الفاعل .
- منع تقديم حرف العطف مع المعطوف على المعطوف عليه .
- منع اجتماع الإضافة والتنوين .
- منع الجمع بين أداتين لمعنى واحد .
- منع الفصل بين الاسم الموصول وصلته .

وأما المقصود بــ (مقتضيات الصحة وقواعدها النحوية) فالالتزام بحدود الكلام العربى الفصيح من سلامة مفرداته ، وصحة دلالتها ، واستقامة تأليفها[٢] ، وكل هذا إنما ينتج عن اتباع المسموع من كلام العــرب الموثــوق بفصــاحتهم ، ومطابقة القاعدة ، وسلامة المعنى ، وحصــول الفائــدة مــن الكــلام ، وعــدم التناقض ، واللبس .

---

(١) الكتاب ٢/١٢٠ ، ١٢١ .
(٢) انظر : القياس فى اللغة العربية ، للشيخ / محمد الخضر حسين صـــ ٢٢ .

المبحث الثانى : أنماط نقض الغرض

من خلال النظر والتأمل فى مواطن النقض ، ومعايشة الموضوع خارج إطارها ، تبين أن الأنماط التى يأتى عليها (نقض الغرض) تتمحور فيما يلى :

نقض ترتيب الجملة

والمراد بـ (الترتيب) : المواقع التى تحتلها العناصر النحوية فى الجملة ، وحركة الكلمات فى التركيب ، من جهة رابطتها الإعرابية ، وعلاقاتها بأخواتها فى بناء الجملة(١) ، وقد تحدث النحويون عن مراتب هذه العناصر فى الأبواب النحوية ، وبيّنوا أن لها رُتباً بعضها أسبق من بعض ، فمرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة ، ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر ، ومرتبة ما يصل الفعل إليه بنفسه قبل مرتبة ما يصل إليه بحرف الجر – وإن كانا فضلتين – ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثانى(٢) .

وقد جعل النحويون الالتزام بهذه المراتب هو الأصل الذى ينبغى أن يجرى عليه الكلام ، فإن تصرّفت فيها بالتقديم والتأخير بين عناصر الجملة ، فقد جاوزت هذا الأصل لضرب من العناية والاهتمام(٣) ، ولا يكون ذلك إلا فى ضوء أمن اللبس الذى لا تحتمله اللغة ، إذ إن " ما لا يلتبس بالنسبة إلى ما يلتبس قليل جداً ... والذى لا يلتبس فى موضع قد يلتبس بعينه فى موضع آخر "(٤) .

وإذا كان الأمر كذلك التُزمت الرتبة فى نحو : ضرب هذا ذاك ، لبنائه ، وفى: ضرب موسى عيسى ، لاعتلال لامه ، يقول ابن أبى الربيع : " وذلك أن الفاعل والمفعول إذا لم يكن فى الكلام ما يدل عليهما ، التزمت العرب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، فإذا قالوا : ضرب موسى عيسى ، ولم يكن معهم ما يدل على الفاعل ، علمتَ أن المقدّم هو الفاعل ، إذ لم تكن العرب لتقدّم المفعول بغير دالٍّ على ذلك ، لما فى ذلك من نقض الغرض "(٥) .

---

(١) ضوابط الفكر النحوى ٨٣/٢ .
(٢) انظر : الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٥٩٤/٢ ، والبرهان فى علوم القرآن ٣١٠/١.
(٣) انظر : الكتاب ٣٤/١ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ٣٣٠/١ ، ٣٣١ .
(٤) مسائل خلافية فى النحو ، للعكبرى صـ ٧٢ .
(٥) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٢٨٠/١ .

وإذا كان لزوم الرتبة هو الأصل ، إلا أنه قد يطرأ على التركيب اللغوى ما يوجب نقضها ؛ إذ " لا تُنقَض مرتبة إلا لأمر حادث "[١] ، وبيان ذلك يأتى على النحو التالى :

أولاً : الإضمار: فإن له دوراً لا يُنكر فى نقض المراتب، ومن أمثلة ذلك :

أ – وجوب تقدم الخبر إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على الخبر[٢] ، كقوله تعالى : (أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا)[٣] ، فـ (على قلوب) جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم، و (أقفال) مبتدأ مؤخر ، لاتصاله بالضمير العائد على الخبر المتقدم ، وإنما وجب تقديم الخبر ، لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز .

ب – وجوب تقدم المفعول إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول[٤] ، وقد مثّل ابن جنى لهذا الموضع بقوله : " من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل فى نحو : ضرب غلامُه زيداً ، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه ، وهى إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول ، وفسادُ تقدم المضمر على مُظهَره لفظاً ومعنى ، فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل ، فتقول : ضرب زيداً غلامُه ، وعليه قول الله سبحانه[٥] : (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) "[٦] .

ج – وجوب تقدم المفعول على الفعل إذا كان ضميراً منفصلاً[٧] ، كقوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)[٨] ، فإنه لو تأخر المفعول لوجب جعله ضميراً متصلاً ،

---

(١) الخصائص ٣٠١/١ ، وانظر : الأشباه والنظائر فى النحو ٣٦٣/١ .
(٢) انظر : شرح الكافية ٢٣٢/١ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى صـ ١٢٥ ، والتصريح ١٧٥/١ .
(٣) من الآية ٢٤ من سورة محمد .
(٤) انظر : الفوائد والقواعد صـ ١٩٣ ، وشرح اللمع للأصفهانى ٣٢٠/١ ، وأوضح المسالك ٢٤٨/١.
(٥) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة .
(٦) الخصائص ٢٩٤/١ ، ٢٩٥ .
(٧) انظر : شرح المفصل ٤/١ ، وشرح الكافية ٦/٢ .
(٨) الآية ٥ من سورة الفاتحة .

وتقديمه يهدف إلى إفادة الحصر والعناية بالمعبود – سبحانه – ومن ثم فإن تأخره يفسد هذا المعنى ، وينقض الغرض .

ثانياً : ما له صدر الكلام : فمما يوجب التقديم ، ونقض المراتب ما له صدر الكلام، أى : واجب التقدم فى صدر الجملة ، ومن أمثلته :

أ – وجوب تقدم الخبر على المبتدأ ، إذا كان مما له الصدارة[١]، نحو : أين الكتابُ ؟ فـ (الكتاب) مبتدأ مؤخر ، و (أين) اسم استفهام فى محل رفع خبر مقدم وجوباً ، لأن تأخيره يخرجه عما يستحقه من الصدارة .

ب – وجوب تقدم المفعول المستحق الصدارة على الفعل[٢] ، يقول ابن جنى : " ومما نُقضت مرتبته المفعول فى الاستفهام والشرط ،فإنهما يجيئان مقدَّمين على الفعلين الناصبين لهما ، وإن كانت رتبة المعمول أن يكون بعد العامل فيه ، وذلك قوله سبحانه وتعالى : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)[٣] فـ (أى منقلب) منصوب على المصدر بـ (ينقلبون) لا بـ (سيعلم) وكذلك قوله تعالى : (أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ)[٤] وقال : (أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)[٥] ، فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولاً ... لكن إنما وجب تقديمه لقرينة انضمت إلى ذلك ، وهى وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها ، فهذا من النقض العارض "[٦].

ثالثاً : ما يراد به الحصر : فإنه يتقدم وجوباً ضرورة أن الحصر يتطلب نوعاً من الترتيب باختلاله يختل المعنى ، ويبطل الغرض ، ومن أمثلته :

● وجوب تقدم الخبر إذا كان محصوراً فى المبتدأ[٧] ، كما إذا قيل : ما قائم إلا زيد، إنما قائم زيد ، " لأنك إن قدمته من دون (إلا) انعكس الحصر ، وإن قدمته

---

(١) انظر : الفوائد والقواعد صـ ١٧٢ ، وشرح الجمل ٣٥٣/١، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ١١٨.
(٢) انظر : أوضح المسالك ٢٥١/١ .
(٣) آخر سورة الشعراء .
(٤) من الآية ٢٨ من سورة القصص .
(٥) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .
(٦) الخصائص ٢٩٩/١ ، ٣٠٠ .
(٧) انظر : أوضح المسالك ١١٨/١ .

مع (إلا) لم يجز ، لتقدم أداة الاستثناء علي الحكم في الاستثناء المفرغ ، ولا يجوز ذلك "[١] .

رابعاً : خوف اللبس : فقد تقتضى بنية الكلمة التقديم خوفاً من اللبس ، وذلك أن البنية " تسبب – أحياناً – تعدداً فى الاحتمالات ، فيترجح الأمر بين وظيفتين أو أكثر ، بحيث تكون الوظيفة المرادة مرجوحة لا راجحة ، إذا أُبقى على تلك البنية الصرفية كما هى ، فتلجأ العربية – حينئذ – إلى الاستعانة بظاهرة التقديم والتأخير، بحيث تصبح مخالفة الأصل الموقعىّ لتلك الوظيفة أمارة على أنها هى المرادة لا غير "[٢] ، ومن أمثلة ذلك :

● وجوب تقديم الخبر ، إذا كان شبه جملة، والمبتدأ نكرة محضة[٣] ، نحو: عندى درهم ، حيث وجب تقديم الخبر ، لأن تأخيره يوقع فى لبس ظاهر ، لأنه لو قيل : درهم عندى ، لا لتبس الخبر بالصفة ، إذ يحتمل – حينئذ – فى الظرف أن يكون خبراً ، وأن يكون صفة لـ (درهم) " لأن النكرة تطلب الظرف والجار والمجرور والجملة لتختص بها طلباً حثيثاً ، فالتزم التقديم دفعاً لهذا الإلباس "[٤].

فالملاحظ أن بنية الكلام فى هذا المثال هى التى أوجبت ذاك الخروج عن الأصل ، وهو ما يقرره ابن جنى بقوله : " ومن ذلك (نقض المراتب) وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة ، وكان الخبر عنه ظرفاً ؛ نحو قولهم : عندى مال ، وعليك دَين ، وتحتك بساطان ، ومعك أَلْفان ، فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء ، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التى هى أخبار عنها ، إلا أن مانعاً منع من ذلك حتى لا تقدمها عليها ، ألا ترى أنك لو قلت : غلام لك ، أو بساطان تحتك ، ونحو ذلك لم يحسن ؛ لا لأن المبتدأ ليس موضعه التقديم ، لكن لأمر حدث ، وهو كون المبتدأ هنا نكرة ، ألا تراه لو كان معرفة لاستمرّ وتوجّه تقديمه ، فتقول : البساطان تحتك ، والغلام لك ، أفلا ترى

---

(١) شرح الكافية ٢٣٤/١ .
(٢) دور البنية الصرفية فى وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها د. لطيفة النجار صـ ٢٠٠ .
(٣) انظر : ضوابط الفكر النحوى ٩٧/٢ .
(٤) أوضح المسالك ١١٧/١ ، ١١٨ .

أن ذلك إنما فسد تقديمه لِمَا ذكرناه : من قبح تقديم المبتدأ نكرة فى الواجب ، ولكن لو أَزَلْتَ الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة ؛ كقولك : هل غلام عندك ، وما بساط تحتك ، فجُنيت الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه كونَ البساط تحته ، واستفهامك عن الغلام : أهو عنده أم لا ؟ إذ كان هذا معنى جلياً مفهوما "[١] .

خامساً : المعنى : فقد يقتضى – أيضاً – نقض الرتبة ، أشار إلى ذلك نجم الأئمة الرضى بقوله : " وإذا كان تقديم الخبر يُفهم منه معني لا يُفهم بتأخيره ، وجب التقديم ، نحو قولك : تميميٌّ أنا ، إذا كان المراد التفاخر بـ (تميم) ، أو غير ذلك مما يقدَّم له الخبر "[٢] .

وهذا يعنى أن تقديم الخبر يرجع إلى أغراض معينة يريد المتكلم إيصالها إلى المخاطب من خلال التصرف فى ترتيب الجملة بالتقديم والتأخير ، ومن ثم نجد الرضى – فى هذا النص – يصوغ قاعدة عامة ترتبط بتحقيق غرض المتكلم وإفادة المخاطب مؤداها أنه " إذا كان تقديم الخبر يُفهم منه معنى لا يُفهم بتأخيره ، وجب التقديم " .

ذلك أن فهم المعنى يتعلق تعلقاً مباشراً بما ينوى المتكلم إيصاله إلى المخاطب ، فبأى طريقة أفهمَ عن معناه ، وجب التقديم والتأخير بحسب الغرض الذى يؤمّه ، وبذلك يتحدد نمط التركيب بواسطة الأغراض والمقاصد التى يراد الوصول إليها .

إن هذا النص يضع بين أيدينا جملة من الحقائق، يمكن إيجازها فيما يلى :

- أن الخبر يتقدم على المبتدأ على وفق غرض المتكلم ، وهذا الغرض لا يمكن تحقيقه بالتزام الترتيب الطبيعى لعناصر الجملة (تأخير الخبر) والغرض فى المثال الذى أورده الرضى هو التفاخر .
- تتنوع الأغراض والمقاصد التى يتوخَّى المتكلم إنجازها ، فتارة يقصد التفاخر ، وأخرى التخصيص ، وهو ما عناه الرضى بقوله : " أو غير ذلك مما يقدم له الخبر"، ويُستدل على ذلك من خلال النظر فى السياق ومواقف الخطاب .

---

(١) الخصائص ١/٣٠٠ .
(٢) شرح الكافية ١/٢٣٤ ، وانظر : شرح المفصل ١/٩٢ .

● يخضع التقديم والتأخير لغرض المتكلم بالدرجة الأولى ، وهذا يؤكد ضرورة الربط – فى ضوء المعطيات السياقية – بين غرض المتكلم والهيئة التى أتى عليها التركيب ، مما يجعل البنية تابعة للأغراض والمقاصد .

وبهذا يظهر مدى إسهام ملاحظة أغراض المتكلم فى التحكم فى ترتيب عناصر الجملة ، ومن ثم فى ضبط الوظيفة النحوية للكلمة داخل التركيب ، فلو جاء مثال (تميمى أنا) على الترتيب الطبيعى، أى: (أنا تميمى) لما فُهم الغرض المراد (التفاخر) إذ إن جملة (أنا تميمى) معناها الظاهر هو : بيان مجرد الانتساب لتميم ، إلا أن تغيير مواقع التركيب بقولنا : (تميمى أنا) وإن دل على الانتساب لتميم يتجاوزه إلى أغراض أخرى – كما ذكرنا – الأمر الذى يجعلنى أقول: إن النحويين كانوا على وعى تام بما يحيل إليه تبدل مواقع الألفاظ من دلالات ومعان مختلفة ، مما يؤكد ضرورة الكشف عن غرض المتكلم بوصفه قرينة أساسية فى توجيه الوظائف النحوية .

نقض التضاد

والمراد به : إزالة أحد الضدين عند وجود صاحبه ، إذا كان وجود هذا على الوجه الذى يوجد عليه ذلك ، ومن أمثلته :

● (ال) التعريف إذا دخلت على الاسم المنون حُذف لها تنوينه : فلا يقال : الرجلٌ ، لأن التنوين دليل على التنكير ، و (ال) دليل على التعريف ، ومن ثم امتنع الجمع بينهما ، لأن الاسم يصير بهما معرفة نكرة فى آنٍ واحد[١] ، وحينئذ تلجأ اللغة إلى التخلص من هذا التضاد بأن تنقض غرض التنوين الذى قُصد ، ليُنشأ غرض جديد ، وهو إرادة التعريف ، وهذا المعنى أشار إليه ابن جنى بقوله : " وذلك أن اللام للتعريف ، والتنوين من دلائل التنكير ، فلما ترادفا على الكلمة تضادّا ، فكان الحكم لطارئهما ، وهو اللام "[٢] .

وهذا يعنى أن نقض الغرض قد يكون مقصوداً من المتكلم ، بحيث يصير ذلك النقض غرضاً فى حدّ ذاته ، كما نستشف من كلام ابن جنى – أيضاً – أنه إذا توارد غرضان متضادان على المحل الواحد ، كان الحكم للغرض الطارئ ، لتعلقه بحاجة المتكلم التى يؤمّها ، ويريد بلاغها للسامع .

● الإضافة إذا دخلت على الاسم المنون حُذف لها تنوينه : فلا يجوز أن تجمع بينهما[٣] ، نحو : هذا غلامٌ زيدٍ ، لتضاد معنييهما من قِبل أن التنوين دال على تنكير الاسم ، وإضافته تعريف له أو تخصيص ، ومن جهة أخرى فإن التنوين دال على تمام الاسم وانتهائه ، بخلاف الإضافة التي لا يكتمل فيها معنى المضاف إلا بالمضاف إليه ، فلو نُوِّن لكان دليلاً على انتهاء الاسم قبل تمام معناه[٤] ، ولهذا كان من أصولهم " التنوين دليل الانفصال ، والإضافة دليل الاتصال ، فتناقضا "[٥] .

---

(١) انظر : الفوائد والقواعد صـ ٧٨ .
(٢) الخصائص ٦٤/٣ .
(٣) انظر : المقتضب ١٤٤/٤ ، والأصول فى النحو ٥/٢ ، والجمل فى النحو صـ ٦٤ .
(٤) انظر : الفوائد والقواعد صـ ٧٨ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ٧٨/١ ، ٧٩ .
(٥) رصف المبانى صـ ٣٧٦ .

يقول ابن جنى معللاً حذف التنوين لأجل الإضافة : " وذلك لأنهما ضدان ؛ ألا ترى أن التنوين مؤذن بتمام ما دخل عليه ، والإضافة حاكمة بنقص المضاف وقوة حاجته إلى ما بعده ، فلما كانت هاتان الصفتان على ما ذكرنا ، تعادتا وتنافتا، فلم يمكن اجتماع علامتيهما، وأيضاً فإن التنوين عَلَم للتنكير ، والإضافة موضوعة للتعريف ، وهاتان أيضاً قضيتان متدافعتان ، إلا أن الحكم للطارئ من العَلَمين ، وهو الإضافة "(١) .

وإذا كان كلام ابن جنى نصاً فى أن الحكم للغرض الطارئ (الإضافة) لمسيس الحاجة إليه لدى المتكلم كما قلنا ، ألا يقتضى هذا أن يتخفف المتكلم شيئاً من ثقل اللفظ الذى يعتريه بالتنوين عند الإضافة ؟ اتساقاً مع ما أَلِفتْه العربية من تحقيق الأغراض والمقاصد بصورة لفظية خفيفة ، ولاسيما إذا تحصّل الغرض بعد حذف التنوين ، إن سيبويه يقول : " واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ، ولا يتغير من المعنى شئ ... وليس يغيِّر كفُّ التنوين ، إذا حذفته مستخِفاً شيئاً من المعنى "(٢) .

ولنقرأ ما يقوله ابن يعيش : " وقد يُحذف التنوين من اسم الفاعل تخفيفاً ، وإذا زال التنوين عاقبته الإضافة ، والمعنى معنى ثبات التنوين "(٣).

فلعل هذا دليل قاطع على أن حذف التنوين عند اجتماعه بالإضافة إنما تمّ تخفيفاً للكلام ، بدليل أن المعنى القائم فى العبارة على ثبات التنوين ، فلم يؤثّر حذفه فى المعنى ، بل بقى المعنى بعد حذف التنوين ، كما كان قبل الحذف(٤) .

ومما يؤكد أن حذف التنوين لأجل التخفيف أن النحويين أجازوا أن يقال : الضاربا زيد ، أو : الضاربو زيد ، ومنعوا أن يقال : الضاربُ زيدٍ ، وعلة ذلك كما يقول ابن يعيش : " لما يحصل بالإضافة من التخفيف بحذف النون ، فأما إذا قلت : الضاربُ زيدٍ ، فهو تغيير له عن مقتضاه من الإعمال من غير فائدة ،

---

(١) الخصائص ٦٧/٣ .
(٢) الكتاب ١٦٥/١ ، ١٦٦ .
(٣) شرح المفصل ٦٨/٦ .
(٤) انظر : ظاهرة التخفيف فى النحو العربى د. أحمد عفيفى صـ ٢٨٧ .

لأنه لم يحصل بالإضافة تخفيف ، لأنه لم يكن فيه تنوين ، ولا نون فيسقطا بالإضافة "[١] .

أى: أن التخفيف كان سبباً فى إجازة نحو : الضاربا زيد ، والضاربو زيد ، ولما انعدم هذا التخفيف بسقوط نون أو تنوين فى نحو : الضاربُ زيدٍ ، لعدم وجود أيهما ، امتنع هذا التركيب .

وبهذا يظهر أن ليست إزالة التضاد فحسب – كما قرره ابن جنى وغيره – سبباً فى حذف التنوين عند التقائه بالإضافة ، بل كان ذلك أيضاً تخفيفاً للكلام ، ولاشك فى أن التخفيف مطلب أصيل فى نحونا العربى ، كما أنه مظهر من مظاهر التفسير اللغوى الذى ينبنى على الذوق الاستعمالى للغة ، يقول أستاذنا الدكتور / تمام حسان : " ولعل طلب الخفة أن يكون أوسع العلل العربية كمجال تطبيق ، وحسبه أن يجد اعترافاً مؤكداً من علم اللغة الحديث ، إذ يجد لنفسه مكاناً مهماً بين مبادئه "[٢] .

● ومما أورده النحويون فى سياق استدلالهم على ما أصّلوه من " أن الغرض الطارئ يزيل حكم الغرض الثابت "[٣] : حذف تاء التأنيث من الكلمة ، إذا دخلت عليها ياء النسب ، كما إذا قيل فى النسب إلى البصرة : بصرىّ ، وإلى الكوفة : كوفىّ[٤] .

على أن هذه الياء شبيهة بتاء التأنيث " من قِبل أن الياء علامة لمعنى النسب، كما أن التاء علامة لمعنى التأنيث ، وكل واحد منهما يمتزج بما يدخل عليه حتى يصير كجزء منه ، وينتقل الإعراب إليه "[٥] .

وعلى الرغم من تلك المشابهة ، فإن اللغة تلجأ إلى حذف التاء عند النسب، وعندما أراد النحويون تفسير هذا الإجراء ، نظروا إلى جانب اللفظ ، حيث تبين أن وجودها ينتج عنه إيقاعها فى حشو الكلمة ، والجمع بين علامتى

---

(١) شرح المفصل ١٢٢/٢ ، ١٢٣ .
(٢) اللغة العربية والحداثة : مجلة فصول – المجلد الرابع – العدد الثالث سنة ١٩٨٤م صـ ١٣٤ .
(٣) انظر : الأشباه والنظائر فى النحو ٢٥٨/١ .
(٤) انظر : الخصائص ٦٤/٣ .
(٥) شرح المفصل ١٤٢/٥ ، وانظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ١٤٦/٢ .

تأنيث ، إذا كان المنسوب مؤنثاً ، ضرورة أنه إذا قيل فى المذكر : رجل بصرتىّ ، وكوفتى ، فإنه يقال فى المؤنث : امرأة بصرتية ، وكوفتية[١] .

ومع هذا يميل الباحث – أخذاً بالدلالة – إلى إمكان أن تكون العلة فى انحذاف التاء : أن التأنيث معنى غير مفتقر فى الدلالة عليه عند النسب ، لأنه معلوم من لفظ المنسوب ، فأغنى هذا عن التاء ، فضلاً عن أن الحذف يفيد التخفيف حسب قواعد النحو ، بالإضافة إلى الذوق اللغوى ، وبهذا يصير حذف التاء مقبولاً ، بل أمراً منطقياً فى الإبقاء على غرض النسب ، والاستغناء عن غرض التأنيث .

(١) انظر : أسرار العربية صـ ٣١٩ ، ٣٢٠ .

نقض الأوضاع

والمراد به : أن الشئ يكون على هيئة معينة ، فإذا ضامَّه طارئ عليه ، انتقض حاله إلى ضده ، ومن أمثلة ذلك :

● الاستفهام الذى يستحيل خبراً ، إذا طرأ عليه معنى التعجب ، وقد مثّل ابن جنى لذلك بقوله: " مررت برجل أىّ رجل ، فأنت الآن مخبِر بتناهى الرجل فى الفضل ، ولست مستفهماً ... وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر ، والتعجب ضرب من الخبر ، فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبرية "[١] .

وهذا يعنى أن الاستفهام والتعجب إذا تضامَّا ، صار الكلام خبراً ، فلا هو استفهام ولا هو تعجب؛ لذا يمكن وصفه بـ(الإخبار التعجبىّ) إذا نُسخ الاستفهام فى هذا المثال إلى معنى التعجب ، غير أن كونه تابعاً لما تقدمه من كلام ، نسخ هذا التعجب – أيضاً – إلى معنى الإخبار التعجبىّ بتناهى الرجل فى الفضل[٢] .

وذلك أن (أى رجل) فى هذا المثال منقول عن (أى) الاستفهامية التى يُسأل بها عن تعيين قسم من أقسام المضاف إليه عند الجهل به ، ومن ثم فإن معنى (أى رجل) : أى قسم من أقسام هذا الجنس ، إذا قُسِّموا رجلاً رجلاً ، أو : أى فرد هو من أفراد هذا الجنس[٣] ؟

ثم استُعيرت (أى) لوصف الشئ بالكمال فى معنى من المعانى على جهة المبالغة فى مدحه[٤] ، والتعجب من حاله ، والجامع بين الاستفهام والتعجب هنا " أن الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يُتعجَّب منه ؛ يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه "[٥] .

● الخبر المثبت إذا لحقته همزة التقرير ، صار نفياً ، وإذا لحقت الخبر المنفى ، عاد مثبتاً :

---

(١) الخصائص ٢٧٢/٣ .
(٢) انظر : نسخ الوظائف النحوية فى الجملة العربية د. خديجة الصافى صـ ١٢٦ .
(٣) انظر : شرح الكافية ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠ .
(٤) انظر : شرح المفصل ٤٨/٣ ، ومغني اللبيب ٩٢/١ .
(٥) شرح الكافية ٣١٧/٢ .

ذكر ابن هشام أن الإنكار فى الاستفهام يأتى " على ثلاثة أوجه : إنكار على من ادعى وقوع الشئ ، ويلزم من هذا النفى ، وإنكار على من أوقع الشئ ، ويختصان بالهمزة ، وإنكار لوقوع الشئ ، وهذا هو معنى النفى ، وهو الذى تنفرد به (هل) عن الهمزة "(١) .

وبناء على هذا فإن الإنكار نوعان :

- إنكار إبطالى : يقتضى أن ما بعد الهمزة غير واقع ، وأن مدَّعيه كاذب .
- إنكار توبيخى : يقتضى أن ما بعدها واقع ، وأن فاعله ملوم(٢) .

نستشف من كلام ابن هشام هذا أن الإنكار بهمزة الاستفهام يستحيل معه الخبر المثبت منفياً ، كما فى قوله تعالى : (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ)(٣)، فهذا من الإنكار التوبيخى للفاعل مبالغة فى تعنيف فاعل الذنب، إذ المراد بذلك أن يوبّخ قوم عيسى ويكذبهم فيما ادعوه ، لأن عيسى – عليه السلام – لم يقل ذلك(٤) ، وقد انتقض الإثبات بدخول الهمة ، فاستحال نفياً، أى: ما قلتَ لهم .

ومن هذا القبيل قوله تعالى : (آَللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ)(٥) فهذه الآية – أيضاً – صورة من صور إنكار الفعل ، يأتى التركيب فيها على هيئة إنكار للفاعل بأن يلى الهمزة معمول الفعل المنكَر ، ويكون المراد إنكار الفعل ، ومعلوم أن معنى الآية : لم يأذن الله لكم ، " على إنكار أن يكون قد كان من الله إذن فيما قالوه ، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله فأضافوه إلى الله ، إلا أن اللفظ أُخرج مخرجه على هذا حتى يُجعلوا فى صورة مَن غلط ، فأضاف إلى الله تعالى إذناً ، كان من غير الله ، فإذا حُقِّق عليه ارتدع"(٦).

أما إذا دخلت همزة الاستفهام الإنكارى على الخبر المنفى فإنه يعود بها خبراً مثبتاً ، كما فى قوله تعالى : (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ)(٧) فهذه الجملة الاسمية المنفية

---

(١) مغنى اللبيب ٤٠٥/٢ .
(٢) انظر : المصدر نفسه ٢٤/١ .
(٣) من الآية ١١٦ من سورة المائدة .
(٤) انظر : الفوائد والقواعد للثمانينى صـ ٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٤٠٤/١ .
(٥) من الآية ٥٩ من سورة يونس .
(٦) نسخ الوظائف النحوية فى الجملة العربية صـ ١٦٦ .
(٧) من الآية ١٧٢ من سورة الأعراف .

بعد دخول همزة الاستفهام الإنكارى عليها أفادت معنى الإثبات ، أى : أنا كذلك ، ومنه قول جرير :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَن رَكِبَ المَطَايا وأَنْدَى العالَمِين بُطُونَ رَاحِ[1]

فالاستفهام الإنكاري فى هذا البيت أفاد معنى الخبر الموجب، أى: أنتم خير من ركب المطايا، ولهذا قال عبد الملك حين أنشده جرير هذا البيت: نحن كذلك ، ولو أن جريراً قال هذا على جهة الاستفهام الحقيقى، لم يكن مدحاً، وكيف يكون هذا استفهاماً، وقد جعل الرواة لهذا البيت مكاناً علياً، حتى قيل: إنه أمدح بيت قالته العرب[2] .

نخلص من هذا إلى أن همزة الإنكار تفيد نفى ما بعدها ، فإن كان التركيب منفياً انتقض معناه إلى الإثبات ، لأن نفى النفى إثبات ، وإن كان مثبتاً انتقض معناه إلى النفى ، " وإنما كان الإنكار كذلك ؛ لأن منكر الشئ إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضده ، فلذلك استحال به الإيجاب نفياً ، والنفى إيجاباً "[3] .

● ومن نقض الأوضاع، إذا طرأ عليها طارئ على حد تعبير ابن جنى: وصف العَلَم، لأنه جئ به للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ، فلولا العلم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب ، فأغنى العلم عن جميع ذلك ، كما ذكر ابن يعيش[4] .

فإذا وُصف العلم انتُقِض هذا الغرض الذى وُضع لأجله من قِبل أنه يصير بالوصف دالاً على شخص معروف بصفة معينة ، وهذا ما أشار إليه ابن جنى بقوله : " وذلك أن وضع العلم أن يكون مستغنياً بلفظه عن عدة من الصفات ، فإذا أنت وصفته فقد سلبتْه الصفة له ما كان فى أصل وضعه مراداً فيه : من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته "[5] .

---

(١) البيت من الوافر،فى ديوان جرير صـ ٩٨ ، والمقتضب٢٩٢/٣،وشرح المفصل ١٢٣/٨ .
(٢) انظر : أمالى ابن الشجرى ٤٠٥/١ ، ورصف المبانى صـ ٤٨ ، ومغنى اللبيب ٢٤/١ .
(٣) الخصائص ٢٧٢/٣ .
(٤) انظر : شرح المفصل ٢٧/١ ، وانظر : ظاهرة التخفيف فى النحو العربى صـ ٣٥٦ .
(٥) الخصائص ٢٧٣/٣ .

نقض الحكم الإعرابى

والمراد به هنا : إبطال الحكم الإعرابى نتيجة إبطال المعنى مما يؤدى إلى نقض الغرض ، ويتضح هذا بجلاء من خلال ظواهر الجملة المنفية ، حيث يتم نقض النفى إلى إثبات على نحوٍ هذا بيانه :

أ – الانتقاض بـ (إلا) : ومن مظاهره فى النحو العربى :

● اشتراط النحويين فى إعمال (ما) الحجازية عمل (ليس) : أن لا ينتقض نفى خبرها بـ (إلا) ، نحو : ما زيدٌ إلا قائمٌ[١] ، فلا يجوز نصب (قائم) فى هذا التركيب ، لأن معنى النفى المستفاد من (ما) قد بطل بدخول (إلا) الحصرية التى أحالت المعنى إلى الإثبات ، فهو إذاً " إبطال وظيفى للأداة (إلا) بخروجها إلى معنى الحصر مع أداة النفى ، فتفاعل الأداتين (أداة النفى ، وإلا) فى سياقات معينة ، يؤدى إلى تناسخهما وظيفياً إلى أسلوب آخر ، هو أسلوب الحصر "[٢] ، أى: أن هذا التركيب يمثل إبطالاً فى المعنى ، وإبطالاً فى لفظ (إلا) وفى عمله ، وهو الإخراج .

ولأجل هذا الشرط (عدم انتقاض نفى الخبر) إذا عُطف بـ (بل) بعد جملة (ما) الحجازية ، وجب رفع المعطوف ، كما إذا قيل : ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أى : بل هو قاعد ، ولا يجوز نصبه عند الجمهور بالعطف على خبر (ما) ، فلا يقال : ما زيدٌ قائماً بل قاعداً[٣] ، لأن النفى قد انتقض بـ (بل) من حيث كانت " إضراباً عن الأول ، فإذا أضربت عن النفى نقضته ، وإذا نقضته لم تنصب خبر (ما) كما لم تنصبه ، إذا نقضت النفى فى قولك : ما زيدٌ إلا قائم "[٤] .

---

(١) انظر : الكتاب ٥٩/١ ، والمقتضب ١٩٠/٤ ، والأصول فى النحو ٩٣/١ ، وشرح المفصل ١٠٨/١ ، ٩١/٢ ، والارتشاف ١٠٤/٢ ، والهمع ١١٠/٢ ، والنواسخ فى كتاب سيبويه د. حسام النعيمى صـ ٦٠ .

(٢) نسخ الوظائف النحوية فى الجملة العربية صـ ١٦ .

(٣) انظر : التصريح ١٩٧/١ .

(٤) المسائل البصريات ٧٨٨/٢ .

ولهذا الشرط – أيضاً – امتنع ما أجازه بعض الكوفيين من قولك : ما ما زيدٌ قائماً ، " لأن النفى قد انتقض ، وهو أعظم السببين ،... فكما لا يجوز هذا فى (إلا) لنقض النفى ، كذلك لا يجوز فى (ما) إذا أدخلتها على (ما) "[١] .

● اشتراطهم فى (لا) النافية حتى تعمل عمل (ليس) : عدم انتقاض نفيها بـ (إلا) ، نحو : لا رجلٌ أفضلَ من زيد ، لأن (لا) " قد صار فيه آكد الشبهين ، وهو النفى"[٢] ، فإن انتقض النفى بـ (إلا) بطل العمل ، فلا يقال : لا رجلٌ إلا أفضلَ من زيد ، بنصب (أفضل)[٣] ، لأن عملها إنما هو لأجل النفى الذى شابهت به (ليس) و بـ (إلا) يبطل النفى ، ويصير الكلام إثباتاً[٤] .

● ومن انتقاض النفى بـ (إلا) قولك : ما تأتينا إلا فتحدِّثُنا ، ولهذا وجب رفع الفعل المضارع بعد الفاء[٥] ، وصار الأسلوب أسلوب حصر ، قد نتج من تفاعل النفى مع (إلا) ، فخرج الاستثناء – أيضاً – عن غرضه الأصلى إلى نقيضه فيما يُعرف بـ (الاستثناء المفرغ)[٦] .

ذلك أن شرط النفى الذى ينتصب المضارع بعده بإضمار (أنْ) ألا ينتقض بـ (إلا) قبل مجئ الفاء ، وهو ما قرّره سيبويه فى أثناء تعليله رفع المضارع (تصبح) الوارد فى قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)[٧] ، بقوله : " وإنما خالف الواجبُ النفىَ ، لأنك تنقض النفى إذا نصبتَ وتغيِّر المعنى ، يعنى أنك تنفى الحديث وتوجب الإتيان ، تقول : ما أتيتنى قطُّ فتحدثَنى إلا بالشر، فقد نقضت نفى الإتيان ، وزعمت أنه قد كان "[٨] .

---

(١) المصدر نفسه ٦٥٥/١ .
(٢) المصدر نفسه ٦٤٩/١ .
(٣) انظر : التصريح ١٩٩/١ ، والنواسخ فى كتاب سيبويه صـ ٢٨٨ .
(٤) انظر : المسائل البصريات ٦٤٩/١ .
(٥) انظر : شرح شذور الذهب صـ ٣٩٣ .
(٦) انظر : نسخ الوظائف النحوية فى الجملة العربية صـ ٧٦ ، ٧٧ .
(٧) من الآية ٦٣ من سورة الحج .
(٨) الكتاب ٤٠/٣ .

وهذا يعنى أن علة عدم انتصاب الفعل (تصبح) فى جواب الاستفهام أن معنى (الاستفهام) هنا الإثبات ، أى : قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء[١] ، ومن ثم لم يجز انتصاب الفعل بعد الفاء بإضمار (أنْ) ، أما فى النصب فلأنك تنقض معنى النفى حتى يؤول إلى الإثبات ، كما فى مثال سيبويه : ما أتيتنى قط فتحدثَنى إلا بالشر ، لأن الإتيان وإن كان منفياً فى اللفظ إلا أنه انتقض بـ (إلا) فصار ثابتاً فى المعنى ، أى أنك تأتيه فتحدثُه بالشر[٢] .

كما أن هذا الشرط (عدم النقض بإلا قبل مجئ الفاء) مطلوب تحققه فى النهى حتى ينتصب المضارع ، فـ " لو نقضت النهى بـ (إلا) قبل الفاء لم تنصب ، نحو : لا تضربْ إلا عمراً فيغضبُ ، فيجب فى (يغضب) الرفع "[٣] .

ب – ينتقض النفى فيصير إثباتاً لأمر يتعلق بدلالة الفعل ذاتها ، كأن يكون معناه النفى ، نحو قولك : ما تزال تأتينا فتحدثُنا ، فيجب رفع (تحدثنا) لأن النفى داخل على (زال) ، و (زال) إذا عريت من حرف النفى لم تفد الإثبات ، وإنما تفيده إذا تقدمها حرف النفى ، لأن نفى النفى إثبات[٤] .

ويمكن أن يُعدّ من هذا القبيل الفعل (كاد) حيث اختلف النحويون فى معناه – من حيث الدلالة على الإثبات والنفى– إلا أنها فى بعض مساقاتها ، إذا أُثبتت دلّت على نفى الخبر ، وإذا نُفيت دلّت على إثبات الخبر ، كما يراه بعضهم ، فإذا قيل : كاد يفعل ، فمعناه : أنه لم يفعل ، وإذا قيل : لم يكد يفعل ، فمعناه : أنه فعل[٥] .

---

(١) انظر : شرح شذور الذهب صـ ٣٩٧ .
(٢) انظر : التعليقة على كتاب سيبويه ١٥٧/٢ ، ١٥٨ .
(٣) شرح شذور الذهب صـ ٣٩٥ ، وانظر : التصريح ٢٣٩/٢ .
(٤) انظر : شرح المفصل ١٠٦/٧ ، ١٠٩ ، وشرح شذور الذهب صـ ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، وشرح قطر الندى صـ ٧١ .
(٥) انظر : مغنى اللبيب ٧٦٢/٢ .

المبحث الثالث

ضوابط نقض الغرض

هذا .. والمتأمل فى حديث النحويين عن (نقض الغرض) يجد أن لهذه الظاهرة – عندهم – قواعد تنظمها ، وضوابط تحكمها ، اعتمدها النحويون فى تحليهم النماذج التي تشكلها ، وترسم معالمها، لعل أهمها ما يلى :

● ما يؤدى لحصول الغرض يجب الإتيان به :

ومن ذلك أن الكلام لا يتم إلا بجواب الشرط ، فـ " إذا قلت : إنْ تأتنى ، لم يكن كلاماً ، حتى تقول : آتِك "[١] ، وعلة ذلك شبه الجزاء بالمبتدأ والخبر ، إذ كان لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، ولا يتم الكلام إلا بالجميع[٢] .

كما قرر هذا الإمام عبد القاهر بقوله : " لا يصح للشرط معنًى من غير الجزاء ، فإذا قلت : إنْ تكرمنى ، لم يتحصل الغرض ما لم تأت بالجزاء ، فتقول : أكرمْك "[٣] .

● إذا تحقق الغرض بشئ فلا يصح تحققه بشئ آخر[٤] :

وهذا يعنى أن الغرض لا يجوز تحققه مرتين ، لأن اللغة مبنية على الإيجاز والاختصار ، ومن أمثلة ذلك :

– ما قرره الإمام عبد القاهر – أيضاً – من أن الإضافة تقتضى التعريف أو التخصيص ، ولهذا " لم يجز إضافة المعارف ، لأن الشئ إذا كان معرفة استغنى عن أسباب التعريف ، فلا يجوز أن تقول : جاءنى الغلام زيدٍ ، لأن الألف واللام تعرِّف ، وإذا حصل التعريف بسبب لم يُحتج إلى مثله "[٥] .

● قد يتوارد على الجملة غرضان ، وحينئذ يأتى هذا على ثلاثة أوجه :

الأول : أن ينسجما معاً ، فيتحقق غرض كل منهما ، ومن أمثلته ما أشار إليه إبن جنى عند تعليله لمجئ حرف المعني فى آخر الكلمة ، كتاء التأنيث فى

---

(١) الأصول فى النحو ١٥٨/٢ .
(٢) انظر : المصدر نفسه ٢٣٦/٢ .
(٣) المقتصد فى شرح الإيضاح ١٠٥٥/٢ .
(٤) انظر : الخصائص ٢٦/٣ ، وشرح المفصل ٩/٣ .
(٥) المقتصد فى شرح الإيضاح ٨٧٣/٢ .

(طلحة) بعد أن قرر أن تمكن المعنى فى أنفس العرب وتقدّمه على اللفظ عندهم دعاهم إلى تقديم حروف المعانى فى أول الكلمة ، عناية بها ، أو توسّطها تحصيناً لها ، حيث قال :

" إنهم أرادوا أن يُعرِّفونا تأنيث ما هو ، وما مذكره ، فجاءوا بصورة المذكر كاملة مصححة ، ثم ألحقوها تاء التأنيث ، ليُعلموا حال صورة التذكير ، وأنه قد استحال بما لحقه إلى التأنيث ؛ فجمعوا بين الأمرين ، ودلّوا على الغرضين "(١) .

ومن أمثلته – أيضاً – ما أشار إليه العكبرى من تعليله لبقاء التأنيث عند إرادة التثنية أو الجمع ، بقوله : " إن التأنيث معنى يُفتَقَر إلى الدلالة عليه ، فلو حُذف فى التثنية والجمع لبطل ذلك ، فوجب أن يُحافَظ على المعنيين جميعاً "(٢) .

الثانى : أن يغلب الغرض الأقوى الغرض الأضعف ،ومن أمثلته ما أشار إليه الإمام عبد القاهر عند اجتماع الشرط مع (إذاً) من أن الجواب يكون للشرط لقوته ، يقول : " إذا قلت : إنْ تكرمْنى إذاً أكرمْك ، لم يجز النصب ووجب الجزم ، لأجل أن قولك : إنْ تكرمنى ، يقتضى الجواب وهو قبل (إذاً) فاستحقاقه للفعل أقوى من استحقاق (إذاً) ... وإذا كان الأمر على هذا وجب إبطال عمل (إذاً) ، وجعْل الفعل مجزوماً بالجزاء ، لأن ذلك لا ينقض معنى (إذاً) وإعمال (إذاً) ينقض معنى الشرط "(٣) .

والثالث : أن يتضاد الغرضان، فلا يكون هناك وجه للجمع بينهما، لأن هذا الاجتماع يؤدى إلى نقض أحدهما للآخر ، فينتقضان معاً ، وهو الكثير الغالب .

ومن أمثلة هذا الوجه : امتناع الإلحاق بمثالَى (مَفْعَل) و (مِفْعَل) مع أنهما على وزن : جعفر ، وهِجْرَع (الأحمق ، أو المجنون) وسبب امتناعه أن الميم فى أول (مَفْعَل) زيدت للدلالة على معنى المصدر ، نحو : دخل مَدْخَلاً ، وخرج مَخْرجَاً ، كما أن الميم فى أول (مِفْعَل) زيدت للدلالة على الآلة التى يعالج

---

(١) الخصائص ٢٢٧/١ .
(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين صـ ٢٠٨ .
(٣) المقتصد فى شرح الإيضاح ١٠٥٥/٢ .

بها الشئ ، نحو : مِطرق ، ومِبرد[١] ، " فلما كانت الميمان ذواتَىْ معنىً ، خَشُوْا إن هم ألحقوا بهما أن يُتوهم أن الغرض فيهما إنما هو الإلحاق حَسْبُ، فيُستهلَك المعنى المقصود بهما، فتحاموا الإلحاق بهما، ليكون ذلك موفِّراً على المعنى لهما "[٢].

● إذا حصل الغرض لم يكن للعدول عنه وجه :

ومن ذلك أن المضارع لا ينصب بإضمار (أنْ) إلا إذا تقدمه كلام غير موجب ، نحو : لا تنقطع عنا فنجفَوَك ، أى : لا يكن منك انقطاع عنا فجفاء منا ، لأن الغرض من نصب المضارع بـ (أن) مضمرة هنا الدلالة على أن الانقطاع سبب الجفاء ، ورفع المضارع (نجفوك) ينقض هذا الغرض ، لأنه يغيِّر المعنى المراد .

وإنما يُرفع المضارع إذا كان الكلام السابق موجباً ، نحو : يقوم زيدٌ فيغضبُ ، لأجل أن عطف (يغضب) على ما تقدمه لا ينقض الغرض ، ولا يغيّر المعنى ، بدليل أنه يفيد نفس المعنى الذى يفيده قولك : يكون قيام لزيد فغضَب ، ومن ثم ليست هناك حاجة ماسَّة إلى نصبه بإضمار (أنْ)، " وإذا حصل الغرض بالعطف على ظاهر الكلام ، لم يكن للعدول عنه، وإضمار (أنْ) وجه "[٣].

● محال أن ينقض الشئُ نفسه ويرفعها :

ومن ذلك أن النفى إذا دخل الكلام أخرجه عن الإثبات ، فإذا دخل نفى ثانٍ رفع النفى الأول ، وعاد الكلام إلى أصله من الإثبات ، " ولهذا المعنى كان دخول النفى على النفى مُتصوَّراً فيُنقض نفى بنفى ، نحو : ما زال زيد منطلقاً ، وكذا : ما زيد إلا منطلق ، ولم يجز أن تنقض الإثبات بالإثبات ونرفعه ، لأن إثبات الشئ نفسه ، ومحال أن ينقض الشئ نفسه ويرفعها "[٤] .

---

(١) انظر : التبيان فى تصريف الأسماء د.أحمد حسن كحيل صـ ٥٤ ، ٩٧ .
(٢) الخصائص ٢٢٥/١ .
(٣) المقتصد فى شرح الإيضاح ١٠٦٩/٢ .
(٤) المصدر نفسه ١١٠٥/٢ .

المبحث الرابع

أثر (نقض الغرض) في الدرس النحوي

يعدّ التفات النحويين إلى فكرة (نقض الغرض) حين بدؤا في وضع الضوابط والقواعد للغتهم دليلاً على عنايتهم بالمعنى واهتمامهم به ، وجانباً مهماً يبرهن على حرصهم ومبلغ سعْيهم إلى ربط تلك القواعد بمتكلميها ، إذ " إن اللغة ما وُجدت إلا للإفصاح عن المعنى "(١) الذي يؤمّه المتكلم ، ويسعى إلى تحقيقه ، ومن ثم " غدا المعنى أصلاً من الأصول المهمة التي نلحظها بدقة متناهية في الدرس النحوي القديم " (٢)

ومن مقولاتهم في ذلك : " أن الإعراب لا يستقيم إلا بعد فهم المعنى ؛ حتى يجري على حقه ، والوجه الذي هو له "(٣) ، " وأول واجب على المُعْرِب أن يفهم معنى ما يُعربه مفرداً أو مركباً " ، " متى بُني على ظاهر اللفظ ، ولم ينظر في موجِب المعنى حصل الفساد "(٤)

وتلك المقولة (النظر في موجب المعنى) تشير إلى أصل في غاية الأهمية: أن المحافظة على (غرض المتكلم) الذي يريد إيصاله إلى السامع ، وسلامته من النقض أمر يجب اعتباره عند الكشف عن الإعراب ، بحيث لا يمكن إغفال دوره ، والاكتفاء بما يدل عليه ظاهر اللفظ .

وهكذا بنَى النحويون قواعدهم على أساس من تصورهم للعلاقة القائمة بين مانطقت به العرب ، وما أرادته من العلل والأغراض المنسوبة إليها ، فاعتمدوا (غرض المتكلم) في بناء القواعد وتكييف الأحكام ، واتخذوه " قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة ، وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة "(٥) كما جعلوه معياراً لحصول الفائدة لدي المخاطب ، وتحقيق مبدأ (أمن

---

(١) معاني النحو د . فاضل السامرائي صـــ ٩ .
(٢) ضوابط الفكر النحوي ٣٨٠/٢.
(٣) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه د . مازن المبارك صـــ ٢٥٣ .
(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٦٠٥/٢ ، ٦٠٧
(٥) التداولية عند العلماء العرب د . مسعود صحراوي صـــ ٢٠٠ .

اللبس) على مستوى العملية الكلامية ، للوصول إلى الغاية المتوخاة منها وهي (الفهم والإفهام) .

ومن الأدلة على ذلك ما ذكره سيبويه في الباب المترجم بـــ (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعول) إذ يقول : " فإن قدمتَ المفعول وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضرب زيداً عبدُ الله ، لأنك إنما أردتَ به مؤخراً ما أردتَ به مقدَّماً ، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأوَّلَ منه ، وإن كان مؤخراً في اللفظ" (١) .

فهذا نص جيد يُرينا ؛ كيف كان سيبويه يقتنص القواعد النحوية من بين اللفظ ومعناه حسب غرض المتكلم الذي يؤمّه ، نلحظ هذا من قوله : " أردتَ ، ولم تُرد " ، فمثل تلك العبارات تعدّ مؤشراً على أهمية (غرض المتكلم) وضرورة الكشف عنه عند تحديد الوظائف الإعرابية ، ومن ثم يرى سيبويه أن المسوّغ للتقديم والتأخير في عناصر التركيب هو إرادة المتكلم .

كما نجده رافضاً كلَّ ما يُخلّ بغرض المتكلم ، ويؤدي إلى بطلانه ونقضه ، حيث يقول في الباب المترجم بـــ (هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء) : " واعلم أنه لا يجوز لك أن تُبْهِم في هذا الباب فتقول : إني هذا أفعلُ كذا وكذا، ولكن تقول: إني زيداً أفعلُ، ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً ؛ لأن الأسماء إنما تذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمر وتذكيراً ، وإذا أبهمتَ فقد جئت بما هو أشكلُ من المضمر، ولوجاز هذا لجازت النكرة فقلتَ : إنَّا قوماً ، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم، ولكنْ هذا موضعُ بيانٍ، كما كانت الندبة موضعَ بيان، فقبُح إذ ذكروا الأمر توكيداً لما يعظّمون أمرَه أن يذكروا مبهماً"(٢)

فالملاحظ أن سيبويه يشترط – كغيره من النحويين – كون المخصوص معروفاً ؛ لأن الإتيان بالمبهم في جملة الاختصاص يبطل الغرض ويفسده ، ويؤدي إلى اللبس ، من قِبل أن الغرض هو توكيد المضمر وتوضيحه والتذكير به ، والإبهام يتنافَى مع هذا الغرض ، حيث إن المجيء بالضمير يعقبه الاسم الظاهر

(١) الكتاب ٣٤/١ .
(٢) الكتاب ٢٣٦/٢

فيه زيادة للمعنى وتوكيد له ، جرْياً على ما أصّلوه من أن الزيادة في اللفظ زيادة في المعنى ، ولهذا قبح عند العرب : " إذ ذكروا الأمر توكيداً لما يعظمون أمره أن يذكروا مبهماً " .

ولم يكن سيبويه – رحمه الله – هو الوحيد الذي اتجه بالدرس النحوي هذا الاتجاه الذي تسير فيه الصناعة النحوية مع غرض المتكلم ، بل إن الأجيال التالية من النحاة المتأخرين أغنتْ هذه الفكرة ، وأكدتْ على سلامة هذا النهج في التقعيد ، ومن أدلة ذلك ما ذكره الرضي معللاً كون صلة الموصول جملة خبرية ، إذ يقول : " إن الصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول ، على ما تقدم أن الحكم الذي تضمنته الصلة ، ينبغي أن يعتقد المتكلم في المخاطب أنه يعلم حصوله للموصول ، فلا يقال : أنا الذي دوَّخ البلاد ، إلا لمن يعلم أن شخصاً دوَّخها .... وأنه يجب أن تكون الصلة جملة خبرية ، لما ذكرنا أنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الإنشائية والطلبية ، كما ذكرنا في باب الوصف، لا يُعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها " (١).

ففي هذا النص يُعلل الرضي لوجوب كون صلة الموصول جملة خبرية ، ولما كان الغرض من تلك الصلة توضيح الموصول وإزالة الإبهام عنه ، فإنه ينبغي أن تكون معلومة عند السامع ، إذ لا يزول إبهام الموصول بشيء مجهول ، ومن ثم فإنه لا يصح أن يقال : أنا الذي دوَّخ البلاد ، إلا لمن يعلم أن شخصاً دوّخها .

وغنيّ عن البيان أن اشتراط الرضي وجوب كون جملة الصلة خبرية مبني على مراعاة غرض المتكلم واعتقاده الذي يريد إيصاله إلى المخاطب ، ولهذا يمتنع الوصل بالجمل الإنشائية والطلبية ، لعدم علم المخاطب بمضمون الصلة حينئذ ، وهذا ما أكده شيخنا الجليل / عبد السلام هارون (وجوب كون صلة الموصول جملة خبرية ، حتى لا ينتقض الغرض المراد من الصلة) إذ يقول – رحمه الله – " أن اشتراط الخبرية في صلة الموصول هو الذي يفي بالغرض

(١) شرح الكافية ٣/٩١ .

الذي أُوتي بالصلة من أجله ، وهو تعريف الموصول وتبيينه ، وهذا يستدعي أن يتقدم الشعور بمعنى الصلة على الشعور بمعنى الموصول حتى يمكن تعريفه بها ، ومن الظاهر أنه لا يتأتى هذا مع الوصل بالجملة الإنشائية ، سواء أكانت طلبية أم غير طلبية " (١) .

ومن أمثلة ذلكَ ــ أيضاً ــ قول الرضي مبيناً متي يُرفع المضارع بعد (حتى) ومتى يُنصب : " قلنا : ذاك إلى قصد المتكلم ، فإن قصَدَ الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى) إما في حال الإخبار ، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية ، وجب رفع المضارع ، سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين ، نحو : إن زيداً سار حتى يدخلُها ، واعلمْ أنه سار حتى يدخلُها ، أو على الظن والتخمين ، نحو : أظن عبدَ الله سار حتى يدخلُها ، فعلى هذا ، شرْطُ الرفع أن يكون الفعل موجباً ، بحيث يمكن أن يؤدي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد (حتى) سواء اتصل مضمون الأول بمضمون الثاني نحو : سرتُ حتى أدخلُها ، أو لم يتصل به ... فعلى هذا يجب أن يكون ما قبل (حتي) سبباً لحصول ما بعده ، فلا يجوز : ما سرتُ حتى أدخلُها – بالرفع – و : أسرتَ حتى تدخلُها ؟ لأن السبب منتفٍ في الأول وغير محكوم بثبوته ، لا بالعلم ولا بالشك في الثاني ، فكيف يمكن الحكم بحصول مسبَّبه... وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد (حتى) سيحصل بعد زمان الإخبار ، وجب النصب ، وكذا يجب النصب أن لم يقصد ، لا حصوله في أحد الأزمنة ولا عدم حصوله فيها ، بل قصد كونه مترقباً مستقبلاً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم ، سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة ، أو عرض مانع من حصوله ، ومع النصب يجوز أن تكون (حتى) بمعنى (كي) وبمعنى (إلى) فنحو : سرتُ حتى تغيبَ الشمسُ ، متعيِّن لمعنى الانتهاء ، ونحو : أسلمتُ حتى أدخلَ الجنة ، متعيِّن لمعنى السببية" (٢) .

---

(١) الأساليب الإنشائية في النحو العربي صـ ٣١ .
(٢) شرح الكافية ٥٨/٤ ، ٥٩

إن هذا النص – على طوله – يكشف لنا بشكل صريح مدى أثر غرض المتكلم وقصْده في إحداث العمل من رفع أو نصب ، بحيث لا يغني أحدهما عن الآخر ، لاختلاف المعنى في كل وجه ، فإن قصد المتكلم الإخبار عن الشيء في لحظته الحالية ، أو في الماضي على سبيل حكاية الحال ، وجب رفع المضارع بعد (حتى) وكان حصول الفعل بعدها مسبباً عن الفعل المتقدم ، فإذا قلت : سرتُ حتى أدخلُها ، وكان قولُك هذا أثناء الشروع في الدخول ، فإن السير هو سبب الدخول وبناء على هذا اشترط الرضي في الفعل الواقع قبل (حتى) أن يكون موجباً ، بحيث يمكن أن يؤدي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد (حتى) ولا يجوز أن يكون منفياً ، لئلا ينتقض غرض المتكلم ، فلا يقال : ما سرتُ حتى أدخلُها (بالرفع) ، لأن السير الذي هو سبب الدخول منفي ، ومن ثم لا يحصل مضمون مابعده .

أما إذا قصد المتكلم أن ما بعد (حتى) سيقع في المستقبل ، بحيث لايكون ماقبلها سبباً لما بعدها ، فإنه يجب نصب المضارع ، كما إذا قيل : سرتُ حتى تغيبَ الشمس ، إذ السير ليس سبب مغيب الشمس ، وإنما قصد المتكلم أنه مترقب لمغيبها في المستقبل .

وهكذا نلاحظ توصيف الرضي لرفع الفعل المضارع أو نصبه بعد (حتى) بالنظر إلى (قصد المتكلم) واستعماله ، مما يؤكد ضرورة ربط التراكيب اللغوية بمقاصد مستعمليها من جهة ، والمحافظة عليها من الانتقاض والإبطال من جهة أخرى .

وتجدر الإشارة ــ هنا ــ إلى قضية مهمة ، وهي (تقدير المحذوف وعلاقته بنقض الغرض) ذلك أن تقدير المحذوف يداخل أبواباً كثيرة في الدرس النحوي ، والملاحظ في هذا المقام أن الحذف وتقدير المحذوف مشروط عندهم بموافقة غرض المتكلم وسلامته من النقض ، والذي يدلنا على هذا أن سيبويه يُرجع أمر الحذف الذي تتعرض له عناصر التركيب إلى غرض المتكلم الذي يقع في خلده ، ومن ثم فإن جواز الحذف وعدمه مرهون بعدم نقض هذا الغرض ، يقول في الباب المترجم بـ (هذا باب الفاعل الذي يتعدى فعله إلى مفعولين) : " وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ، وذلك قولك : حَسِب عبدُ

الله زيداً بكراً ... وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردتَ أن تبينِّ ما استقرّ عندك من حال المفعول الأول ، يقيناً كان أو شكاً ، وذكرتَ الأول لتُعلم الذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك من هو" (١) .

فالملاحظ في هذا النص أن سيبويه يربط عدم الاقتصار على مفعول واحد في تلك الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين بغرض المتكلم (إنما أردتَ) ويجعل السبب في ذلك نقض الغرض الذي جيء من أجله بالكلام ، وهو : تبيين ما استقر عندك من حال المفعول الأول للمخاطب .

ولا يختلف الحال عند النحاة المتأخرين ، فإنهم نصّوا على أن الحذف لا يكون حيث ينتقض غرض المتكلم ، فهذا ابن جني لايستحسن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، إذا قصد المتكلم معنى معيناً لأن حذفه – حينئذ – يؤدي إلى احتمال أكثر من معنى ، فيؤدي إلى اللبس والإبهام وعدم البيان ، وبذلك ينتقض غرضه الذي عقد عليه الكلام ، قال :

" وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين : إما للتخليص والتخصيص، وإما للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظانّ الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه، هذا مع ماينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل، لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك " (٢).

كما لم يستحسن ابن جني حذف الحال ، لأن حذفها يؤدي إلى نقض غرض المتكلم الذي يريد تبليغه إلى السامع ، فيقول : " وحذف الحال لا يحُسن ، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها ، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف ، لأنه ضد الغرض ونقيضه" (٣) .

فلما كان غرض المتكلم من الإتيان بالحال توكيد الخبر لم يلق حذفه من الكلام ، لأنه ينقض الغرض الذي أراد إنجازه للسامع .

---

(١) الكتاب ٣٩/١، ٤٠
(٢) الخصائص ٣٦٨/٢
(٣) المصدر نفسه ٣٨٠/٢

وإذا نظرنا إلى كلام النحاة في إعمال الأول أو الثاني من (باب التنازع) نجده مبنياً على الأصل ، أي : أصل الكلام ، ولكننا نراهم عند تحليل الخصوصية النحوية في بناء العبارة ، والكشف عن سرّها ، وقيمتها في أداء المعنى ، يبنون العمل على قصد المتكلم وغرضه(١) ، لأن " الدلالة في بنية الكلام نفسه ، وصورة الكلام هو الإرادة، وهو القصد "(٢) ، وللتدليل على ذلك ، ما ذكره الإمام عبد القاهر الجرجاني حين تعرض لتحليل قول البحتري :

قَدْ طَلَبْنا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ في السُّؤْ دُدِ والمجْدِ والمكارمِ مِثْلا (٣)

إذ يذكر عبد القاهر أن الأصل: قد طلبنا لك مثلاً فلم نجده ، ولكن الشاعر أعمل الفعل الثاني ، الذي هو نفي الوجود (فلم نجد) في لفظ المفعول الذي هو (مثلاً) وحذف مفعول الفعل الأول (طلبنا) لأن ذكره في الثاني يدل عليه ، وإنما لجأ إلى هذا ، لأنه يقصد إلى نفي وجود مثل ممدوحه حتى ولو طلبنا ذلك ، وقوله (طلبنا) مقدمة ووطاء لهذا الأصل الذي هو نفي وجود أحد مثل ممدوحه في السؤدد والمجد والمكارم ، ومن ثم كان إعمال الفعل الثاني الذي هو رأس المعنى أولى .

ولو أن الشاعر أعمل الفعل الأول بأن قال : قد طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده ، لانتقض الغرض ، وفسد المعنى الذي أراده ، إذ " يكون قد ترك أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ (المثل) وأوقعه على ضميره ، ولن تبلغ الكناية مبلغ التصريح أبداً " ، كما يقول الإمام عبد القاهر (٤) .

وإذا كان (قصد المتكلم) وغرضه في الدرس النحوي هو سبب السعة والإيجاز والحذف ، فإن سلامته من النقض والتحريف أمر واجب ، إذ " ليس الاتساع في كلام العرب بالذي يغير المعنى وينقضه " (٥) ولهذا إذا ألجأت أحكام الصناعة إلى إظهار المحذوف ، فالواجب ألا يقدر إلا ما كان موافقاً لغرض المتكلم

(١) انظر : ضوابط الفكر النحوي ١٢٣/٢ ، ١٢٤ .
(٢) الحيوان ، للجاحظ ١٨٠/١
(٣) البيت من بحر الخفيف ، في ديوان البحتري ٢٣٧/٢ .
(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٦٨ .
(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٦٠٣/٢.

الذي سعى إلى إيصاله للسامع ، يقول سيبويه معلقاً على بعض التراكيب التي حُذف فيها الفعل ، وكيفية تقدير المحذوف :

" ولكنه كان أحسن أن توضحه بما يُتكلم به إذا كان لا يغيِّر معنى الحديث وكذلك هذا النحوُ ، ولكنه يُترك استغناءً بما يحسُن من الفعل الذي لا ينقض المعنى" (١).

إن ما يمكن استخلاصه في هذا المبحث هو : أن نصوص النحويين تؤكد تأكيداً مطلقاً ضرورة عدم (نقض غرض المتكلم وقصده) ومدى دوره في إصدار أحكامهم النحوية ، حيث اتخذوا منه معياراً أساسياً للحكم على صحة التركيب اللغوي أو خطئه ، وأن تفطنهم إلى تلك الفكرة ، وملاحظة أثرها عند تقنين القواعد ، وبناء الأحكام ، يبرهن على دقة تصوّرهم للظواهر اللغوية ، ورَبْطها بأغراض متكلميها .

(١) الكتاب ١/٣٤٥ .

الفصل الثانى
نقض الغرض والمصطلحات النحوية

- المبحث الأول : علاقة (النقض) بمصطلحى (الاستقامة) و (الإحالة).
- المبحث الثانى : تطور مصطلح (نقض الغرض) لدى النحاة المتأخرين .
- المبحث الثالث : نقض الغرض وعلاقته بمصطلح (الفائدة) .
- المبحث الرابع : نقض الغرض وعلاقته بمصطلح (أمن اللبس) .

المبحث الأول

علاقة (النقض) بمصطلحى (الاستقامة) و (الإحالة)

اللغة – كما نعلم – نظام يسعى إلى التآلف والاتساق والانسجام ، لتحقيق غرض أو أداء معنى ، ومن ثم يرفض التناقض والاختلاف ، ولأن النحويين هم أبناء تلك اللغة الشريفة ، فقد امتثلوا لمعطيات هذا النظام ، واستنطقوها على نحو يسعى إلى إنشاء بنية سليمة غير متناقضة ، منضبطة بأحكام ، وتسير على وفق نظام مؤطر بدلالات الاستقامة ، ولذلك نلحظ تجليات دلالة هذه المادة وما يشتق منها ظاهرة واضحة فى توجيهاتهم ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما جاء فى قول سيبويه : " ... فإذا قلت : زيدٌ فاضربْه ، لم يستقم أن تحمله على الابتداء ، ألا ترى أنك لو قلت : زيد فمنطلق ، لم يستقم ، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ "(١) .

وقول المبرد : " ولو قلت : زيد أخوك قائماً ، وعبد الله أبوك ضاحكاً ، كان غير جائز ؛ وذاك أنه ليس هاهنا فِعْل ، ولا معنى فِعْل ، ولا يستقيم أن يكون أباه فى حال ، ولا يكون أباه فى حال أخرى ، ولكنك إن قلت : زيد أخوك قائماً ، فأردت أُخُوة الصداقة جاز ، لأن فيه معنى فِعْل ، كأنك قلت : زيد يُؤاخيك قائماً ، فعلى هذا يستقيم ويمتنع "(٢) .

وقول الفراء : " ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة "(٣) .

إذاً ... فاستقامة الكلام لفظاً ، واستقامته معنىً شرطان متلازمان فى الدرس النحوى ، ومن أبرز الأبواب فى ذلك ما ورد فى صدر كتاب سيبويه تحت عنوان : (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة) إذ قال : " فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتُك أمسِ ، وسآتيك غداً ، وأما المحال فأن تنقض أول

---

(١) الكتاب ١٣٨/١ ، وانظر ٧١/١ ، ٢٥/٢ ، ٢٢٥ ، ٣٤٣ ، ٣٧٥ ، ٤٦/٣ ، ٥٩ ، ٨٤ ، ١٠٩ ، ١٣٣ ، ١٧٢ ، ٢٩٥ ، ٢٢٥/٤ .

(٢) المقتضب ١٦٨/٤ ، وانظر : ٣٠٢/٤ ، والجمل فى النحو صـ ٣٨ ، وسر صناعة الإعراب ٣٤/١ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ٤٠٥/١ .

(٣) معانى القرآن ٢٩٨/٣ .

كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غداً ، وسآتيك أمس ، وأما المستقيم الكذب فقولك : حملتُ الجبل ، وشربتُ ماء البحر ، ونحوه ، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ فى غير موضعه ، نحو قولك : قد زيداً رأيت ، وكى زيدٌ يأتيك ، وأشباه هذا ، وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس "[١] .

والملاحظ فى هذا الباب أنه جعل أحكامه على الكلام فى معيارين متناقضين، هما : المستقيم ، والمحال ، ولهذا أفرد كل واحد منهما بالحديث على حدة :

أولاً : المستقيم :

إن أول ما يُلاحظ على هذا المصطلح أنه يشير إلى بنية مفهومة ، وإن لم تخضع لضوابط التأليف النحوى ، وقواعده الصحيحة ، يقول سيبويه : " ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه فى غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقض، فمن ذلك قوله :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[٢]

وإنما الكلام : وقلَّ ما يدوم وصال "[٣] .

ويبدو أن سيبويه – رحمه الله – تتبع دلالات هذا المصطلح ، إذ لم يكن لديه (المستقيم) صنفاً واحداً ، بل على أصناف، فمنه :

- المستقيم الحسن : وهو ما اكتملت فيه الصحة النحوية ، والدلالية ، وكان مطابقاً للواقع الخارجى ، نحو قولك : أتيتك أمس ، وسآتيك غداً ، فهذا كلام صح لفظه، واستقام فى العقل معناه[٤] ، لتحقق علاقة الظرف بزمن الفعل المستعمل .
- المستقيم الكذب : وهو ما كان بناؤه صحيحاً ، إلا أن دلالته نقيض الواقع ، نحو قولك : حملتُ الجبل ، وشربتُ ماء البحر ، فمعنى هذا التركيب غير مقبول

---

(١) الكتاب ١/٢٥ ، ٢٦ .
(٢) البيت من الطويل ، للمرار الفقعسى فى شرح المفصل ٧/١١٦ ، وشرح الكافية ٤/٣٤٤ ، وخزانة الأدب ١/١٤٥ ، ١٠/٢٢٦ .
(٣) الكتاب ١/٣١ .
(٤) انظر : ضوابط الفكر النحوى د. محمد عبد الفتاح الخطيب ٢/٤٥٧ .

منطقياً، ولا يصح فى الواقع الخارجى، لعدم توارد الفعل (حمل) ، و(شرب) دلالياً مع (الجبل) ، و (ماء البحر) .

● المستقيم القبيح : وهو ما كان خارجاً عن سنن العرب فى كلامها ، بأن وُضع اللفظ فى غير موضعه ، فخالف بذلك القواعد والقوانين النحوية الخاصة بتركيب الجملة ، نحو قولك : قد زيداً رأيت ، وكى زيدٌ يأتيك ، فهذا كلام مستقيم الدلالة ، لأن المخاطب يفهم منه المعنى العام[١] ، ولكنه قبيح، "لأنك أفسدت النظام بالتقديم والتأخير "[٢] .

ومن هذا الصنف قول سيبويه : " ولو قلت : ائتنى ببارد كان قبيحاً ، ولو قلت : ائتنى بتمرٍ كان حسناً ، ألا ترى كيف قبُح أن يضع الصفة موضع الاسم "[٣] .

والملاحظ فى تحليلات سيبويه النحوية أنه وضع ضوابط للكلام المستقيم ، كان لها أثرها الفاعل فى حكمه على التراكيب ، لعل أهمها :

١ – حسن السكوت : وقد استخدمه سيبويه مع مصطلح (مستقيم) كدليل على كون الجملة صحيحة ومفهومة ، وذلك فى قوله : " ألا ترى أنك لو قلت : فيها عبدُ الله ، حسُن السكوت ، وكان كلاماً مستقيماً "[٤] .

ولاشك فى أن حسن السكوت نتيجة لتمام الفائدة ، إذ المتكلم يسكت ، إذا تحقق غرضه ، وهو إفهام المخاطب ، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله : " هل رأيتم شيئاً يكون موصوفاً لا يُسكت عليه ؟ فقيل لهم : نعم ، يا أيها الرجلُ فـ (الرجل) وصف لقوله : يا أيها ، ولا يجوز أن يُسكَت على (يا أيها) ، فرُبَّ اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه ، وحتى يصير وصفه عندهم كأنه به يتم الاسم "[٥] ، فالصفة والموصوف – كما نعلم – بمنزلة الشئ الواحد ، ولهذا يتعسر السكوت على واحد منهما ، طلباً للفائدة ، ومن ثم تنعدم الفائدة من الكلام ، فلا يستقيم ، إذا بدأ المتكلم بالمعلومة المعروفة لدى

(١) انظر : المرجع نفسه ٤٥٧/٢ ، ٤٥٨ .
(٢) الصناعتين ، لأبى هلال العسكرى صـ ٧٦ .
(٣) الكتاب ٢٧٠/١ .
(٤) المصدر نفسه ٨٨/٢ .
(٥) الكتاب ١٠٦/٢ .

المخاطب ، ولم يُردف ذلك بالمعلومة الجديدة التى من أجلها أنشأ الكلام ، وهذا نفهمه من قول سيبويه : " فإذا قلت : كان زيد ، فقد ابتدأتَ بما هو معروف عنده مثلَه عندك فإنما ينتظر الخبر ، فإذا قلت : حليماً ، فقد أعلمتَه مثلَ ما علمتَ ، فإذا قلت : كان حليماً ، فإنما ينتظر أن تعرِّفه صاحب الصفة ، فهو مبدوء به فى الفعل ، وإن كان مؤخراً فى اللفظ ، فإن قلت : كان حليمٌ أو رجلٌ ، فقد بدأتَ بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطبَ عن المنكور ، وليس هذا بالذى يَنْزِلُ به المخاطبُ منزلتك فى المعرفة ، فكرهوا أن يقربوا باب لبس "[١] .

فالملاحظ – فى هذا النص – أن سيبويه يربط صحة تركيب الجملة الخبرية بما يعرفه المخاطب أو يتوقع سماعه ، فإذا قال المتكلم : كان زيد ، فقد بدأ بما يعرفه هو والمخاطب على السواء ، ولكن يبقى المخاطب فى انتظار الخبر حتى يكتمل المعنى ، فيقول المتكلم : حليماً ، أما إذا قال المتكلم : كان حليماً ، فيكون قد ذكر الخبر ، ولكنه أغفل ذكر المخبَر عنه ، وبذلك لا يستقيم المعنى بالنسبة للمخاطب حتى يعرف صاحب هذه الصفة ، كما لا يصح أن تبتدأ بنكرة ، نحو : كان حليم ، أو : كان رجل ، لأنه " لا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور " ، لما فيه من اللبس ، وانعدام الفهم .

٢ – حسن التأليف : فإن الكلام يوصف بالحسن أو القبح طبقاً لنظام التأليف الذى أقرّته مواضعات اللغة ، وأباحه نظامها النحوى ، وهذا ما عبّر عنه سيبويه بقوله : " (هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويُبنَى على ما قبله) وذلك قولك : هذا قائماً رجل ، وفيها قائماً رجل ، لمّا لم يجز أن توصف الصفة بالاسم ، وقبُح أن تقول : فيها قائم ، فتضع الصفة موضع الاسم "[٢] ، وهذا يعنى أن (قائماً) انتصب على الحال – مع قلة مجئ الحال من صاحبها النكرة – لأن رفع (قائماً) يقتضى تقدم الصفة على الموصوف ، وهو غير جائز وهذا ما سمّاه ابن جنى (الحمل على أحسن الأقبحين)[٣] .

---

(١) المصدر نفسه ١/٤٧ ، ٤٨ .
(٢) الكتاب ٢/١٢٢ .
(٣) انظر : الخصائص ١/٢١٣ ، ٢١٤ .

٣ – العمل النحوى : فإن الكلام يتسم بالاستقامة ، إذا جاءت بنيته اللفظية متسقة مع قوانين العمل النحوى ، ومن الأمثلة على ذلك قول سيبويه : " ولا يجوز أن تقول : ما زيداً عبدُ الله ضارباً ، وما زيداً أنا قاتلاً ، لأنه لا يستقيم ، كما لم يستقم فى (كان) و (ليس) أن تقدم ما يعمل فيه الآخِرُ "(١) .

ثانياً : المحال :

ارتبطت دلالة هذا المصطلح بما يفضى إلى فساد المعنى وتناقضه فيستحيل قبوله ، لأنه " الموقف ، أو الأمر الذى يتنافى مع المعقول ، وإدراكه قد يثير الضحك "(٢) ، وهذا ما فسره به سيبويه ، إذ قال : " وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره "(٣) ، ومما يؤيد هذا الفهم قول الدكتور / خديجة الحديثى : " فالمحال حكم من الأحكام عنده (تعنى سيبويه) يطلقه على الممتنع الذى لا يجوز التلفظ به من العبارات ، لعدم إمكان وقوع معناها "(٤) .

ولاشك فى أن تناقض الكلام وفساد معناه من أهم العلل التى توجب المنع لانتفاء الفائدة من الكلام ، إذ الكلام – كما نعلم – مبنى على الفهم والإفهام ، فضلاً عن أن " العرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه "(٥) .

ومن الأمثلة على ذلك أن تقول : أتيتك غداً ، وسآتيك أمس ، فهذا ونحوه لا يمكن أن تفيد العبارة به شيئاً بالنسبة للمخاطب ، لأن نهايته تناقض بدايته(٦) .

ومنه إشارة سيبويه إلى التناقض بين زمن الفعل والظرف حيث قال : " وتقول : واللهِ ما أعدو أن جالستُك أى : أن كنتُ فعلتُ ذلك ، أى : ما أُجاوز مجالستك فيما مضى ، ولو أراد : ما أعدو أن جالستُك غداً ، كان محالاً ونقضاً ، كما أنه لو قال : ما أعدو أن أجالسك أمس ، كان محالاً ، وإنما ذكرتُ هذا

---

(١) المصدر نفسه ٧١/١ .
(٢) معجم مصطلحات الأدب للأستاذ / مجدى وهبة صـ ١ .
(٣) الكتاب ٢٥/١ .
(٤) الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه صـ ٢٨٨ .
(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٣٧/١ .
(٦) انظر : ضوابط الفكر النحوى ٤٥٧/٢ .

لتصرّف وجوهِه ومعانيه ، وأن لا تستحيل منه مستقيماً ، فإنه كلام يستعمله الناسُ "[١] .

ولعل فى هذه الأمثلة ما يؤكد ارتباط هذا المصطلح (المحال) بما يؤدى إلى الإخلال بالمعنى والتناقض ، وقد أورد بعض النحويين أمثلة أخرى تؤيد ذلك ، منها : منع الجزولى والشلوبينىّ أن يقع اسم الاستفهام خبراً لـ (ليس) متقدماً عليها ، كما إذا قيل : أين ليس زيد ، قال الرضى : " منعاه لأدائه إلى المحال ، من حيث المعنى ، لأن (زيداً) لا يجوز أن يكون فى جميع الأمكنة "[٢] .

ونقل السيوطى عن ابن جنى قوله : " لا يجوز حذف المقسم عليه وتبقية القسم ، لأن الغرض إنما هو توكيد المقسم عليه بالقسم ، فمحال أن يؤتى بالمؤكِّد ، ويحذف المؤكَّد ، لأنه نقض الغرض "[٣] .

فالملاحظ فى هذه الأمثلة تصريح النحويين بأن (المحال) إنما كان بسبب المعنى والتناقض ، فإذا انضم إلى هذا التناقض مخالفة الكلام الواقع الخارجى ، اتصف بأنه (محال كذب) كما فى مثال سيبويه : سوف أشرب ماء البحر أمس ، " فأما استحالته فلاجتماع (سوف) و (أمس) فيه ، وهما يتناقضان ويتعاقبان ، وأما الكذب فيه فإنا لو أزلنا عنه (أمس) الذى يوجب المناقضة والإحالة لبقى كذباً "[٤] .

ولهذا لم يجز فى الدرس النحوى الاستثناء المفرغ فى الإيجاب من نحو : قام إلا زيد ، وضربت إلا زيداً ، فإن " الجمهور على منعه ؛ لأنه يلزم منه الكذب ، إذ تقديره : ثبوت القيام والضرب بجميع الناس إلا بزيد "[٥] ، فالواقع الخارجى لا يقبل – فى نظر النحويين – تعميماً من هذا النوع .

نستشف من كل ما تقدم شيئين :

---

(١) الكتاب ٥٥/٣ ، ٥٦ .
(٢) شرح الكافية ٢٠٢/٤ ، وانظر : المقتصد ٨٧١/٢ .
(٣) الأشباه والنظائر فى النحو ٣٣٠/١ .
(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٩٢/٢ ، ٩٣ ، وانظر :الخصائص ٤٥٧/٢ .
(٥) همع الهوامع ٢٥١/٣ .

الأول : أن التركيب المستقيم لدى سيبويه هو ما صحّت دلالته المعنوية ، وكانت متسقة مع الواقع ، ولكن أستاذنا الدكتور / محمد حماسة عبد اللطيف يرى أن مصطلح (الاستقامة) يُراد به كل جملة صحيحة نحوياً ، والحكم بالحسن أو القبح يتعلق بالمعنى الذى تفيده عناصر الجملة عندما تترابط نحوياً[١] .

ثم عاود ففسَّر (الاستقامة) باستقامة الدلالة ، لأنه رأى أن مصطلح (مستقيم قبيح) يناقض ما ذهب إليه ، إذ ما مثّل به سيبويه (قد زيداً رأيت ، وكى زيد يأتيك) ليس جملة صحيحة نحوياً ؛ لفساد نظمها بالتقديم والتأخير فى مفرداتها ؛ فكيف يوصف بـ (الاستقامة) وهى عند الدكتور / حماسة تعنى الصحة النحوية ؟

ولهذا ذهب – فى هذا الموضع – إلى أنها تعنى استقامة الدلالة ، و (القبح) هو الخلل اللفظى فى التركيب[٢] .

ولعل فيما ذهبتُ إليه من أن مراد سيبويه بـ (الاستقامة) ما صحَّت دلالته المعنوية ، واستقامت مع الواقع ما يرفع هذا التناقض ، ويؤيد ذلك قول السيرافى عند تفسيره لمصطلح (مستقيم قبيح) : إن " المستقيم من طريق النحو هو ما كان على القصد ، سالماً من اللحن (وفسَّر اللحن بأنه العدول عن قصد الكلام إلى غيره) فإذا قال : قد زيداً رأيت ، فهو سالم من اللحن (أى : دلّ على القصد بأن صحت فيه الدلالة المعنوية) فكان مستقيماً من هذه الجهة ، وهو مع ذلك موضوع فى غير موضعه (أى : الذى يتطلبه نظام العربية فى بناء التراكيب) فكان قبيحاً من هذه الجهة "[٣] .

ويفهم من هذا الكلام " أن الاستقامة هى صحة الدلالة المعنوية والمنطقية لا غير ، وهو ما ذهبتُ إليه ، فـ (الاستقامة) و (الاستحالة) فى فكر سيبويه قائمة على صعيد معنوى خالص ، وإلا كان فى كلامه تناقض "[٤] .

---

(١) النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى) صـ ٦٢ ، ٦٣ .
(٢) انظر : النحو والدلالة صـ ٦٥ ، وضوابط الفكر النحوى ٤٥٩/٢ .
(٣) شرح كتاب سيبويه ٩٢/٢ .
(٤) ضوابط الفكر النحوى ٤٦٠/٢ .

والثانى : أن التركيب المحال يتعذر قبوله وفهمه ، لتناقض أجزائه ، ومناقضته الواقع الخارجى ، وبهذا يظهر أن الدرس النحوى تنبه إلى الوجوه المستقيمة ، والوجوه المستحيلة فى التراكيب اللغوية ، فوضع ضوابط وأحكاماً لوصف الكلام بالاستقامة أو بالاستحالة ، تبعاً لما تجيزه مواضعات اللغة ، وما يجيزه نظامها الذى تعارف عليه أهلها ، والذى يحقق غايتها فى الإبلاغ والتواصل ، وقد اعترف بهذا بعض الباحثين الغربيين ، فقال : " فمصطلحا (حسن) و (قبيح) يشيران إلى الصواب البنيوى ، على حين يشير مصطلحا (مستقيم) و (محال) إلى مدى قدرة المتكلم على التواصل ضمن تقاليد المجتمع "[١] .

ثم يقول : " فيكون أحسن ما يقابل مصطلح (مستقيم) أن يكون صحيحاً ضمن معنى (ملائم ، أو مناسب ، أو صائب اجتماعياً) لكون اللفظة تعبر عن واجب المتكلم فى أن يكون مفهوماً ، ومثله مصطلح (محال) الذى يفضل له أن يُؤخَذ على أنه يعنى (الخطأ) لكونه يشير إلى ألفاظ لا يمكن أن تصلح للتواصل "[٢] .

وحرىّ بالذكر هنا أن ما أجمله سيبويه فى الباب الذى سلف ذكره فصّله وشقّقه وفرّع منه النحويون بعده ، وعلى رأسهم ابن جنى الذى عقد فى آخر كتابه (الخصائص) باباً فى المستحيل ، لأن " فيه ومن ورائه تحصيناً للمعانى ، وتحريراً للألفاظ ، وتشجيعاً على مزاولة الأغراض " .

وقد ذكر فى هذا الباب أنماطاً من التراكيب حُكم بمنعها وفق مبدأ " استقامة المعنى واستحالته ، والاستطالة على اللفظ بتحريفه والتلعّب به "[٣].

يقول : " فمن المحال أن تنقض أول كلامك بآخره ، وذلك كقولك : قمتُ غداً ، وسأقوم أمس ، ونحو هذا "[٤] ، ثم أورد ابن جنى ما يفيد أن هذا (المحال) قد يطرأ عليه طارئ ، فيجوز بعد أن كان ممنوعاً ، كما إذا قيل : إنْ قمتَ غداً قمتُ معك ، و : لم أقم أمس ، ثم حكى عن أبى على الفارسى سؤاله

---

(١) نحوى عربى من القرن الثامن للميلاد : دراسة عن منهج سيبويه فى النحو ، ميخائيل كارتر ترجمة عبد المنعم آل ناصر صـ ٢٩ .
(٢) المرجع نفسه صـ ٣١ .
(٣) انظر : الخصائص ٣٣١/٣ .
(٤) الخصائص ٣٣٣/٣ .

لأبى بكر بن السراج فى نحو هذا ، وإجابة ابن السراج بقوله : " كان حكم الأفعال أن تأتى كلها بلفظ واحد ، لأنها لمعنى واحد ، غير أنه لمّا كان الغرض فى صناعتها أن تفيد أزمنتها ، خولف بين مُثُلها ؛ ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها ، قال : فإن أمن اللبس فيها ، جاز أن يقع بعضها موقع بعض ، وذلك مع حرف الشرط ؛ نحو : إنْ قمتَ جلستُ ؛ لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال ، وكذلك : لم يقم أمس ، وجب لدخول (لم) ما لولا هى لم يجز "[١] ، وذلك لأن (لم) إذا دخلت على الفعل المضارع – كما نعلم – فإنها تنفى معناه ، وتقلبه إلى معنى الماضى ، ولهذا لا يقال : لم يقم زيد غداً[٢] .

ثم أورد أنماطاً تركيبية أخرى، انتفت عنها الإحالة، لأن المعنى فيها على الاتساع والتجوّز، مع وجود الدليل على إرادة المعنى الحقيقى من نحو :

● إنْ قمتَ قمتُ : فهذا تركيب مستقيم – لأن (إنْ) تقلب معنى الماضى إلى المستقبل ، فهو بمعنى : إنْ تقم أقمْ ، ولكن جئ بالماضى لأنه أريد به الدلالة على تحقيق القيام ، والثقة بوقوعه ، " أى إن هذا وعْد مَوْفِىّ به لا محالة " على حد تعبير ابن جنى[٣].

● كان زيد سيقوم أمس : وهو تركيب جائز – أيضاً – لأن المعنى على حكاية الحال الماضية أى : كان متوقعاً منه القيام فيما مضى .

ثم عقّب ابن جنى على كل هذا بقوله : " وليس كذلك قولك : قمت غداً ، وسأقوم أمس ؛ لأنه عارٍ من جميع ما نحن فيه ؛ إلا أنه لو دلّ دليل من لفظ أو حال لجاز نحو هذا ، فأما على تعرّيه منه ، وخلوّه مما شرطناه فيه فلا "[٤] .

إذاً .. فالمسوغ الوحيد لإخراج مثل هذه التراكيب من بؤرة التناقض والإحالة إلى فضاء الاتساق والاستقامة ، هو وجود دليل من لفظ أو حال مشاهدة ، إذ يسمح بتعدد الأغراض داخل الجمل ، " ولولا هذه الأغراض ، وأنها مرادة معتزَمة ، لم يجز شئ من ذلك "[٥] .

---

(١) المصدر نفسه ٣٣٣/٣ ، ٣٣٤ ، وانظر: المقتصد فى شرح الإيضاح ٨٢/١ .
(٢) انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ١٠٩١/٢ .
(٣) الخصائص ٣٣٤/٣ ، وانظر : المقتصد ١٠٩٥/٢ .
(٤) الخصائص ٣٣٦/٣ .
(٥) المصدر نفسه ٣٤١/٣ .

المبحث الثاني

تطور مصطلح (نقض الغرض) لدى النحاة المتأخرين

لم يقتصر النحاة المتأخرون على التعبير بـــ (نقض الغرض) أو الألفاظ المشتقة من هذا المصطلح عند تعرضهم لمواطنه في الأبواب النحوية ، وإنما تعددت هذه التعبيرات بين مرادفات له ، أو ألفاظ تفضي إلى دلالته نفسها ، وقبل أن أفصِّل القول في هذا ، أود الإشارة إلى أن مصطلح (نقض الغرض) والألفاظ المشتقة منه ، هو أكثر المصطلحات استخداماً لدى النحاة المتأخرين في التعبير عن هذه الظاهرة ، والدلالة عليها بشكل قاطع ، وقد برز هذا بصورة واضحة في عبارات الفارسي ، وابن جني ، والجرجاني ، وابن يعيش ، والرضي ، وابن أبي الربيع ، وابن هشام ، والسيوطي ، وغيرهم .

في حين كان استعمال المتقدمين كسيبويه ، والمبرد لتعبير (محال ، أحال استحال ، يستحيل ، أو : نقض ، نقضت ، تنقض ، يناقض) يفوق استعمال هذه التعبيرات التي استجدت عند المتأخرين ، وهذا يعني أن الاستقرار عندهم (المتأخرين) لم يكن في هذا المصطلح (نقض الغرض) فحسب ، ولكن امتد ليشمل مصطلحات أخرى تفضي دلالتها إلى ما يدل عليه ، منها ما يلي :

١ــ الفساد : وقد استعمل النحاة المتأخرون هذا التعبير في مواطن (نقض الغرض) يريدون به دلالته ، ومن أمثلته قول ابن جني في جواز حذف التمييز وعدمه : " وذلك إذا عُلم من الحال حكم ما كان يُعلم منها به ، وذلك قولك : عندي عشرون ، واشتريت ثلاثين ، وملكت خمسة وأربعين ،فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة ، فإن لم يُرد ذلك ، وأراد الإلغاز ، وحَذْف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز ، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم ، وعليه مدار الكلام ، فاعرفه "[١] .

فالأصل في التمييز أن يُذكر لرفع الإبهام وإزالته ، ومن ثم لا ينبغي حذفه لئلا ينتقض الغرض الذي سيق له الكلام ، وإنما يجوز حذفه إذا عُلم غرض المتكلم من وراء ذلك ، فإن لم يُعلم غرضه تعيّن ذكره ، إذا قصد الإبانة والإفصاح

---

(١) الخصائص ٢/٣٨٠ .

بينما إذا كان مراده الإلغاز وعدم البيان للسامع ، لم يوجب على نفسه ذكر التمييز في الكلام ، إذاً الحكم على الكلام بالفساد أو الصحة مرهون بـــ (غرض المتكلم) .

٢ــ التدافع : ومن أمثلته قول الشاطبي معللاً امتناع حذف عامل المصدر المؤكَّد : " إن القصد بالتأكيد الإسهاب والإكثار ... والقصد بالحذف الإيجاز ، فتدافعا " (١)

٣ــ التنافي : ومن أمثلته قول الرضي : " وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في آخره زيادة المد ، لأن الزيادة تنافي الحذف " (٢) .

وقال – أيضاً – معللاً امتناع تأكيد (ظن) واخواتها بالمصدر إذا أُلغيت : " وتوكيد الملغَى بمصدر قبيح ، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل ، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به ، فبينهما شبه التنافي " (٣) .

٤ــ التنافر : ومن أمثلته قوله ــ أيضاً ــ معللاً امتناع تقديم المفعول به على الفعل المؤكَّد في نحو : زيداً اضربنَّ : " ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً في ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهم .... وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهماً ، فيتنافران في الظاهر " (٤) .

٥ــ التضاد : ومن أمثلته قول ابن جني معللاً امتناع الفعل من التنوين : " ولما كان من الحاجة إليه من بعده على هذه الحال (أي : احتياج الفعل إلى ما بعده من الفاعل والمفعول) لم يلق به التنوين اللاحق للإيذان بالتكامل والتمام ، فالحالان إذاً كما ترى ضدّان " (٥) .

٦ــ المخالفة: ومن أمثلته قول ابن بابشاذ (ت:٤٦٩هـ): "والعلة في امتناع وصف المعرفة بالنكرة هو لما بينهما من المخالفة، لأن النكرة تدل على الشياع والعموم، فهي كالجمع، والمعرفة تدل على الاختصاص، فهي كالواحد"(٦) .

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٣٣/٣.
(٢) شرح الكافية ١/ ٣٦٥ .
(٣) المصدر نفسه ١٥٨/٤ .
(٤) المصدر نفسه ٣٠٢/١ .
(٥) الخصائص ٢٤٣/٣ .
(٦) شرح المقدمة المحسبة ٤١٧/٢ .

المبحث الثالث

نقض الغرض وعلاقته بمصطلح (الفائدة)

الفائدة : هى جلُّ مقصود العرب ، وعليها مبنَى كلامهم ، ولهذا أجمعوا " على ترك التكلم بما لا فائدة فيه "(١) ، بل هى الأساس الذى وُضعت من أجله اللغة ، تلك حقيقة علمية يقررها الدكتور / نهاد الموسى بقوله : " فمما لا ريب فيه أن النظام اللغوى خُلق للإفادة ، أى : لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع ، فهو آلة التبليغ ، وجوهره تابع لما ولى من أمر الإفادة "(٢) .

إن مفهوم (الفائدة) فى اصطلاح النحويين يعتبر شرطاً أساسياً لقبول الكلام ، " لأن مدار الأمر ، والغاية التى إليها يجرى القائل والسامع ، إنما هو الفهم والإفهام "(٣) ، ويؤكد هذا حازم القرطاجنى بقوله : " لما كان الكلام أولى الأشياء بأن يُجعل دليلاً على المعانى التى احتاج الناس إلى تفاهمها ، بحسب احتياجهم إلى بعضهم بعضاً على تحصيل المنافع ، وإزاحة المضارّ ، وإلى استفادتهم حقائق الأمور وإفادتها ، وجب أن يكون المتكلم يبتغى إما إفادة المخاطب ، وإما الاستفادة منه "(٤) .

ومن ثم رأينا (الفائدة) فى الدرس النحوى تتعلق مباشرة بتبليغ أغراض المتكلم للسامع ، حيث اعتبر النحويون " المقصود الأهم من علم النحو : معرفة الإعراب الحاصل فى الكلام "(٥) بسبب أنه " تتبين به أصول المقاصد بالدلالة ... ولولاه لجُهل أصل الإفادة"(٦).

وفى أثناء تفسيرهم (الكلام المفيد) نستشف تلك العلاقة الوثيقة بين (الفائدة) و (أغراض المتكلم) حيث قالوا : " المفيد : ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه "(٧) ، إذ تُترجم هذه العبارة – إلى حد بعيد – ما كانوا يقصدون إليه

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٣٧/١.
(٢) نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث صـ ٩٥ .
(٣) البيان والتبيين للجاحظ ٧٦/١ ، وانظر : ١١/١ .
(٤) منهاج البلغاء وسراج الأدباء صـ ٣٤٤ .
(٥) شرح الكافية للرضى ٣٠/١ .
(٦) المقدمة ، لابن خلدون صـ ٥٤٥ .
(٧) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٣١/٢ .

إليه من أن الكلام موضوع للإفادة ، ولا سبيل إلى تحصيلها دونه ، لئلا تنتقض الأغراض ، وهذا ما نص عليه ابن جنى بقوله : " إن الكلام إنما وُضع للفائدة ، والفائدة لا تُجنَى من الكلمة الواحدة، وإنما تُجنَى من الجُمل ومدارج القول"(١) .

ولاشك فى أن هذا الحد الذى صاغه النحويون مستمد من تحديد سيبويه الكلام بالفائدة ، إذ يقول : " ألا ترى أنك لو قلت : فيها عبدُ الله ، حَسُن السكوت وكان كلاماً مستقيماً ، كما حسُن واستُغنى فى قولك : هذا عبدُ الله "(٢) .

فقولك : (فيها عبد الله) كلام مفيد ، بدليل أنه يحسن السكوت عليه ، ويستقيم به المعنى ويتمُّ ، لأن (الفائدة) " هى الوصول إلى المعنى التام الذى يحسن السكوت عليه "(٣) .

وهذا يعنى أن (الفائدة) تتمخض عن الإسناد أى : ما تركبّ من مسند ، ومسند إليه ، لأنه" من جهة يمثل أساس الفائدة ، وهو – من جهة أخرى – قِوام الكلام، أو بعبارة أخرى: الفارق الجوهرىّ بين الكلم المفردة وبين الكلام"(٤).

وبذلك استقر فى أذهان النحويين أن (الكلام) لا يفيد حتى يحسن السكوت عليه ، ويستقيم به المعنى ، ولا يتحقق ذلك إلا بالإسناد الذى يتم بوجود المسند والمسند إليه معاً(٥) .

---

(١) الخصائص ٣٣٣/٢ .
(٢) الكتاب ٨٨/٢ .
(٣) الأصول (دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوى العربى) د. تمام حسان صـ ٢٩٢ .
(٤) المعنى فى البلاغة العربية صـ ٦٧ .
(٥) انظر : الكتاب ٢٣/١ ، والمدخل فى دلائل الإعجاز صـ ٧ .

المبحث الرابع

نقض الغرض وعلاقته بمصطلح (أمن اللبس)

سبقت الإشارة أن الوظيفة الأساسية للغة هى التعبير عن الأغراض والمقاصد التى يؤمّها المتكلم والسامع ، ولاشك أن هذا محتاج إلى عبارة محكمة تفى بالمعانى ، وتحقق البيان دون أن يعتريها لبس أو غموض ، ومن ثم كان اللبس فى العربية محذوراً ، لأنه يتنافى مع أهم مقاصد اللغة ، وهو الإفادة(١) .

إن ضابط (أمن اللبس) هو " الغاية القصوى للاستعمال اللغوى "(٢) ، بل هو قانون تحتكم إليه أيَّة لغة تسعى إلى نقل أفكار متكلميها ، وتلبية أغراض خطابهم ، فلا يمكن التفريط فيه بحال ، وهذا ما أكده أستاذنا الدكتور / تمام حسان بقوله :

" إن اللغة العربية – وكل لغة أخرى فى الوجود – تنظر إلى (أمن اللبس) باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها ، لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم"(٣).

ولهذا اعتنى النحويون فى أثناء تقعيدهم الظواهر اللغوية بوسائل العربية فى الإبانة عن المعانى والأغراض ، كالإعراب ، ودلالات الصيغ الصرفية ، إذ كان (الإعراب) إنما جئ به دالاً على اختلاف المعانى(٤) ، لأن " الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذى يفتحها ، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها "(٥) .

كما لجأ النحويون إلى الصيغ الصرفية باعتبارها وسيلة مهمة للتفرقة بين الأبنية ، ومن ثم كانت مهمة الجهاز الصرفى فى العربية " التفريق بين معنى بنية

---

(١) انظر : ضوابط الفكر النحوى ٥٥٧/١ .
(٢) اللغة العربية : معناها ومبناها د. تمام حسان صـ ٣٤ .
(٣) المرجع نفسه صـ ٢٣٣ .
(٤) الخصائص ٣٨/١ .
(٥) دلائل الإعجاز صـ ٢٨ .

وبنية أخرى ؛ ليرفع اللبس فى المعانى المختلفة ، ويؤمن الخلط بينها فى الفهم ، وذلك غاية عظمى من غايات اللغة "[١] .

ويعد (أمن اللبس) من أهم تلك الوسائل فى تحديد المعنى وتأديته على الوجه الذى ينبغى أن يكون ، ولهذا تجسّد لدى النحويين فى شكل قواعد عامة من نحو قول ابن مالك :

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ[٢]

وقول السيوطى : " اللبس محذور ؛ ومن ثم وُضع له ما يزيله إذا خيف ، واستُغْنِيَ عن لحاق نحوه إذا أُمن "[٣] .

وهذا يعنى أن النحويين يوجبون الابتعاد عن كل ما يؤدى إلى اللبس خشية إبهام المعنى ، وعدم حصول الغرض ، ولذا نجد سيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب مالا يجوز أن يُندَب) قد عمد إلى بيان المواضع التى يلبس فيها ، فيقول :

" وذلك قولك : وارجلاه ، ويا رجلاه ، وزعم الخليل رحمه الله ، ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال ، وقال الخليل رحمه الله : إنما قبح لأنك أبهمت ، ألا ترى أنك لو قلت : واهذاهْ ، كان قبيحاً ، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغى لك أن تَفَجَّعَ بأعرف الأسماء ، وأن تخُصَّ ولا تُبهم ؛ لأن الندبة على البيان ... وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحَشَ عندهم أن يَحْتَلطوا[٤] ، وأن يتفجعوا على غير معروف ، فكذلك تفاحشَ عندهم فى المبهم لإبهامه ؛ لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت فى عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغى لك أن تُبهم "[٥] .

فسيبويه يؤسس للقاعدة من منطلق أن لا تؤدى إلى اللبس والغموض ، لتعلق ذلك بغرض المتكلم الذى يريد إيصاله إلى السامع ، ومن ثم لا يكون المنادى المندوب نكرة ، فلا يجوز أن يقال : وارجلاه ، ويا رجلاه ، إذ الغرض

---

(١) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه فى اللغة العربية د. تمام حسان ــ حوليات كلية دار العلوم – القاهرة – عام ١٩٦٩م صـ ١٢٧ .
(٢) الألفية فى النحو والصرف صـ ٢٦ .
(٣) الأشباه والنظائر فى النحو ٣٠٩/١ .
(٤) الاحتلاط : الضجر والغضب . انظر : لسان العرب ٩٦٣/٢ (حلط) .
(٥) الكتاب ٢٢٧/٢ .

من الندبة إظهار التفجع على المندوب، وذلك إنما ينبغى أن يكون بأعرف الأسماء وأظهرها دلالة على الغرض، لأن الندبة على بيان التفجع أو التوجع.

ولهذا يختم سيبويه حديثه بالتأكيد على كون المندوب معروفاً بالنسبة إلى المخاطب ، حتى تتحقق له الفائدة ، فيقول : " لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت فى عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغى لك أن تبهم " .

ومن النماذج التى تؤكد عناية النحويين بوسائل ظهور المعنى من جهة ، ودقة صياغتهم للقواعد فى إطار (أمن اللبس) أنهم رفضوا " أن يلجأ ناطق إلى التخفيف من ثقل ما فى الوقت الذى لا يُؤمن اللبس فيه "(١) ، فنحن نعلم أن التخفيف أمر قد شاع الالتجاء إليه ، واستعماله علة فى عدد كبير من الظواهر فى نحونا العربى ، حتى وصل الأمر بابن جنى – رحمه الله – إلى ذهابه أنه إذا تعذر عليك الاعتلال ، " جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ؛ فإنك لا تعدَم هناك مذهباً تسلكه ، ومأمّاً تتورّده "(٢) .

ولكن إذا أدى التخفيف إلى إيجاد لبس فى بناء الجملة فإنه لا يجوز ، ولهذا نجد المبرد حينما أراد أن يعالج باب الحذف ، قال : " هذا باب ما يُحذف استخفافاً ؛ لأن اللبس فيه مأمون"(٣) .

وهذا يعنى أن التخفيف مقيد ، لا يجوز ولا يمكن التمادى فيه إذا أدى إلى إخلال بالمعنى ، لأنه – عندئذ – ينقض الغرض منه(٤) ، وذلك فى ضوء ضابطهم الذى يحكم ظاهرة التخفيف بأسرها ، وهو : " إذا أدى التخفيف إلى فساد ، عُدِل عنه إلى الأصل ، وكان احتمال التثقيل أسهل عندهم "(٥)، و"الأحكام الموضوعة للتخفيف ، إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة ، تُركت "(٦) .

كما أن (الاختصار) الذى يؤمّه المتكلم من خلال (التخفيف) إنما يتم " إذا أمكن له أن يستغنى عن بعض العمليات العضلية ، دون أن ينتج عن ذلك أى

---

(١) ظاهرة التخفيف فى النحو العربى صـ ٩٢ .
(٢) الخصائص ٧٩/١ .
(٣) المقتضب ٣٨٣/١ .
(٤) انظر : ضوابط الفكر النحوى ٥٥٧/١ .
(٥) شرح المفصل ١٢٢/١٠ .
(٦) المصدر نفسه ١٢٢/١٠ .

إجحاف بالعناصر الصوتية ، لأن الغرض من هذه العناصر تأدية المعنى ، فإذا حصل أن نتج إخلال بالمعنى نتيجة لبعض هذه التغيرات ، أو لبس ، فإن المتكلم – عندئذ – يجنح إلى إبقاء الشئ على أصله ، واستثنائه من القاعدة "[١] .

وبهذا يظهر أن النحويين اتخذوا من فكرة (أمن اللبس) أساساً لاستقامة المعنى ، وتأدية الغرض الذى يسعى المتكلم إلى تبليغه للسامع ، إذ هو مناط تحقيق الفائدة ، التى تعد الأساس الذى وُضعت من أجله اللغة .

(١) ابن يعيش النحوى د. عبد الإله نبهان صـ ٥٠٦ ، ٥٠٧ .

الباب الثانى

مواطن نقض الغرض فى الدرس النحوى

- الفصل الأول : مواطن نقض الغرض على مستوى الأسماء .
- الفصل الثانى : مواطن نقض الغرض على المستويات الأخرى .

الفصل الأول

مواطن نقض الغرض على مستوى الأسماء

- المبحث الأول : المرفوعات .
- المبحث الثانى : المنصوبات .
- المبحث الثالث : المجرورات .
- المبحث الرابع : التوابع .

المبحث الأول : المرفوعات

الضمير

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فيه :

● **تعدِّى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل[١] : فمما تختص بـه أفعـال (ظن وأخواتها) أنه يجوز فى الأفعال القلبية المتصرفة ، و (رأى) الحلمية أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين ، أى بأن يكون مرجع الضميرين شـيئاً واحداً ، مثل : علمتُنى منطلقاً ، وعلمتك منطلقاً، وقوله تعالى: (أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى)[٢] ، (إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا)[٣] ، أى : رأى نفسه ، وأرى نفسى ، بخـلاف سـائر الأفعال ، فلا يقال : ضربتُنى ، على أن يكون الضميران للمتكلم ، بل يعدل فيهـا إلى لفظ (نفس) مضاف إلى ذلك الضمير ، فتقول : ضربتُ نفسى[٤] ، وقد أشـار سيبويه إلى هذا بقوله : " وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب : اضْرِبْكَ ، ولا اقْتُلْكَ ، ولا ضَرَبْتَكَ ، لما كان المخاطبُ فاعلاً ، وجعلتَ مفعوله نفسَه قبُح ذلـك ، لأنهم استغنوا بقولهم : اقتُلْ نفسَك ، وأهلكتَ نفسَك ، عن الكاف ها هنا وعـن (إياك) ، وكذلك المتكلم لا يجوز له أن يقول : أهلكتُنى ، ولا أُهْلِكُنى ، لأنه جعـل نفسَه مفعولَه ... وكذلك الغائب لا يجوز لك أن تقول : ضَرَبَهُ ، إذا كان فـاعلاً ، وكان مفعولَه نفسَه ... ولكنه قد يجوز ما قبُح هاهنا فى : حَسِـبتُ ، وظننـتُ ، وخِلْتُ ، وأُرَى ، وزعمتُ ، ورأيتُ ، إذا لم تَعْنِ رؤية العين ، ووَجَدتُ ، إذا لم ترد وِجْدان الضالّة ، وجميع حروف الشك ، وذلك قولك : حَسِبتُنى ، وأرانى ووجدتُنى فعلتُ كذا وكذا ، ورأيتُنى لا يستقيم لى هذا "[٥] .**

ويتبين من هذا النص أن علة المنع عند سيبويه أن الفاعل سيكون هـو المفعول مما يؤدى إلى التناقض ، لأن " العادة الجارية من الفـاعلين أن يوقعـوا

---

(١) انظر : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٦١٠/٢ .
(٢) الآية ٧ من سورة العلق .
(٣) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .
(٤) انظر : شرح الجمل ٣٧٢/١ .
(٥) الكتاب ٣٦٦/٢ ، ٣٦٧ .

الفعل بغيرهم ، وأن يوقع الفعل بهم غيرهم "[١] ، والملاحظ أنه ذكر علة أخـــرى أدَّت إلى المنع ، وهى الاستغناء.

أما جواز هذا فى (ظن وأخواتها) فسببه " أن تأثير هذه الأفعال إنما هو فى المفعول الثانى ، ألا ترى أن الظن والعِلم إنما يتعلقان بالثانى ، لأن الشك وقع فيه ، والأول كان معروفاً عنده ، فصار ذكره كاللغو ، فلذلك جاز أن يتعدَّى ضمير الأول إلى الثانى ، لأن الأول كالمعدوم ، والتعدّى فى الحقيقة إلى الثانى "[٢] .

(١) النكت فى تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمرى ٢٣٦/١ .
(٢) شرح المفصل ٨٨/٧ .

الموصول

ومن مواطن المنع لنقض الغرض التى أوردها النحويون فيه :

● الفصل بين الاسم الموصول وصلته : منع النحويون أن يُفصل بين الصلة والموصول ، أو بين أبعاض الصلة ومتعلقاتها بأجنبى ، فلا يجوز نعت الموصول ولا توكيده ، ولا العطف عليه ، ولا البدل منه إلا بعد تمام صلته[١] ، لأنه مع هذه الأشياء بمنزلة اسم واحد ، فإجازة ذلك نقض للغرض[٢] .

يقول الإمام عبد القاهر : " إن الشيئين إذا جُعلا شيئاً واحداً ، كان الفصل بينهما بمنزلة الفصل بين الراء من (رجل) وباقيه ، بل أقبح ، لأن الغرض فى البناء أن يمتزج أحدهما بصاحبه ، فإذا جئت بالفصل ناقضت "[٣] .

ويرى بعض المحدثين جواز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي إذا لم يُلبس ، أو يؤدِّ إلى غموض أو تعقيد فى المعنى ، لورود نصوص فصيحة بالفصل[٤] .

● إضافة (أى) الموصولة إلى نكرة : منع النحويون أن تضاف (أى) الموصولة إلى نكرة نحو: يعجبنى أى رجل عندك[٥]، وإنما لم يجز إضافتها إلى النكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها ، لأن الموصول مراد تعيينه ، وإضافته إلى النكرة تقتضى إبهامه ، فيحصل التدافع ظاهراً "[٦] .

---

(١) انظر : المقتضب ١٩٨/٣ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ١٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٢/١ ، وشرح الكافية ١٥١/٣ ، والكافى ١٠٨٠/٣ ، ١٠٨١ ، والارتشاف ٥٥٠/١ ، وهمع الهوامع ١/ ٣٠٢ ، ٣٠٣ .
(٢) انظر : الفوائد و القواعد صـ ٧١٢ ، ٧١٧ .
(٣) المقتصد فى شرح الإيضاح ٨١٩/٢ ، ٨٢٠ .
(٤) انظر : الجملة العربية : تأليفها وأقسامها د. فاضل السامرائى صـ ٧٣ – ٧٥ .
(٥) انظر : همع الهوامع ٢٩١/١ .
(٦) حاشية الصبان ١٦٧/١ .

الفاعل

ومن مواطن المنع لنقض الغرض التى أوردها النحويون فيه :

● حذف الفاعل : منع النحويون حذف الفاعل مع الفعل ، لأنه لو حُذف لكان ذلك نقضاً للغرض ، وهو أن بنية الفعل تقتضى أن يُسنَد إلى فاعل صدر عنه ، لأن " أصل الكلام موضوع للفائدة "[١] ، وهى لا تتحقق بدون الإسناد ، وهذا ما أشار إليه ابن جنى بقوله : " ولو ذهبتَ تحذف الفاعل ، وتقيم مقامه غير اسم ، لبقيت الجملة بلا اسم ، وهذا لفظ يناقض ما عُقدت عليه الجُمل فى أول تركيبها ، فلذلك رُفض ذلك ، فلم يوجد فى الكلام "[٢] .

ومما يؤكد أن انعدام حذف الفاعل لنقض الغرض راجع لبنية الفعل أنه يجوز حذف المفعول به ، إذا كان الفعل مبنياً للمعلوم ، لأن الفعل – حينئذ – غير طالب له ببنيته ، فإذا بُنى الفعل للمجهول ، امتنع حذفه ، لأن المفعول يصير نائباً عن الفاعل ، فلا يجوز حذفه ، لما فى ذلك من نقض الغرض[٣] .

وبهذا يظهر أن الحذف وعدم الحذف راجعان لنقض الغرض ، وذلك راجع لبنية الفعل ، ومن ثَمَّ جاز عند البصريين حذف الفاعل مع المصدر ، إذا كان فى الكلام ما يدل عليه[٤] ، إذ ليس فى ذلك نقض الغرض ، لأنه لا بنية للمصدر تقتضى فاعلاً أو مفعولاً ، ولهذا يجوز أن تأتى للمصدر بفاعل أو مفعول ، وتحذف الآخر[٥] .

وإذا كان ابن جنى قد منع حذف الفاعل فى نصّه السالف الذكر ، فقد وجدتُه فى موضع آخر ، يرى أن حذف الفاعل لا بأس به فى الشعر عندما يكون المعنى صحيحاً مستقيماً ، لأن الكلام إنما يُصلحه أو يُفسده معناه ، وكذلك نقل عن الفراء ، وهشام بن معاوية الضرير أنهما يجيزان حذف الفاعل ، وذكر أن

---

(١) الأصول فى النحو ٦٦/١ .
(٢) سر صناعة الإعراب ٢٨٨/١ .
(٣) انظر : الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبى الربيع ٥٩١/٢ ، ١٠٧٣/٣
(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٤/٢ ، وارتشاف الضرب ١٧٤/٣ .
(٥) انظر : الكافى ١٠٧٣/٣ ١٠٧٤ .

أباعلى الفارسى كان يغلظ فى هذا ويكبُره ويتناكره، ويقول: إن الفاعل لا يُحذف، ثم إنه فيما بعد لانَ للأمر ، وخفض من جناح تناكره[١] .

يُزاد على هذا أن ابن مالك ، والسيوطى ، قد نسبا إلى الكسائى تجويزه حذف الفاعل، كما ذكر السيوطى أن السهيلى وابن مضاء قد وافقا الكسائى فى هذا[٢] ، وما وجدتُه عند ابن مضاء أنه ينقل عن الكسائى تجويزه حذف الفاعل من الفعل الأول فى (باب التنازع) كما فى قولك : قام وقعد زيدٌ ، ونقل عن الفراء منعه لهذا[٣] .

والذى يترجح عندى منع حذف الفاعل ، إذا لم يكن المعنى مستقيماً ، ولم يكن هناك دليل على حذفه ، لأنه يفضى إلى الإبهام ، واللبس ، وغاية الكلام إنما هى الإبانة عن غرض المتكلم .

أما إطلاق عدم الحذف فغير دقيق ، لأن هناك مواطن يطرد فيها حذف الفاعل ، وهى :

١ – فاعل المصدر ، كما فى قوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا)[٤] تقديره : أو إطعامُه يتيماً .

٢ – عند إسناد الفعل إلى نائب الفاعل ، كما فى قوله تعالى : (وَقُضِيَ الْأَمْرُ)[٥] فإن أصله – والله أعلم ــ وقَضَى اللهُ الأمرَ .

٣ – فاعل (أَفْعِلْ) فى التعجب ، إذا تقدّم له نظير يدل عليه ، نحو قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)[٦] أى : وأبصِرْ بهم ، فحُذف (بهم) من الثانى لدلالة الأول عليه ، وهو فى محل رفع على الفاعل عند الجمهور .

٤ – عند إقامة البدل مقام الفاعل ، نحو : ما قام إلا هند ، فلفظ (هند) الذى يُعرب فاعلاً ليس كذلك عند التحقيق ، إذ أصل الكلام : ما قام أحدٌ إلا هند ، وإنما

---

(١) انظر : الخصائص ٤٣٥/٢ – ٤٣٧ .
(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٦٠٠/٢ ، وهمع الهوامع ٢٥٥/٢ .
(٣) انظر : الرد على النحاة صـ ٨٥ ، ٨٦ .
(٤) الآية ١٤ ، ١٥ من سورة البلد .
(٥) من الآية ٤٤ من سورة هود .
(٦) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

(هند) بدل من الفاعل المقدَّر قبل (إلا) وهو (أحد) بدليل التزام التذكير فى الفعل ، رغم كون الفاعل مؤنثاً حقيقى التأنيث[١] .

وهناك مواضع أخرى للحذف ، هى[٢] :

- فاعل (قلّ ، وكثر ، وطال) إذا اتصل بها (ما) الزائدة ، حيث تكفها عن العمل فى الفاعل .

- عند حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وقد عدّه سيبويه من الحذف اتساعاً حيث يعمل الفعل فى اللفظ لا فى المعنى ، نحو : بنو فلان يطؤهم الطريق والأصل : يطؤهم أهلُ الطريق ، فحذف الفاعل فى المعنى وهو (أهل) وأقيم المضاف إليه مقامه فاعلاً فى اللفظ[٣] .

● ومما يمتنع فى هذا الباب لنقض الغرض – أيضاً – تقديم المفعول به على الفاعل ، إذا لم يظهر الإعراب فيهما ، أو لم توجد قرينة بها ينماز أحدهما من الآخر ، فقولك : ضرب موسى عيسى ، إذا كان (موسى) الفاعل ، لم يجز أن يقدّم (عيسى) عليه ؛ لما يؤدى إليه ذلك من التباس المفعول بالفاعل ، لعدم ظهور الإعراب الذى به ينماز أحدهما عن الآخر ، يقول ابن أبى الربيع : " وذلك أن الفاعل والمفعول إذا لم يكن فى الكلام ما يدل عليهما ، التزمت العرب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، فإذا قالوا : ضرب موسى عيسى ، ولم يكن معهم ما يدل علي الفاعل ، علمتَ أن المقدَّم هو الفاعل ، إذ لم تكن العرب لتقدِّم المفعول بغيرٍ دالٍ على ذلك ، لما فى ذلك من نقض الغرض "[٤] .

وهذا ما نصّ عليه ابن السراج ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وغيرهم ، وهو مذهب جمهور النحويين[٥] ، وقد رفض ذلك أبو العباس بن الحاج فى نقده على (مقرب) ابن عصفور ، مقرراً أن فى العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر

---

(١) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى صـ ١٨٣ ١٨٤ .
(٢) انظر : ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى د. طاهر سليمان حمودة صـ ١٣٧ ، ١٣٨ .
(٣) انظر : الكتاب ٢١١/١ ، ٢١٣ .
(٤) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٢٨٠/١ .
(٥) انظر : المقتضب ١١٨/٣ ، والأصول فى النحو ٢٤٥/٢ ، وشرح المفصل ٦٣/٧ ، والمقرب صـ ٥٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٣/٢ ، وشرح الكافية ١٦٦/١ ، ٣٠٣ ، وهمع الهوامع ٢٥٩/٢ .

منها لبس ، ثم لا يقال بامتناعها ، كتصغير (عمرو) و (عمر) فإن اللفظ بهما واحد ، ولم يمنع ذلك تصغيرهما على (عُمَيْر) مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء إجمال ما يتخاطبون به ، لما لهم فى ذلك من غرض ، فلا يبعد لذلك جواز: ضرب موسى عيسى، لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيين(١).

وقد فنّد جمهور النحويين ما اتجه إليه ابن الحاج بأنه نتاج خلطه بين (الإجمال) و (اللبس) مع أن ثمَّة بوناً بعيداً بينهما ؛ إذ الإجمال هو احتمال اللفظ لأكثر من معنى دون أن يتبادر معنى بعينه منها إلى ذهن السامع ، فى حين أن اللبس – وإن تضمن أكثر من معنى – فإن فيه معنى يتبادر إلى الذهن من غيره، واللغة تمنع اللبس وإن قبلتْ الإجمال ، ومن ثم يمتنع عند جمهور النحويين تقديم المفعول فى هذا الموضع .

(١) انظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢٨١/١ ، ٢٨٢ .

نائب الفاعل

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● منع إقامة المفعول له مقام الفاعل ، لما فى ذلك من نقض الغرض ، وهذا ما أوضحه ابن السراج بقوله : " وكذلك المصدر الذى يكون علة لوقوع الشئ نحو : جئتك ابتغاءَ الخير ، لا يقوم مقام الفاعل (ابتغاء الخير) لأن المعنى : لابتغاء الخير ، ومن أجل ابتغاء الخير ، فإن أقمته مقام الفاعل ، زال ذلك المعنى "[١] ، " لأنه يبطل المعنى بتباعده عن الأصل "[٢] .

● منع إقامة المفعول معه مقام الفاعل ، لأجل نقض الغرض – أيضاً – نصَّ على هذا ابن يعيش بقوله : " وأما المفعول معه فلا يجوز – أيضاً – أن يقوم مقام الفاعل فى ما لم يُسمَّ فاعله ، لأنهم قد توسعوا فيه ، وأقاموا (واو) العطف فيه مقام (مع) فلو توسعوا فيه ، وأقاموه مقام الفاعل لبعد عن الأصل ، وبطلت الدلالة على المصاحبة ، ويكون تراجعاً عمّا اعتزموه ، ونقضاً للغرض الذى قصدوه "[٣].

---

(١) الأصول فى النحو ٨١/١ .
(٢) شرح المفصل ٧٢/٧ ، وانظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ١٦٣/١ .
(٣) المصدر نفسه ٧٢/٧ .

المبحث الثانى : المنصوبات

المفعول به

ومن مواطن المنع لنقض الغرض التى أوردها النحويون فيه :

● حذف المفعول به : فالمفعول به فضلة كما هو معلوم ، ولهذا فالأصل جواز حذفه ، بيد أن ثمَّة مواطن يمتنع فيها حذفه ، منها :

- أن يكون المفعول به جواباً لسؤال ، نحو قولك : زيداً ، لمن قال : من رأيتَ ؟

- أن يكون محصوراً ، نحو قولك : ما ضربتُ إلا زيداً ، وإنما ضربتُ زيداً[١] ، وعبارة ابن مالك ناطقة بذلك ، إذ قال :

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ مَاسِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ[٢]

ووجه المنع : أن الكلام مبنى على القصد إلى ذكر المفعول ، إذ هو المقصود تعيينه عند السؤال ، ومن ثم يتحتم ذكره حتى يحصل الجواب وإلا كان نقضاً للغرض .

وأما فى المحصور فلأن الكلام مبنى على حصر الفعل والمفعول ، فلو حُذف لاختل الكلام لفظاً ومعنى ، إذا قيل : ما ضربتُ إلا ، وإنما ضربتُ ، لأن الحذف ينافى الحصر[٣] ، وفى هذا نقض للغرض ، " ونقض الغرض ممتنع فى صناعة العربية "[٤] .

● تقديم المفعول به على الفعل المؤكَّد : فمن المواضع التى يجب فيها تأخير المفعول به إذا كان الفعل مؤكداً ، لئلا يؤدى إلى تناقض الكلام ، وهذا ما أشار إليه نجم الأئمة الرضى بقوله : " ويجب تأخير منصوب الفعل إن كان بنون تأكيد مشددة أو مخففة ، فلا يقال : زيداً اضربنَّ ، ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً فى ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهم ، وإلا لم يؤخَّر عن مرتبته ، أى : الصدر ، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهمّاً ، فيتنافران فى الظاهر "[٥] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١٦١/٢ ، والارتشاف ٢٨٣/٢ ، والهمع ١٣/٣ ، وحاشية الصبان ٩٤/٢ .
(٢) الألفية فى النحو والصرف صـ ٢٨ .
(٣) انظر : شرح الكافية ٣٠٩/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٢٥١ ، والتصريح ٣١٤/١ .
(٤) المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية للشاطبى ١٥٦/٣ .
(٥) شرح الكافية ٣٠٢/١ .

فواضح من هذا النص أن تقديم المفعول به فى حال مجئ الفعل متصلاً بنون التوكيد مؤدٍ لنقض الغرض ، إذ لا يجتمع التوكيد مع تقديم الأهمّ ، لتناقض الغرضين ، وعلى هذا الأساس لا يقال : زيداً اضربنَّ ، لأن الغرض من تقديم المفعول به هو العناية والاهتمام ، وتوكيد الفعل مؤذن بأهميته ، من قِبل أن تقديم المفعول به يدل على اختصاص زيد بالضرب دون شخص آخر ، وتوكيد الفعل يدل على اختصاص زيد بالضرب دون فعل آخر ، فيتنافى التوكيد مع العناية والاهتمام ، وبناء على هذا لا يتقدم المفعول به على الفعل المؤكد حفاظاً على استقرار الكلام وانسجامه بعدم تناقض الغرض.

المفعول المطلق

ومن مواطن المنع لنقض الغرض التى أوردها النحويون فيه :

● حذف عامل المصدر المؤكّد : درج النحويون على أن يمنعوا حذف عامل المصدر المؤكد ، كـ (ضربتَ ضرْباً) لأن المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه ، وحذفه منافٍ لذلك ، لما فى الحذف من نقض للغرض الذى جئ لأجله بالمصدر[١]، وفى هذا يقول ابن مالك :

وَحَذْفَ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ[٢]

ووجه ما علل به ابن مالك منع الحذف " أن القصد بالتأكيد الإسهاب والإكثار ... والقصد بالحذف الإيجاز فتدافعا ، فأنت لو حذفتَ عامل المصدر المؤكِّد – والعاملُ هو المؤكَّد ، والمقصود أن يُذكر أولاً ، ثم يُؤتى بمصدره القائم مقام تكراره – لكنتَ قد ناقضت "[٣] .

بيد أن ابن الناظم يرى جواز حذف عامل المصدر المؤكد لفعله جوازاً نحو : أنت سيْراً ، ووجوباً نحو : سقياً ، ورعيْاً ، " لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى "[٤] .

كما يُفهم من عبارات الخليل وسيبويه وغيرهما أن التوكيد لا يُنافى الحذف ، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو : مررتُ بزيد وأتانى أخوه أنفسُهما ؛ كيف ينطق بالتوكيد ؟ فأجابه بأنه يُرفع بتقدير : هما صاحباىَ أنفسُهما ، ويُنصب بتقدير : أعْنِيهما أنفسَهما[٥] .

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢ ،والتصريح ٣٢٩/١ ،وحاشية الصبان ١١٥/٢ .
(٢) الألفية فى النحو والصرف صـ ٢٩ .
(٣) المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية ٢٣٣/٣ .
(٤) شرح الألفية صـ ٢٦٦ .
(٥) انظر : الكتاب ٦٠/٢ .

ووافقهما على ذلك جماعة من النحويين ، استدلالاً بقول العرب : إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاً[١] ، وإنَّ مَالاً وإنَّ وَلَداً ، حيث حُذف خبر (إنَّ) مع أنه مؤكد بها ، ويرى ابن هشام أن هذا لا يصلح دليلاً ، لأن المؤكَّد ليس خبر (إنَّ)، وإنما هو نسبة الخبر إلى المبتدأ[٢] .

وأما عبارة الخليل وسيبويه فالظاهر " أن ذلك مسموع احتيج إلى توجيهه ، كما يُحتاج إلى توجيه غيره من المسموعات المخالفة للقياس ، والذى سهَّله بَعْدَ السماع تقدُّمُ ذكر الموكَّد فى لفظ المتكلم ، فكأن المؤكَّد مذكور قد جرى عليه التوكيد ، وليس فى كلام سيبويه ما يدل على أنه قياس أصلاً ، فليس فيه حجة "[٣] .

وأما تجويز ابن الناظم للحذف فقد أجاب الشاطبى بأنه " غيرُ لازم ، لأنه إذا أُريد تقرير معنى العامل ، فقد قُصد الإتيان بلفظ آخر يُقرِّر معنى اللفظ الآخر ويؤكده ، فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض ... وأما ما استدل به فلا دليل فيه ، لأن تلك المصادر لم تأتِ للتوكيد أصلاً ، وإنما هى مصادر ، جُعلت بدلاً من أفعالها وعُوِّضت منها ، ففائدتها النيابة عن أفعالها ، وإعطاء معانيها لا تأكيدها ، فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها ، والشئ لا يؤكد نفسه "[٤] .

والذى يترجح عندى منع حذف عامل المصدر المؤكد ، لأن العامل والمصدر قُصد الإتيان بهما معاً لتحقيق غرض ، وهو التقوية والتقرير ، والحذف يعدّ نقضاً لهذا الغرض ، ولهذا يقول ابن جنى : " ولم أعلم المصدر حُذف فى موضع ، وذلك أن الغرض فيه إذا تجرَّد من الصفة أو التعريف أو عدد المرّات ، فإنما هو لتوكيد الفعل ، وحذف المؤكِّد لا يجوز "[٥] .

---

(١) هذا صدر بيت من المنسرح للأعشى ، وتمامه : وإن فى السفر إذ مضوا مهلا ، فى ديوان الأعشى صـ ٢٨٣ ، والخصائص ٣٧٣/٢ ، والمقتضب ١٣٠/٤ ، وأمالى ابن الحاجب ٣٤٥/١ ، وشرح الكافية ٣٩٨/٤ .
(٢) انظر : مغنى اللبيب ٦٩٨/٢ ، ٦٩٩ .
(٣) المقاصد الشافية ٢٣٦/٣ .
(٤) المصدر نفسه ٢٣٧/٣ ، ٢٣٨ .
(٥) الخصائص ٣٨١/٢ .

الحال

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فيها :

● وقوع جملة الحال إنشائية : أجاز النحويون وقوع الحال جملة ، ولكنهم اشترطوا كونها خبرية لا إنشائية ، لأن الغرض من الحال بيان الهيئة ، وهو لا يكون إلا بما يُعرف ، فيتناقض مع مضمون الجملة الإنشائية ، لأنها لا تفيد تخصيصاً ، وقد أشار الرضى إلى هذا بقوله :

" وأما وجوب كونها خبرية فلأن مقصود المجئ بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ، فمعنى قولك : جاءنى زيد راكباً : أن المجئ الذى هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذى هو مضمون الحال ... والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء ؛ وأنت فى الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها ؛ فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون ؟ وأما الإيقاعية ، نحو : بعتُ ، وطلَّقتُ ، فإن المتكلم بها لا ينظر – أيضاً – إلى وقت يحصل فيه مضمونها ، بل مقصوده إيقاع مضمونها ، وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع "[١] .

إذاً ... فالمتكلم فى الطلبية ليس على يقين من حصول مضمونها فلا يقع بها تخصيصاً ، وهو ما أوضحه أستاذنا الدكتور / عبد السلام هارون بقوله : " فلما كانت الحال تشبه النعت فى كونها قيداً مخصصاً ، فالتخصيص والتقييد لا يكونان إلا بما هو معلوم مضمونه ، ومضمون الجملة الطلبية مجهول "[٢] .

وهذا يُفهم أن تخصيص الإسناد لا يتضح بالجملة الإنشائية ، بل بالخبرية ، كما إذا قيل : رأيت زيداً وهو راكب ، فالمعنى تخصيص رؤية زيد بالركوب ، دون الإطلاق كالمشى أو الوقوف وغيرها من الأحوال التى يكون عليها ، وهذا ما عبّر عنه الرضى بقوله : " تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال " ، وهذا المعنى (التخصيص) لا يُستفاد بمجئ جملة الحال إنشائية ، ومن هنا يمكن القول بأن اشتراط النحويين كون مجئ جملة الحال

---

(١) شرح الكافية ٢/٧٧ .
(٢) الأساليب الإنشائية فى النحو العربى صـ ٨٤ ، ٨٥ (بتصرف) .

خبرية لا إنشائية يرتكز – فى الأساس – على عدم تناقض الغرض بين الحال ومضمون جملته .

● حذف الحال : الأصل فى الحال – ككل فضلة – أن تكون جائزة الحذف ، فتذكر إذا تعلّق بها غرض المتكلم ، وتحذف إذا لم يتعلق بها الغرض ، ولكن يحدث فى بعض الأحيان أن يتعلق بها غرض المتكلم ، ثم تحذف لقرينة دالّة عليها ، وأكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً أغنَى عنه المقول ، نحو قوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ)[١] أى : قائلين سلام عليكم[٢] .

وقد يعرض للحال ما يمنع حذفها ، وذلك فى أربع صور[٣] :

١ – أن تكون جواباً ، كقولك : ماشياً فى جواب مَن سألك : كيف جئت ؟

٢ – أن تكون سادَّة مسد خبر المبتدأ ، نحو : أفضل صدقة الرجل مستتراً

٣ – أن تكون نائبة عن فعلها المحذوف سماعاً ، نحو : هنيئاً لك ، أى : ثبت لك الخير .

٤ – أن يكون الكلام مبنياً عليها بحيث يفسد بحذفها ، كقوله تعالى : (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى)(٤) ، (وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا)[٥] ، ومن هذا القبيل أن يكون مقصوداً حصرُها ، نحو : ما جاء ماشياً إلا زيد .

لهذا كله ذهب ابن جنى إلى أن " حذف الحال لا يحسُن ، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها ، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف ، لأنه ضد الغرض ونقيضه "[٦] .

---

(١) من الآية ٢٣ ، ٢٤ من سورة الرعد .
(٢) انظر : مغنى اللبيب ٧٢٩/٢ .
(٣) انظر : حاشية يس على التصريح ٣٩٣/١ .
(٤) من الآية ٤٣ من سورة النساء .
(٥) من الآية ٣٧ من سورة الإسراء .
(٦) الخصائص ٣٨٠/٢ .

التمييز

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فيه :

● اجتماع التمييز المفسر مع الفعل المبنى للمجهول : لأنه يؤدى إلى نقض الغرض ، وهو ما أوضحه السيوطى – نقلاً عن ابن الصائغ فى (تذكرته) – إذ قال : " التمييز المنتصب عن تمام الكلام ، يجوز أن يأتى بعد كل كلام ينطوى على شئ مبهم إلا فى موضعين ، أحدهما : أن يؤدى إلى تدافع الكلام (وهو نوع من أنواع نقض الغرض) نحو : ضُرِبَ زيدٌ رجلاً ، إذا جعلت (رجلاً) تمييزاً لما انطوى عليه الكلام المتقدّم من إبهام الفاعل ، وذلك أن الكلام مبني على حذف الفاعل ، فذِكره تفسيراً آخره متدافع ، لأن ما حُذف لا يُذكر "[١] .

وهذا يعنى أنه يتعذر علينا أن نقول : ضُرب زيدٌ رجلاً ، على أن الأصل : ضَرَب زيداً رجلٌ ، ثم بُنى الفعل للمجهول ، فارتفع (زيداً) على أنه نائب فاعل ، وانتصب (رجل) على التمييز ، وذلك لأن التمييز بالفاعل فيه نقض للغرض الذى حُذف لأجله .

ولهذا خطَّأ الشلوبين – فيما حكاه ابن هشام عنه – مَن أعرب (كلالة) من قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً)[٢] تمييزاً محوّلاً عن الفاعل ، على أن الأصل : وإن كان رجل يرثه كلالةٌ (أى : ورثة ليس فيهم أب ولا ابن) معللاً هذا الخطأ بـ " أن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذى حُذف لأجله ، وتراجع عمّا بُنيت الجملة عليه من طىِّ ذكر الفاعل فيها "[٣] .

● تقديم التمييز على عامله : منع سيبويه وجَمْع من النحويين أن يتقدم التمييز على عامله ، فلا يقال فى : طاب زيد نفساً : نفساً طاب زيد[٤] ، وذلك أن الأصل:

---

(١) الأشباه والنظائر فى النحو ٢/٩٨ .
(٢) من الآية ١٢ من سورة النساء .
(٣) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/٦٠٦ .
(٤) انظر : الكتاب ١/٢٠٥ ، والأصول فى النحو ٢/٢٢٣ ، ٢٢٩ ، والخصائص ٢/٣٨٦ ، وأسرار العربية صـ ١٨٢ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١/٣٥٦ ، وشرح الجمل ٢/٢٨٣ ، والجملة العربية صـ ٧٠ .

طابتْ نفسُ زيد ، فحوِّل الإسناد عن الفاعل إلى المضاف إليه ، فقيل : طاب زيد ، فحصل الإجمال فى نسبة الطيب إلى (زيد) من أى جهة هو ، إذ ليس المقصود أن ذاته هى الطيبة بنفسها ، بل شئ منها ، فأتيت بالفاعل المحذوف ، ونصبته على التمييز ، رفعاً لإبهام نسبة الطيب إلى زيد ، " والسبب فى هذه الإزالة قصدهم إلى ضرْب من المبالغة والتأكيد " ، كما يقول الزمخشرى[١] ، " ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه ، فصار مسنداً إلى الجميع ، وهو أبلغ فى المعنى ؛ والتأكيد أنه لما كان يُفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أُسند فى اللفظ إلى (زيد) تمكّن المعنى ، ثم لما احتمل أشياء كثيرة ، وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض ، وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه ، وأن يطيب قلبه بأن يصفو انجلاؤه ، تبيّن المراد من ذلك بالنكرة التى هى فاعل فى المعنى ، فقيل : طاب زيد نفساً "[٢] .

إلا أن الزمخشرى قد اتسع فى هذه الرؤية ، ليجعل التمييز بأنواعه مزالاً عن أصله بقوله : " واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها ، ألا تراها إذا رَجَعْتَ إلى المعنى متصفة بما هى منتصبة عنه ، ومنادية على أن الأصل : عندى زيت رطل ، وسمن منوان ، ودراهم عشرون ، وعسل ملء الإناء ، وزُبد مثل التمرة ، وسحاب موضعُ كفّ "[٣] .

ولاشك أن هذا ضرْب من التكلف ، إذ وصْف الزيت بالرطل ، والسمن بالمنوان ... إلخ لا يأتى إلا بتأويل ، كنحو : عندى زيت مقدار رطل .... إلخ ، ومن ثم فإن الأَوْلَى الإبقاء على التمييز المفرد حفظاً لوظيفته فى فك الإبهام المتقدم عنه ، دون الحاجة إلى تأويل[٤] .

على أن نجم الأئمة الرضى يرى أن السبب فى إزالة هذه التمييزات عن صورتها الأصلية ، هو الإبهام أولاً ، ثم التفسير وإزالة الإبهام ، لأن ذكر الشئ مُجملاً ثم مفصّلاً أوقع فى النفس من ذكره مفسَّراً ابتداء ، لأن النفس تتشوق إلى

---

(١) المفصل فى علم العربية صـ ٦٧ .
(٢) شرح المفصل ٧٥/٢ .
(٣) المفصل فى علم العربية صـ ٦٦ ، ٦٧ .
(٤) انظر : نسخ الوظائف النحوية فى الجملة العربية د. خديجة محمد الصافى صـ ٣٨٨ .

معرفة ما أبهم عليها ، " وتقديمه مما يخلُّ بهذا المعنى ، فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعْله تمييزاً ، لم يستقم "[١] .

إذاً ... الغرض من التمييز فى فك الإبهام المتقدم عليه ، هو الذى خوَّل له هذه الرتبة ، وهى التأخر عن عامله ، وتقدّمه ينافى هذا الغرض ، لهذا يرى سيبويه – وغيره من النحويين – أنه لا يجوز تقدّم التمييز على عامله ، إذا كان فعلاً ، أما المازنى وأبو العباس المبرد فيجيزان ذلك[٢] .

ولا يرى الباحث ضيْراً فى نقض هذا الغرض بتقدّم التمييز ، ما دام التقديم سيحقق غرضاً آخر يخدم الدلالة ، " فإن تقديم التمييز عن عامله كما فى قولك : شحماً تفقأتُ ، وعرقاً تصببتُ ، يعنى أن الإخبار بهاتين الجملتين يجرى فيهما الاهتمام بالمفسِّر للنسبة بعده ، دون النسبة لمن يشك فى تفقئك شحماً ، أو تصببك عرقاً ، إذن التقديم لا يكون هدراً ، إذا قصدتَ منه غاية كالاختصاص ، أو بيان محط الفائدة من الخبر "[٣] .

(١) شرح الكافية ١٠٨/٢ ، وانظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ٣٠٠/١ .
(٢) انظر : المقتضب ٣٦/٣ ، ٣٧ ، والأصول فى النحو ٢٢٣/١ .
(٣) نسخ الوظائف النحوية فى الجملة العربية صـ ٣٨٨ .

المبحث الثالث : المجرورات

الحروف

ومن مواطن المنع لنقض الغرض التى أوردها النحويون فى هذا الباب :

● حذف الحرف أو زيادته : القياس ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها ، فقد جاءت " نيابة عن الجمل ومفيدة معناها من الإيجاز والاختصار "[١] ، ولهذا تعدّ هذه الحروف اختصاراً لعنصر لغوى آخر ، يحمل معناه ودلالته[٢] ، بل إن منها حروفاً عملت عمل الأفعال ، يقول ابن جنى : " إذا قلت : ما قام زيد ، فقد أغنتْ (ما) عن (أنفى) وهى جملة فعل وفاعل ، وإذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، فقد نابت (إلا) عن (أستثنى) وهى فعل وفاعل ، وإذا قلت : قام زيد وعمرو ، فقد نابت الواو عن (أعطِف) ، وإذا قلت : ليت لى مالاً ، فقد نابت (ليت) عن (أتمنى) ، وإذا قلت : هل قامِ أخوك ؟ فقد نابت (هل) عن (أستفهم) ، وإذا قلت : ليس زيد بقائم ، فقد نابت الباء عن (حقاً) ، و (البتة) ، و (غير ذى شك) "[٣] .

ولأجل إرادة الاختصار بها لم يجز حذفها ، " وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هى أيضاً ، واختصار المختصر إجحاف به "[٤] .

وأما وجه منع زيادتها فذكره ابن جنى بقوله : " وذلك أنه إذا كانت إنما جئ بها اختصاراً وإيجازاً ، كانت زيادتها نقضاً لهذا الأمر ، وأخذاً له بالعكس والقلب ، ألا ترى أن الإيجاز ضد الإسهاب "[٥] .

ومع ذلك فقد حُذفت الحروف تارة ، وزيدت أخرى ، فيجوز حذفها إذا كانت هناك قوة فى الدلالة على المحذوف[٦] ، كما فى قوله تعالى : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ

---

(١) شرح المفصل ٧/٨ .
(٢) ظاهرة التخفيف فى النحو العربى صـ ٣٥٣ ، ٣٥٤ .
(٣) الخصائص ٢٧٥/٢ ، ٢٧٦ .
(٤) المصدر نفسه ٢٧٥/٢ .
(٥) المصدر نفسه ٢٨٢/٢ ، وانظر : سر صناعة الإعراب ٢٦٩/١ ، ٢٧٠ .
(٦) انظر : شرح المفصل ١٥/٢ .

عَنْ هَذَا)[١] فـ (يوسف) هنا منادى لحرف نداء محذوف ، وحرف النداء جاء اختصاراً للفعل : أدعو أو أنادى ، ولكن الحرف حُذف لقوة الدلالة بوجود قرائن حفظت للمحذوف معناه ودلالته بل وعمله ، إذ الاسم فى مثل هذا السياق لا يكون إلا منادى ، وُجد الحرف أم حُذف ، ولهذا جاز حذفه[٢] .

وأما زيادتها فكثيرة جداً ، كزيادة (ما) توكيداً فى قوله تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ)[٣] ، وزيادة الباء فى قوله تعالى : (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)[٤] ، وغير ذلك كثير ، وابن جنى يقرر أن " زيادتها لإرادة التوكيد بها ، وذلك أنه قد سبق أن الغرض فى استعمالها إنما هو الإيجاز والاختصار ، والاكتفاء من الأفعال وفاعليها، فإذا زيد ما هذه سبيله فهو تناهٍ فى التوكيد به "[٥] .

وهذ يعنى أن زيادة الحروف من حيث الأصل نقض للغرض ، ولكن هذا النقض سوّغه إرادة التوكيد بها ، فاغتُفر – حينئذ – اعتباره مانعاً ، ولهذا فإنها إذا زيدت للتوكيد امتنع حذفها ، لأنه نقض للغرض[٦] .

● الجمع بين أداتين لمعنى واحد : منع النحويون أن تجتمع أداتان لمعنى واحد ، لأن فى ذلك نقضاً للغرض ، وآية ذلك تأخيرهم لام الابتداء إلى خبر (إنّ) مع أن حقها أن تكون فى أول الجملة وصدرها ، ولكنهم كرهوا توالى حرفين لمعنى واحد وهو التأكيد[٧] ، " وذلك أن هذه الحروف إنما أتى بها نائبة عن الأفعال اختصاراً ، ، والجمع بين حرفين بمعنى واحد يناقض هذا الغرض "[٨] ، وهذا يعنى أن هذا الجمع تكرار منافٍ للاختصار .

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة يوسف .
(٢) ظاهرة التخفيف فى النحو العربى صـ ٣٦٢ ، ٣٦٣ .
(٣) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون .
(٤) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة .
(٥) الخصائص ٢٨٦/٢
(٦) انظر : الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٨١٨/٣ ، ٨١٩ .
(٧) انظر : الأشباه والنظائر فى النحو ٣٦١/١ .
(٨) شرح المفصل ٦٣/٨ .

وابن جنى يؤكد هذه القاعدة بقوله : " وليس فى الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد ، لأن فى ذلك نقضاً لما اعتُزم عليه من الاختصار فى استعمال الحروف "[١] .

ولكنه من ناحية أخرى يبيح اجتماع حرفين إذا كان هذا للتأكيد لجملة الكلام، لأنهم أكدوا بأكثر من الحرف الواحد فى قولهم : لتقومنّ ولتقعدنّ ، فاللام والنون معاً للتوكيد ، وقول الشاعر :

طَعَامُهُمُ لَئِنْ أَكَلُوا مُعَدٌّ وَمَا إِنْ لاَ تُحَاكُ لَهُمْ ثِيَابُ[٢]

فإن (ما) للنفى ، و (إن) و (لا) معاً للتوكيد ، ولكن الملاحظ هنا اجتماع الحرفين فى هذا البيت ، وافتراقهما فى قولهم : لتقومنّ ونحوه ، وحينما طرأ هذا الملحظ أمام عبقرية ابن جنى بادر بالتعليل ، فقال : " لأنهم أشعروا لجمعهم إياهما فى موضع واحد بقوة عنايتهم بتوكيد ما هم عليه ؛ لأنهم كما جمعوا بين حرفين لمعنى واحد ، كذلك – أيضاً – جعلوا اجتماعهما وتجاورهما تنويهاً وعَلَماً على قوة العناية بالحال ... إيذاناً بما هم عليه مما اعتزموه ووكّدوه "[٣] .

وبهذا يظهر أنه يمتنع اجتماع حرفين لمعنى واحد ، إذا كان المراد توكيد معنى الجملة ، لأن فيه تكراراً يناقض غرض الاختصار ، أما اجتماع حرفين لتوكيد جملة الكلام ، كما فى قولهم : لتقومنّ ، ولتقربنّ ، فإنه يجوز .

● تأخير ما له صدر الكلام : كل ما يغيّر معنى الكلام ، ويؤثر فى مضمونه – وإن كان حرفاً – فرتبته الصدر ، كحروف النفى ، والتنبيه ، والاستفهام[٤] ، ولهذا منع النحويون تأخير ما له الصدر خوفاً من نقض الغرض ، نصَّ ابن الشجرى على هذا بقوله : " والاستفهام يقع صدر الجملة ، وإنما لزم تصديره ، لأنك لو أخرته تناقض كلامُك ، فلو قلت : جلس زيد أين ؟ وخرج محمد متى ؟ جعلت أول

---

(١) الخصائص ١٠٩/٣ ، ١١٠ .
(٢) البيت من الوافر ، لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه صـ ٢٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨/٤ .
(٣) الخصائص ١١١/٣ .
(٤) انظر : شرح الكافية ٢٢٨/١ ، ٤٥٢/٤ ، والأشباه والنظائر فى النحو ٢٤٩/١ .

كلامك جملة خبرية ، ثم نقضت الخبر بالاستفهام ،فلذلك وجب أن تقدم الاستفهام ، فتقول : أين جلس زيد ؟ ومتى خرج محمد ؟ لأن مرادك أن تستفهم عن مكان جلوس زيد ، وزمان خروج محمد ، فزال بتقديم الاستفهام التناقض "[١] .

ويقول العكبرى : " جُعل الاستفهام والنفى فى أول الكلام ، ليستقرّ معناه فى النفس ، ولو أُخِّر لثبت فى النفس معنى ثم أُزيل "[٢] .

كما جعل ابن مالك نقض الغرض علة لمنع تقديم خبر المبتدأ المقترن بلام الابتداء ، إذ قال : " لأن اقترانها به يؤكد الاهتمام بأوليته ، وتقدم خبرها عليها منافٍ لذلك فمُنع"[٣] .

وغنىّ عن التنبيه أن هذه العلة تنسحب على جميع ما يلزم التصدير ، ولهذا امتنع الإخبار بـ (الذى) عن أسماء الاستفهام ، والشرط ، و (كم) الخبرية، وكل ما ألزمتْه العرب التقديم ، كضمير الشأن ، والضمير المستتر فى (نعم) و (بئس) لأن الإخبار عن هذه الأشياء يقتضى تأخيرها ، فيكون ذلك نقضاً لأصلها ، وإخراجاً لها عمّا وُضعت عليه[٤] .

---

(١) أمالى ابن الشجرى ٤٠٢/١ .
(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين صـ ١٦٢ ، ١٦٣ .
(٣) شرح التسهيل ٢٩٨/١ .
(٤) انظر : الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٥٤١/٢ ، ٥٤٦ .

الإضافة

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● تنوين المضاف : إذ يمتنع الجمع بين الإضافة والتنوين ، فلو قلت : هذا غلامٌ زيدٍ ، لم يجز ؛ ، لما فى ذلك من نقض للغرض ، " وذلك أن المضاف على غاية الحاجة إلى المضاف إليه من بعده ، فلو ألحقته التنوين المؤذن بالوقف ، وهو متناهٍ فى قوة الحاجة إلى الوصل ، جمعت بين الضدّين ... وأيضاً فإن التنوين دليل التنكير ، والإضافة موضوعة للتخصيص ، فاجتماعهما فيه نقض للغرض من أحدهما "(١) .

وهو ما أكده المالقى بأن عدم اجتماعهما إنما هو لأن الغرض من الإضافة الاتصال ، ومن التنوين الانفصال فتناقضا ، ومن ثم لا يُجمع بينهما(٢) .

● حذف المضاف إليه : حذف المضاف إليه أقلّ من حذف المضاف وأبعد قياساً ، " وذلك لأن الغرض من المضاف إليه التعريف والتخصيص ، وإذا كان الغرض منه ذلك وحُذف ، كان نقضاً للغرض ، وتراجعاً عن المقصود "(٣) .

● إضافة الشئ إلى نفسه : تمتنع إضافة الشئ إلى نفسه ، لأنه غير الوجه الذى يُقصد فيه ، فهو نقض للغرض " من قِبل أن الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص ، والشئ لا يُعرّف بنفسه ، لأنه إن كان معرفة ، كان مستغنياً عن الإضافة بما فيه من التعريف ، لأن نفسه موجودة غير مفقودة ، وليس فى الإضافة إلا ما فيه "(٤) .

ولكن الشئ يعرّفه غيره ؛ لأنه لو كانت نفسه تعرّفه لما احتاج أبداً أن يُعرّف بغيره " فلهذا لم يأتِ عنهم نحو : هذا غلامه ، ومررت بصاحبه ،

---

(١) الخصائص ٢٤٣/٣ ، وانظر : ٦٧/٣ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ٧٨/١ .
(٢) انظر : رصف المبانى فى شرح حروف المعانى صـ ٣٩٠ .
(٣) شرح المفصل ٢٩/٣ .
(٤) المصدر نفسه ٩/٣ .

والمظهر هو المضمر المضاف إليه ، هذا مع فساده فى المعنى ، لأن الإنسان لا يكون أخا نفسه ، ولا صاحبها"[١] .

● تعريف (واحدُ أمِّه) و (عبدُ بطنِه) : بعض الأسماء قد توغل فى التنكير ، لدرجة أنه لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة ، نحو قولهم : واحد أمه ،وعبد بطنه ، وقد نسب الرضى – رحمه الله – جَعْلهما نكرتين إلى بعض العرب[٢] ، واستدل له بدخول (رُبّ) عليه ، حيث إنها لا تدخل إلا على نكرة ، كما فى قول الشاعر :

أَمَاوِيَّ إِنِّى رُبَّ واحدِ أُمِّهِ أَجَرْتُ فَلاَ قَتْلٌ عَلَيْهِ وَلاَ أَسْرُ[٣]

فـ (واحد أمه) نكرة لا يتعرَّف بالإضافة ، وإن أضيف إلى المعرفة ، لتوغله فى الإبهام ، فهو نظير (غيرك ، ومثلك) ، ولذلك وقع مجروراً لـ (رب) .

وغير الرضى نسب التنكير إلى بعض النحويين ، فهذا ابن الأنبارى يقول : " إن الفراء وهشاماً قالا : نسيج وَحْدِه ، وعُيَيْر وَحْدِه ، وواحد أمه ، نكرات ، والدليل على هذا أن العرب تقول : رُبّ نسيج وحده قد رأيت ، ورب واحد أمه قد أجرْت "[٤] .

وقد ذهب الإمام عبد القاهر إلى أن الضمير المتصل بـ (أم ، وبطن) لا يجوز أن يعود إلى نفس (واحد ، وعبد) لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف ، " فإذا قلت : واحدُ أمه ، والهاء لـ (واحد) كنتَ قد ناقضتَ ، لأجل أن الأم إذا كان تعريفها بضمير الـ (واحد) كان إضافة (واحد) إليها محالاً وداخلاً فى التناقض ، من حيث إنك تأخذ التعريف لـ (أم) من ضمير (واحد) ثم تأخذ لـ (واحد) التعريف من (أم) "[٥] ، وإذا كان تعريف (أم) بإضافتها إلى ضمير (واحد) كان التماس تعريف (واحد) منها محالاً ، وكان بمنزلة تعريف الشئ بنفسه ، ولهذا يجب أن يعود الضمير فى (واحد أمه) و (عبد

---

(١) الخصائص ٢٦/٣ .
(٢) انظر : شرح الكافية ٢٤٣/٢ .
(٣) البيت من بحر الطويل ، لحاتم الطائى فى ديوانه صـ ٢٠١ ، وهمع الهوامع ٢٧٠/٤ ، وخزانة الأدب ٢١٠/٤ ، ٥٦٧/٩ .
(٤) الزاهر فى معانى كلمات الناس ٣٣٣/١ .
(٥) المقتصد فى شرح الإيضاح ٨٧٧/٢ .

بطنه) إلى شئ غير (واحد ، وعبد) نحو أن يقال : زيد عبدُ بطنه ، وعمرو واحد أمه ، فيكون تعريف (واحد ، وعبد) بغير ضميره ، بل بضمير (زيد ، وعمرو) .

وقد رفض الرضى تلك العلة التى ذكرها الإمام عبد القاهر فى تنكيرهما ، أعنى : أن (واحد) مضاف إلى (أم) ، و (أم) مضاف إلى ضمير (واحد) فلو تعرّف بضميره ، لكان كتعرّف الشئ بنفسه ، وهذا تناقض .

وإنما العلة فى تنكيرهما – كما يرى الرضى – أن الضمير فيهما لا يعود إلى (واحد) ولا إلى (عبد) وإنما يعود إلى نكرة محذوفة تُفهم مما تقدم ذكره ، كما فى البيت ، كأنه قال : رب رجل واحد أمه ؛ فالضمير عائد إلى كلمة (رجل) ، وإذا عاد الضمير إلى نكرة غير مختصة ، كان نكرة ، كقولك : رب شاة وسخلتها بدرهم[١] ، وهو ما أيّده أبو حيان[٢] ، والسيوطى[٣] .

(١) انظر : شرح الكافية ٢/٢٤٣ ، ٢٤٤ .
(٢) انظر : ارتشاف الضرب ٢/٥٠٣ .
(٣) انظر : همع الهوامع ٤/٢٧٠ .

المبحث الرابع : التوابع

النعت

ومن مواطن المنع لنقض الغرض التى أوردها النحويون فى هذا الباب :

● وصف العَلَم : الأصل فى (العَلَم) أنه وُضع ليُغنى عن الأوصاف الكثيرة ، إذ جئ به اختصاراً وتركاً للتطويل بتعداد الصفات ، فلولا العلم لاحتجت إذا أردتَ الإخبار عن واحد من الرجال بعينه ، أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب ، فأغنى العلم عن جميع ذلك ، كما قرّر ذلك ابن يعيش(١) .

وقد أوضح هذا ابنُ جنى بقوله : " ألا ترى أنك إذا قلت : قال الحسن فى هذه المسألة كذا ، فقد استغنيت بقولك : (الحسن) عن قولك : الرجل الفقيه القاضى العالم الزاهد البصرىّ الذى كان من حاله كذا ، ومن أمره كذا ، فلما قلت : الحسن ، أغناك عن جميع ذلك "(٢) .

ولكننا بطبيعة الحال نحتاج مع العلم إلى قرينة تعين على المراد ، كأن يكون الحديث عن شخص موجود ، أو شخص معروف لدى المتحدثين ، أو توجد هناك قرينة أخرى تعين على معرفة الشخص المتحدث عنه ، وإلا فإننى حينما أقول مثلاً : محمد ، فإن كثيراً من الناس يحملون هذا الاسم ، يتفقون معه أو يختلفون فى الصفات ؛ فكيف أعرفه إذا لم توجد هناك قرينة أخرى تعين على المراد(٣) ؟

من هنا افتقر (العلم) إلى الوصف ، إذا كثر المُسمَّون به ، لإزالة اللبس الناتج عن الاشتراك فى الاسم الواحد ، أما إذا كان العلم مختصاً بمُسمَّى بعينه ، بحيث إذا أُطلق فُهم أنه المراد فلا يحتاج إلى وصف ، لأنه يؤدى – حينئذ – إلى نقض الغرض الذى وُضع من أجله ، " وذلك أن وضع العلم أن يكون مستغنياً بلفظه عن عِدّة من الصفات ، فإذا أنت وصفته فقد سلبتْه الصفة له ما كان فى أصل وضعه مراداً فيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته "(٤) .

---

(١) انظر : شرح المفصل ٢٧/١ ، والأشباه والنظائر فى النحو ٤١/١ .
(٢) الخصائص ٢٤١/٣ ، ٢٤٢ .
(٣) ظاهرة التخفيف فى النحو العربى صـ ٣٥٦ .
(٤) الخصائص ٢٧٣/٣ .

ولذا لا يوصف من الأعلام مَنْ لا شريك له فى العلمية ، كالفرزدق مثلاً ، " فإنه لا يوصف ، فيقال : التميمىّ ، ولا نحو ذلك ؛ لأنه لم يسمَّ به أحد غيره ، وإذا ذكرته باسمه الذى هو (همّام) جاز وصفه ، فقلت : همَّام بن غالب ؛ لأن همَّاماً شُورك فيه ، فجاز لذلك لحاق الوصف له "(١) .

وهذا يعنى أن الوصف الممتنع للأعلام التى لا شريك لها فى العلمية ، إنما هو الوصف الذى يُقصد به التخصيص(٢) ، ومن ثم جاز فى الأنساب وصف العلم الذى لا شريك له ، نحو قولهم : فلان بن يَشْجُب بن يَعْرُب بن قحطان ، لأنه " ليس الغرض إلا التنقّل به ، والتصعّد إلى فوق ، وإعلام السامع وجهَ النَسَب ، وأن فلاناً اسم أبيه كذا ، واسم جَدّه كذا ، واسم أبى جَدّه كذا ، فإنما البغية بذلك استمرار النسب ، وذكر الآباء شيئاً فشيئاً على توالٍ "(٣) .

وبناء على هذا الحكم يجوز أن يقال : الفرزدق بن غالب ، أما على جهة التخليص والتخصيص فلا يجوز .

نخلص من هذا أن العلم إذا شُورِك فيه ، جاز وصفه ، لأنه حِينئذ – يدخله اللبس ، فإذا لم يُشارَك فيه لا يجوز وصفه ، لأنه نقض للغرض الذى وُضع العلم من أجله ، إلا فى النسب ، ولذا قالوا : إن وصف العلم جارٍ مجرى نقض الغرض(٤).

● منع النحويون وصف المعرفة بالنكرة ، ووصف النكرة بالمعرفة ، وقد نصَّ سيبويه على هذا فى مواضع متعددة من كتابه(٥) ، بيد أنه نقل عن شيخه الخليل أنه قبّح فى مرة وصف النكرة بالمعرفة ، وأجازها فى أخرى ، إذ نقل عنه أنه قال : " أستقبحُ أن أقول : هذه مائةُ ضَرْبُ الأمير، فأجعل الضرْب صفة فيكون نكرة وُصفتْ بمعرفة "(٦) .

---

(١) المصدر نفسه ٢٤٢/٣ .
(٢) انظر : أسرار العربية صـ ٢٦٠ .
(٣) الخصائص ٢٤٢/٣ .
(٤) المصدر نفسه ٢٤١/٣ ، وانظر : الأشباه والنظائر فى النحو ٢٥٨/١ ، ٢٥٩ .
(٥) انظر : الكتاب ٦/٢ ، ٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، والتوابع فى كتاب سيبويه د. عدنان محمد سلمان صـ ٢١ .
(٦) الكتاب ١٢٠/٢ ، ١٢١ .

فالملاحظ أن الخليل ههنا يستقبح وصف النكرة بالمعرفة ، إلا أنه عاد فأجازه ، قال سيبويه : " وزعم الخليل – رحمه الله – أنه يجوز أن يقول الرجلُ : هذا رجلُ أخو زيدٍ ، إذا أردتَ أن تشبِّهه بـ (أخى زيد)"(١) .

ولم يرتضِ سيبويه قول شيخه هذا ، وحكم عليه بأنه " قبيح ضعيف لا يجوز إلا فى موضع الاضطرار ، ولو جاز هذا لقلتَ : هذا قصيرٌ الطويلُ ، تريد : مثل الطويلِ ، فلم يجز هذا كما قبح أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلا فى الشعر ، وهو فى الصفة أقبح ، لأنك تنقض ما تكلّمتَ به ، فلم يُجامعه فى الحال ، كما فارَقَه فى الصفة "(٢) .

فالذى يُفهم من كلام الخليل الذى نقله عنه تلميذه النابه سيبويه أنه يجوّز هذه الحالة ولكن على قبح ، كما يُفهم من عبارات سيبويه المتعددة فى الحكم على هذه المسألة أنه يمنع وصف النكرة بالمعرفة ،إذ تكرر فى النص قوله: لا يجوز ، ولم يجز ، كما أنه قصر جوازه على موضع الاضطرار ، فضلاً عن إشارته إلى المنع فى مواطن أخرى من كتابه كما تقدمّ ، وهو ما جرى عليه أغلب النحويين الذين أتوا بعده(٣) .

والملاحظ – أيضاً – أن سيبويه علل منع هذه المسألة بقوله : " لأنك تنقض ما تكلّمت به " ، وقد فسَّره الأعلم الشنتمرىّ بقوله : " يريد أن الصفة والموصوف كشئ واحد ، فلا يجوز أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة "(٤) .

وقد أرجع أبوعلى الفارسى هذا الانتقاض الذى من أجله مُنع أن توصف المعرفة بالنكرة ، والنكرة بالمعرفة إلى دلالة كل من النكرة والمعرفة ، فالأولى تدل على ما هو شائع فى جنسه على سبيل الشمول ، وأما الثانية فتدل على واحد بعينه على سبيل التخصيص فتناقضا ، وهذا ما أشار إليه بقوله : " لما كانت النكرة تقع على أشخاص كثيرة فتدل على جنس ، وهو قولك : ما جاءنى أحد ،

---

(١) المصدر نفسه ٣٦١/١ .
(٢) المصدر نفسه ٣٦١/١ .
(٣) انظر : المقتضب ٣٠٤/٤ ، والأصول فى النحو ٣٣/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٣٥٤/١ ، وشرح المفصل ١٤١/٣ .
(٤) النكت فى تفسير كتاب سيبويه ٣٩٢/١ .

وما رأيت أحداً ، فلو وصفناه بمعرفة لكنّا قد جعلنا الذى هو جمْع واحداً ، وكذلك لو وصفنا المعرفة بالنكرة لكنّا قد جعلنا ما هو واحد جمعاً ، وهذا متناقض "[١] .

ومما يؤكد هذا الفهم ما ذكره الأنبارى من أن العلة فى امتناع وصف المعرفة بالنكرة أو العكس ، هى " أن المعرفة ما خصَّ الواحد من جنسه ، والنكرة ما كان شائعاً فى جنسه ، والصفة فى المعنى هى الموصوف ، ويستحيل أن يكون الشئ الواحد شائعاً مخصوصاً "[٢] .

وبناء على ما تقدم من منع وصف النكرة بالمعرفة لانتقاض الغرض ، فقد منع النحويون وصف المعارف بالجُمل ، لأن الجُمل نكرات ، فلا يجوز : مررتُ بزيد أبوه كريم ، إذا أردت وصف (زيد) ، فإذا أردت الوصف أتيت بـ (الذى) فتقول : مررتُ بزيد الذى أبوه كريم[٣] ، فتكون قد توصّلت إلى وصف المعارف بالجُمل بواسطة (الذى) ، " وجعلوا الجملة التى كانت صفة للنكرة صفة لـ(الذى) وهو الصفة فى اللفظ ، والغرض الجملة ... ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذى قصدوه ، فيتطابق اللفظ والمعنى"[٤] .

وكذلك يمتنع وصف المعرفة والنكرة إذا اجتمعا معاً ، إذ نقل سيبويه عن الخليل أنه قال : " واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة ، كما لا يجوز وصفُ المختلفين ، وذلك قولك : هذه ناقةُ وفصيلُها الراتعانِ ، فهذا محال ، لأن (الراتعان) لا يكونان صفة للفصيل ولا للناقة ، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرة وبعضها معرفة "[٥] .

● منع النحويون أن يوصف الضمير بالاسم الظاهر ، لما يؤدى إليه من نقض للغرض ، وقد بيَّن الإمام عبد القاهر وجه نقض الغرض بقوله : " وذاك أن الشئ لا يُضمر إلا بعد جرىِ ذكره ، أو قيام دلالةٍ عليه تتنزل منزلة ذكره ... لم يُحتج إلى الصفة لأنها تأتى للبيان ... ولأن المضمر موضوع للاختصار والإيجاز ...

---

(١) المسائل المنثورة صـ ٤٣ .
(٢) أسرار العربية صـ ٢٦٠ ، ٢٦١ .
(٣) انظر : الأصول فى النحو ٣١/٢ .
(٤) شرح المفصل ١٤١/٣ .
(٥) الكتاب ٥٩/٢ ، وانظر : شرح الكافية ٣٣٩/٢ .

وإذا كان القصد أن يوضع موضع الموصوف لفظ مختصر ولا يُوفى به ، كان ذكر الصفة نقضاً للغرض وإبطالاً فى عجُز الصنيع لما عُقِدَ فى صَدْره "[١] .

● يمتنع حذف الصفة ، لأن الصفة تبين ، وليس لك أن تبهم إذا أردت أن تبيّن[٢] ، وقد علل ابن يعيش منع حذف الصفة والموصوف بأنه " لما كانا كالشئ الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما ، كان القياس أن لا يحذف واحد منهما ، لأن حذف أحدهما نقض للغرض ، وتراجع عما اعتزموه "[٣].

● تثنية المصدر أو جمعه إذا وقع وصْفاً : الأصل فى الوصف – كما نعلم – أن يكون بالصفة الصريحة ، نحو : مررت برجل عادل ، وامراة منطلقة ... إلخ ، لكن قد تنصرف العرب عنه فى بعض الأحوال إلى أن تصف بالمصدر ، فيقولون : هذا رجل عَدْل ، وماء غور ، وقوم رِضا ، وإنما عُدِل عن الأصل لغير الأصل (الوصف بالمصدر) " لأمرين : أحدهما صناعىّ، والآخر معنوىّ، أما الصناعىّ فليزيدك أُنساً بشَبَه المصدر للصفة التى أوقعته موقعها ، كما أوقعت الصفة موقع المصدر فى نحو قولك : أقائماً والناس قعود ؟ (أى: تقوم قياماً والناس قعود) ونحو ذلك.

وأما المعنوىّ فلأنه إذا وُصف بالمصدر ، صار الموصوف كأنه فى الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل ، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه "[٤] .

والذى يدل على هذا المعنى ويشهد به قول الشاعر :

أَلاَ أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْحَبْلِ وَضَنَّتْ عَلَيْنا وَالضَّنِينُ مِنَ الْبُخْلِ[٥]

أى : كأنه مخلوق من البخل على سبيل المبالغة ، لكثرة ما يأتى به منه ، ودقة هذا المعنى ولطافته هى التى جعلت ابن جنى يعلق على قول الخنساء :

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حَتَّى إذا ادَّكَرَتْ فَإِنَّما هِيَ إِقْبالٌ وَإِدْبارُ[١]

---

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ٩٢٠/٢ ، ٩٢١ .
(٢) انظر : الأصول فى النحو ٢٢٨/١ ، والخصائص ٣٧٣/٢ ، والارتشاف ٦٠٠/٢ .
(٣) شرح المفصل ٥٩/٣ ، وانظر : الأشباه والنظائر فى النحو ٣٣٠/١ .
(٤) الخصائص ٢٦٣/٣ .
(٥) البيت من الطويل ، للبعيث المجاشعي في أمالي ابن الشجري ١ / ١٠٧، ومغنى اللبيب ٣٤١/١ ، وخزانة الأدب ١٠ / ٢١٦.

بقوله : " أى : كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار ، لا على أن يكون من باب حذف المضاف ، أى : ذات إقبال ، وذات إدبار "[٢] .

بل إن الإمام عبد القاهر يكشف عن جمالية هذا البيت بقوله : " لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما حتى يكون المجاز فى الكلمة ، وإنما المجاز فى أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسَّمت من الإقبال والإدبار ، وليس المعنى – أيضاً – على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وإن كانوا يذكرونه فيه ؛ إذ لو قلنا : أريد : إنما هى ذات إقبال وإدبار ، أفسدنا الشعر على أنفسنا ، وخرجنا إلى شئ مغسول ، وكلام عامى مرذول لا مساغ له عند مَن هو صحيح الذوق والمعرفة نسّاب للمعنى "[٣] .

ويكفى من هذا كله قول الله عز وجلّ : (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ)[٤] ، فجعل الإنسان كأنه مخلوق من العَجَل ، لكثرة تعجّله ، واعتياده له فى أموره كلها .

فقولنا إذاً : هذا رجل عدل ، فيه من المبالغة مالا نجده فى الصفة الصريحة إذا قلنا : هذا رجل عادل ، لأن الوصف بالمصدر يجعله " كأنه وُصف بجميع الجنس مبالغة"[٥].

ولما كان الغرض فى الوصف بالمصدر إرادة الجنس مبالغة ، ألزم النحويون فيه أمرين : إفراده، وتذكيره[٦] ، فتقول فى المذكر : مررت برجل عدل، وفى المؤنث: بامرأة عدل ، وفى المثنى : برجلين عدل ، وفى الجمع : برجال عدل ، وذلك لأن تأنيث المصدر أو جمعه فيه نقض لغرض المبالغة الذى عُدِل عن الأصل لأجله ، وهو ما أكده ابن جنى بقوله :

---

(١) البيت من البسيط فى ديوان الخنساء صـ ٣٨٣ ، والكتاب ٣٧٧/١ ، والمقتضب ٣٠٥/٤ ، وشرح المفصل ١١٥/١ ، وشرح الكافية ٢٢٥/١ .
(٢) الخصائص ٢٠٥/٢ .
(٣) دلائل الإعجاز صـ ٣٠١ ، ٣٠٢ ، وانظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٢٤٥/١ .
(٤) من الآية ٣٧ من سورة الأنبياء .
(٥) الخصائص ٢٠٤/٢ .
(٦) انظر : شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٩٥ .

" وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قِبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك ، فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع ، كما يجب للمصدر فى أول أحواله ، ألا ترى أنك إذا أنَّثت وجمعت ، سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التى لا معنى للمبالغة فيها ، نحو : قائمة ، ومنطلقة ، وضاربات ، ومُكْرِمات ، فكان ذلك يكون نقضاً للغرض أو كالنقض له ، فلذلك قلّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثاً أو مجموعاً "[١] .

(١) الخصائص ٢٠٩/٢ .

التوكيد

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● توكيد النكرة : أجاز نحاة الكوفة – فيما نُقل عنهم – توكيد النكرة توكيداً معنوياً ، ومنع ذلك نحاة البصرة[١] لما يؤدى إليه من نقض للغرض من وجهين : أحدهما : أن النكرة لم يثبت لها حقيقة ، والتوكيد المعنوى إنما هو لتمكين معنى الاسم ، وتقرير حقيقته ، وتمكين ما لم يثبت فى النفس محال[٢] .

والثانى : أن النكرة تدل على الشياع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ، فلا يصلح أن يكون مؤكداً له ، ولو جوّزنا ذلك لكنا قد صيّرنا الشائع مخصصاً ، وهذا ليس بتأكيد ، بل هو ضد ما وُضع له ؛ لأن التأكيد تقرير ، وهذا تغيير[٣] ، والذى يبدو أن رأى البصريين هو الأقرب إلى الصواب لما تقدم ذكره .

● عطف بعض ألفاظ التوكيد المعنوى على بعض : فلو قلت : قام زيد نفسه وعينه، أو : جاء القوم كلهم وأجمعون ، لم يجز ؛ لأنه نقض للغرض لاتحادهم فى المعنى ، والعطف يقتضى التغاير[٤] .

● تأكيد ما ليس بمقصود للمخبر من الكلام : فلا يجوز أن تقول : ضربتُ عبد الزيدين كليهما ، لأنك لم تقصد الإخبار عن (الزيدين) فلو أكدتهما لكنت كالمتناقض ، لأنك من حيث أكدت ينبغى أن تكون قاصداً نحوهما ، ومن حيث لم تنوِ الإخبار عنهما لم يكونا مقصودَيْن ، فلذلك لم يجز توكيده[٥] .

● الأكثر فى التوكيد اللفظى أن يكون فى الجمل ، وكثيراً ما يقترن بعاطف ، كقوله تعالى : (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ)[٦] ، ويجب ترك العطف عند إيهام التعدد ، نحو : ضربتُ زيداً ضربتُ زيداً ، إذ لو قيل : ثم ضربتُ زيداً ، لتوهم أن

---

(١) انظر : الكتاب ٣٨٦/٢ ، ٣٩٦ ، والأصول فى النحو ٢٣/٢ ، وشرح المفصل ٤٤/٣ ، والتوابع فى كتاب سيبويه د. عدنان محمد سلمان صـ ٥١ ، ٢٣٨ .
(٢) انظر : اللباب ٣٩٥/١ ، وشرح الجمل ٢٦٧/١ .
(٣) الإنصاف ٤٥٥/٢ .
(٤) انظر : اللباب ٤٠٣/١ ، وشرح الكافية ٣٨٨/٢ ، وهمع الهوامع ٢٠٦/٥ .
(٥) انظر : شرح الجمل ٢٧١/١ .
(٦) آيتا ٤ ، ٥ من سورة النبأ .

الضرْب تكرر منك مرتين ، تراختْ إحداهما عن الأخرى ، والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة ، ومجئ العطف ناقض لهذا الغرض على سبيل التوهم[١] .

● حذف المؤكَّد وإقامة المؤكِّد مقامه : سبقت الإشارة أن التوكيد تمكينُ المعنى فى النفس عند مَن خاف المتكلم أن يضعُف فى نفسه ، فيَظن به غير ما قصده ، فيطيل بالتوكيد ليقوى فى نفس السامع أن الأمر على ما ذكره المتكلم ، لا على ما توهمه[٢] .

فالتوكيد إذاً نقيض الحذف ، لأن المؤكِّد مريد للطول ، والحاذف مريد للاختصار[٣] ، ولتناقض الغرض منع الأخفش – فيما نقله ابن جنى عنه – أن يقال : الذى ضربتُ نفسَه زيد ، على أن يكون (نفسه) توكيداً للهاء المحذوفة من (ضربت) وإنما يقال : الذى ضربتُه نفسه زيد[٤] .

وتبعه أبو على الفارسى ، فقرّر أنه لا يجوز حذف المؤكَّد مطلقا ، ومن ثم ردَّ تقدير الزجاج فى تخريج قراءة[٥] : (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[٦] : إنَّ هذان لهما ساحران ، وذلك أن الحذف والتوكيد باللام متنافيان[٧] .

وتبع أبا على ابن جنى ، فبيّن أنه يمتنع أن يقال : الذى ضربتُ نفسه زيد ، بتأكيد المحذوف ، " وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبَت ، بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبتَ تؤكده لنقضت الغرض ، وذلك أن التوكيد والإسهاب ضدّ التخفيف والإيجاز ، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان، فلم يجز أن يجتمعا"[٨] .

---

(١) انظر:شرح الألفية لابن الناظم صـ ٥٠٩،والتصريح بمضمون التوضيح ١٢٨/٢،١٢٧ .
(٢) انظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ٣٩٤/١ ، وشرح الكافية ٣٧٧/٢ ، ٣٧٨ ، والمقاصد الشافية ٢٣٥/٣ .
(٣) انظر : شرح الكافية ٣٩٣/٢ ، ومغنى اللبيب ٦٩٨/٢ .
(٤) انظر : الخصائص ١٢٨/١، وسر صناعة الإعراب ٣٨٠/١، ٣٨١، والارتشاف ٦١٣/٢ ، وحاشية يس ١٣٠/٢ .
(٥) وهى قراءة نافع ،وحمزة ، والكسائى ، وغيرهم بشد النون من (إن) ، و (هذان) بالألف انظر : السبعة فى القراءات صـ ٤١٩ .
(٦) من الآية ٦٣ من سورة طه .
(٧) انظر : معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٣/٣ ، ورصف المبانى صـ ٢٥٦.
(٨) الخصائص ٢٨٨/١ .

فهذه المقابلة التى صنعها ابن جنى بين التوكيد – وهو تطويل للعنصر اللغوى – والحذف – وهو تخفيف – تؤكد أن تطويل العنصر اللغوى هو نوع من الثقل يتخفف منه الناطق بقدر الإمكان(١) .

وطرداً لهذه القاعدة التى أكدها ، منع أن يؤكد الفعل المحذوف الذى دلَّت عليه القرينة فى نحو قولهم لمن سدّد سهماً ، ثم أرسله نحو الهدف ، فأسمع صوتاً : القرطاسَ والله ، أى : أصاب القرطاس ، فلا يجوز توكيد الفعل الذى نصب (القرطاس) فلا يقال : إصابة القرطاس ، على أن يكون (إصابة) مصدراً ، أى مفعولاً مطلقاً مؤكداً للفعل المحذوف (أصاب) ، وذلك " من قِبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب ، وجعلتَ الحال المشاهدة دالَّة عليه ، ونائبة عنه ، فلو أكدته لنقضت الغرض ، لأن فى توكيده تثبيتاً للفظه المختزل ، ورجوعاً عن المعتَزم من حذفه واطِّراحه والاكتفاء بغيره منه "(٢) .

ولهذا المسألة نظير أورده ابن جنى ، وهو قولك للمُهْوِى بالسيف فى يده : زيداً ، أى : اضربْ زيداً ، لم يجز أن تؤكد الفعل الناصب لـ (زيد) فلا تقول : ضرْباً زيداً ، على أن يكون (ضرْباً) توكيداً للفعل المقدّر (اضرب) لأنه قد حُذف اختصاراً ، وأُنيبت عنه الحال الدالّة عليه ، فتوكيده نقض للقضية التى كنتَ حكمت بها له ، لكن لك أن تقول : ضرْباً زيداً ، على أن يكون المصدر بدلاً من الفعل ، لا على التوكيد(٣) .

كما أورد ابن جنى قول الشاعر :

اضرِبَ عنك الهمومَ طارِقَها ضَرْبَك بالسيفِ قَوْنَس الفرسِ(٤)

حيث ذكر أن هذا البيت ضعيف فى الاستعمال والقياس ، لما فيه من مخالفة للقواعد ونقض للغرض ، وذلك لأن الشاعر أكد فعل الأمر (اضْربَن) بنون التوكيد الخفيفة الساكنة ، وفعل الأمر مبنى على الفتح مع نونى التوكيد ،

---

(١) ظاهرة التخفيف فى النحو العربى د. أحمد عفيفى صـ ٢٧٩ .
(٢) الخصائص ٢٨٨/١ .
(٣) الخصائص ٢٨٩/١ (بتصرف) .
(٤) البيت من المنسرح ، ولم أقف على قائله فى الإنصاف ٥٦٥/٢ ، وشرح المفصل ١٠٧/٦ ، ، وخزانة الأدب ٤٥٠/١١ .

والتوكيد يدل على الإكثار والمبالغة فى الدلالة على هذا الأمر ، ويقتضى الإطناب والإسهاب، ولا يليق به الإيجاز والاختصار ، ولكن الشاعر مع ذلك حذف نون التوكيد وهو ينويها ، فلذلك أبقى الفتحة فى آخر الفعل ، لتكون هذه الفتحة مشيرة إليها ودالة عليها ، والحذف منافٍ لغرض التوكيد ، فضلاً عن أن نون التوكيد الخفيفة لا تحذف إلا إذا وليها ساكن ، حتى لا يلتقى ساكنان ، وما بعدها فى البيت المذكور متحرك ، وليس ساكناً ، يقول ابن جنى معلقاً على هذا البيت : " قالوا : أراد (اضْرِبَنْ عنك) فحذف نون التوكيد ، وهذا من الشذوذ فى الاستعمال على ما تراه ، ومن الضعف فى القياس على ما أذكره لك ، وذلك أن الغرض فى التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب ، وينتفى عنه الإيجاز والاختصار ، ففى حذف هذه النون نقض الغرض "(١) .

هذا ... ويقرر ابن جنى بعد عرض هذه الأمثلة وغيرها أن " كل ما حُذف تخفيفاً فلا يجوز توكيده ، لتدافع حاليه به ، من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب ، والحذف للاختصار والإيجاز ، فاعرف ذلك مذهباً للعرب "(٢) .

ويرى الصفار أن الحذف يمتنع مع التوكيد إذا كان مقتضى الحذف طول الكلام، ولذلك منع الأخفش حذف العائد فى نحو: الذى ضربته نفسه زيد، فإذا فرُّوا من الطول فكيف يؤكدون؟ وفى التوكيد زيادة فى الطول، ويرى أن الحذف لدليل مع التوكيد جائز ، ولا تنافى بينهما ، لأن المحذوف لدليل كالثابت(٣) .

وعلى الرغم من أن المحذوف مع وجود الدليل عليه بمنزلة المذكور من الكلام ، فإنى أرى منع توكيد الشئ المحذوف، لما فيه من نقض لغرض الحذف، وهو التخفيف والاختصار، فهما نقيضان لا يجتمعان، وهو ما أكده النحويون القدامى، حتى أصبح ذلك مذهباً للعرب، وكذلك المحدثون منهم(٤) .

---

(١) الخصائص ١٢٧/١ ، وانظر : ٩٧/٣ .
(٢) الخصائص ٢٩٠/١ .
(٣) انظر : مغنى اللبيب ٦٩٩/٢ .
(٤) انظر : الكافى لابن أبى الربيع ٧٨٦/٣ ، ٧٨٧ ، وظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى صـ ١٣٨ ، وظاهرة التخفيف فى النحو العربى صـ ٢٧٩ .

العطف

ومن مواطن المنع لنقض الغرض التى أوردها النحويون فى هذا الباب :

● يمتنع تقديم حرف العطف والمعطوف على المعطوف عليه[١] ، قال أبوعلى الفارسى : " الواو فى العطف للاجتماع ، ولا يجوز تقديمها قبل المنسوق عليه ، لأنك إذا قلت : قام وزيد عمرو ، فقدّمت زيداً ، والفعل إنما سبيله أن يعمل فى أول اسم يخلص إليه ، و (زيد) قد حلت بينه وبين الفعل بالواو ، وإنما أدخلته فى فعل عمرو ، وكان التقدير أن العامل يأتى بعد الواو ، فإذا أنت فعلت هذا نقضت ما كنت رتبته "[٢] .

ونقض الترتيب صورة من صور نقض الغرض ــ كما تقدم ــ ، إذ الغرض من التبعية لا يتحقق إلا مع تأخير المعطوف ، فتقديمه نقض لذلك ، ومن ثم يقول ابن جنى عن (الفاء) : إن " حكمها أن تأتى رابطة ما بعدها بما قبلها ، فإذا استؤنفتْ مبتدأة فقد انتقض شرطها "[٣] .

بيد أن ابن جنى – فى موضع آخر – أجاز التقديم فى الواو وحدها على قلة ، نحو : قام وعمرو زيد ، وضربتُ وعمراً زيداً[٤] .

وتبعه ابن عصفور ، وابن مالك ، إلا أنهما اشترطا ثلاثة شروط يمتنع فيها تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وهى :

١ – أن لا يكون المعطوف مخفوضاً ، فلا تقول : مررت وعمرو بزيد ، تريد : مررت بزيد وعمرو .

٢ – أن لا يؤدى التقديم إلى وقوع حرف العطف صدراً ، فلا تقول : وعمرو زيد قائمان ، وأنت تريد : زيد وعمرو قائمان .

---

(١) انظر : الأصول فى النحو ٧٧/٢ ، وشرح المفصل ١٠٥/٨ ، والجملة العربية تأليفها وأقسامها صـ ٦٤ ، ٦٥ .
(٢) المسائل المنثورة صـ ٤٠ .
(٣) سر صناعة الإعراب ٢٦٤/١ .
(٤) انظر : الخصائص ٣٨٧/٢ .

٣ – أن لا يؤدى إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف ، فلا تقــول : إنَّ وعمراً زيداً قائمان ، تريد : إنَّ زيداً وعمراً قائمان[١] .

والذى يترجح عندى المنع ، رعاية لأصــل الــواو ، حتــى لا يُنــتقض الغرض ، ولاسيما الذين أجازوا التقديم أجازوه فى الشعر ، لا فى الكلام[٢] ، " ولو جعلنا ما جاء فى ضرورات الشعر أصولاً لزال الكلام عن جهته "[٣] .

(١) انظر : المقرب صـــ ٢٥٦ ، وشرح الجمل ٢٤٥/١ ، وشرح الكافيــة الشــافية ١٢٦٨/٢ ، ١٢٦٩ .
(٢) انظر : شرح الكافية ٣٨/٢ ، والارتشاف ٦٦٢/٢ .
(٣) الأصول فى النحو ٢٢٦/٢ .

الفصل الثانى
مواطن نقض الغرض على المستويات الأخرى

- المبحث الأول : مواطن نقض الغرض على مستوى الأفعال (عوامل ، ونواسخ) .
- المبحث الثانى : مواطن نقض الغرض على مستوى الأساليب .
- المبحث الثالث:مواطن نقض الغرض على مستوى تصريف الأسماء .

المبحث الأول

مواطن نقض الغرض على مستوى الأفعال (عوامل ، ونواسخ)

الفعل

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فيه :

● تنوين الفعل : يمتنع تنوين الفعل لنقضه الغرض من وجهين :

الأول : أن الفعل ثقيل وكانت نتيجة هذا الثقل امتناع دخول التنوين عليه ، لأنه (التنوين) " علامة للأمكن عندهم و الأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون " [١] ، كما نتج عن ثقل الفعل أيضا أن لحقه الحذف والجزم بالسكون ، فلما كان موضعاً للنقص منه لم يلِقْ به التنوين ، لأنه زيادة فيه[٢] .

الثانى : أن التنوين مؤذن بالتمام ، والفعل محتاج إلى الفاعل ، إذ" الدلالة لا تُفهم إلا من هذا البناء المركب من الفعل والفاعل "[٣] ولذا فإن احتياج الفعل الدلالي إلي الفاعل والمفعول يجعله كأنه مركب منهما ، حتي لا يستغني عنهما [٤]، " ولما كان من الحاجة إليه من بعده على هذه الحال ، لم يلِقْ به التنوين اللاحق للإذان بالتكامل والتمام ، فالحالان إذاً كما ترى ضدّان "[٥] .

● تعريف الفعل : يمتنع تعريف الفعل لنقضه الغرض الذى وُضع من أجله ، " وذلك أنه إنما الغرض فيه إفادته ، فلا بد من أن يكون منكوراً لا يسوغ تعريفه ، لأنه لو كان معرفة لما كان مستفاداً ؛ لأن المعروف قد غَنِىَ بتعريفه عن اجتلابه ليُفاد من جملة الكلام ، ولذلك قال أصحابنا : اعلم أن حكم الجزء المستفاد من الجملة أن يكون منكوراً ،والمفاد هو الفعل لا الفاعل ...فلما كان كذلك لم يجز تعريف ما وَضْعه على التنكير ، ألا تراه يجرى وصفاً على النكرة ، وذلك نحو : مررتُ برجل يقرأ ، فهذا كقولك : قارئ ، ولو كان معرفة لاستحال جريه وصفاً على النكرة "[٦] .

---

(١) الكتاب ٢٢/١
(٢) انظر : الخصائص ٢٤٣/٣ .
(٣) ظاهرة التخفيف فى النحو العربى صـ ٤٦ .
(٤) انظر شرح المفصل ٥٧/١
(٥) الخصائص ٢٤٣/٣ .
(٦) الخصائص ٢٣٦/٣ .

وهذا يُفهم منه أن تعريف الفعل فيه نقض لإفادته من قِبل أنه موضوع للخبر ، وهو لابد أن يكون نكرة ، لأنه الجزء المستفاد ، ولو كان الفعل معرفة لانتفت الفائدة التى يرجوها المخاطب من الكلام ، وذلك " لأن حدّ الكلام أن تبتدئ بالاسم الذى يعرفه المخاطب ، كما تعرفه أنت ثم تأتى بالخبر الذى لا يعلمه ليستفيده " على حد تعبير ابن يعيش(١) .

● الإضافة إلى الفعل : كذلك تمتنع الإضافة إلى الأفعال ، لأن الإضافة فى كلا ضَرْبَيْها تحدث تخصيصاً ، والغرض من صياغة الفعل خلاف ذلك ، فتصير الإضافة إلى الفعل نقضاً لهذا الغرض(٢) ، وهذا ما قرره ابن يعيش بقوله : " أن الإضافة ينبغى بها تعريف المضاف ، وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه فى نفسه ، والأفعال لا تكون إلا نكرات ، ولا يكون شئ منها أخص من شئ ، فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها "(٣) .

● نصب المضارع بعد فاء السببية فى جواب اسم الفعل : أسماء الأفعال – كما نعلم – تحمل دلالة الفعل بشكل أكثر مبالغة ، إذ كان الغرض منها الإيجاز والاختصار والمبالغة فى أداء المعنى ، ووجه الإيجاز والاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والمثنى والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة لا تتغير ، فنحن نقول فى الأمر للواحد : صه يا زيد ، وللواحدة : صه يا هند ، وللاثنين : صه يا زيدان ، وللاثنتين : صه يا هندان ، وللجمع : صه يا زيدون ، وصه يا هندات ، ولو جئنا بالفعل لالتصق بكل واحد منها ضمير المأمور والمنهىّ ، فكنت تقول : اسكت ، واسكتا ، واسكتوا ... إلخ(٤) ، أما المبالغة فيشير إليها ابن ابن يعيش بقوله : " إن قولنا : (صه) أبلغ فى المعنى من : اسكت "(٥) ، ويبدو أن هذه المبالغة تأتى من العدول بوضعها عن معهود حالها ، حيث " إنهم أبعدوا

---

(١) انظر : شرح المفصل ٨٥/١ (بتصرف) والأشباه والنظائر فى النحو ٩٤/١ ، ٩٥ .
(٢) انظر : المسائل العسكرية صـ ١٥٤ .
(٣) شرح المفصل ١٦/٣ .
(٤) انظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ٤٥٥/١ ، وظاهرة التخفيف فى النحو العربى صـ ٣٥٥ ، ٣٥٦ .
(٥) شرح المفصل ٢٥/٤ .

أحوالها من أحوال الفعل المسمّى بها ، وتناسوا تصريفه ، لتناسيهم حروفه "[١] ، وهذا ينطبق على (صه) وعلى غيرها من أسماء الأفعال من حيث المبالغة فى الدلالة ، والإيجاز والاختصار .

ومن ثم منع النحويون أن يُنصب المضارع بـ (أن) مضمرة بعد فاء السببية فى جواب اسم الفعل ، فلا يقال : صهْ فتسلمَ ، ولا : مَهْ فتستريحَ ، لأن النصب على تصور معنى المصدر ، و (صه) ونحوه لا يدل على مصدر ، لعدم اشتقاقه[٢] ، فلا يصح النصب على معنى : ليكن منك سكوت فتسلمَ ، لأن فيه نقضاً للغرض الذى عُدِل وضْعها لأجله ، " من قِبل أن (صه) لفظ قد انصُرِف إليه عن لفظ الفعل الذى هو : اسكت ، وتُرِك له ، ورُفِض من أجله ، فلو ذهبت تعاوده، وتتصوره ، أو تتصور مصدره ، لكانت تلك معاودة له ، ورجوعاً إليه بعد الإبعاد عنه، والتحامى للفظ به، فكان ذلك يكون كإدغام الملحق، لما فيه من نقض الغرض ... فلما تناءى عن الفعل هذا التنائى، وتنوسِيتْ أغراضه فيه هذا التناسى، لم يجز فيما بعد أن تُراجَع أحكامه، وقد دَرَستْ معارفه وأعلامُه "[٣].

ولهذا أجاز النحويون أن ينجزم المضارع فى جواب أسماء الأفعال ، فيقال : صه تسلمْ ، ومه تسترحْ ، لأن الجزم لا يُفتقر معه إلى تصور معنى المصدر ، الذى يُنتقض لأجله الغرض ، ولذلك قال ابن هشام : " ما أحرى هذا القول بأن يكون صواباً "[٤] .

---

(١) الخصائص ٣/٤٩ .
(٢) انظر : التصريح ٢/٢٤٣ .
(٣) الخصائص ٣/٥٠ .
(٤) شرح شذور الذهب صـ ٣٩٥ .

كان وأخواتها

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● وقوع أخبار هذه الأفعال جُمَلاً طلبية : يمتنع إيقاع خبر هذه الأفعال جملة طلبية ، فلا يقال: كان زيد هل ضربته ؟ ولا : أصبح زيد لعله قائم ، ولا : أصبح زيد اضربه ، لمناقضة معناها هذه الأفعال[١] ، وقد فسَّر نجم الأئمة الرضى هذا التناقض بقوله : " فلو كانت أخبارها طلبية ، لم تخلُ هى من أن تكون خبرية أو طلبية ، فإن كانت خبرية ، تناقض الكلام ، لأن هذه الأفعال لكونها صفة لمصدر خبرها ، تدل على أن المصدر مخبَر عنه بالحصول فى أحد الأزمنة الثلاثة ، والطلب فى الخبر يدل على أنه غير محكوم عليه بالحصول فى أحدها فيتناقض ، وبعبارة أخرى : مصدر الخبر فى جميعها فاعل للفعل الناقص ، فلو قلت : كان زيد هل ضرب غلامَه ؟ كان ضرْبُه لغلامه مخبراً عنه بـ (كان) ثابتاً عند المتكلم ، مسؤولاً عنه بـ (هل) غيَر ثابت عنده ، وهو تناقض "[٢] .

● دخول (إلا) على أخبار (زال) وأخواتها : من المعلوم أن (زال) وأخواتها تفيد معنى الإيجاب ، وإن كان فى أولها حرف نفى[٣] ، " وذلك أن هذه الأفعال معناها النفى ، فـ (زال ، وبرح ، وانفك ، وفتئ) كلها معناها خلاف الثبات ، ألا ترى أن معنى زال برح ، فإذا دخل حرف النفى نفى البراح ، فعاد إلى الثبات وخلاف الزوال ، فإذا قلت : ما زال زيد قائماً ، فهو كلام معناه الإثبات ، أى : هو قائم ، وقيامه استمرّ فيما مضى من الزمان "[٤] .

وهذا يعنى أن تحقيق هذا الغرض (إثبات الخبر واستمراره) مرهون بدخول حرف النفى عليها ، لأن نفى النفى إثبات ، واستعمالها مجردة منه تنافى هذا الغرض[٥] .

---

(١) انظر : شرح الجمل ٣٧٩/١ .
(٢) شرح الكافية ٢٠١/٤ .
(٣) انظر : الكتاب ١٥٠/١ ، ٣٧٢/٢ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ١٧٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٤/١ ، وشرح الكافية ١٩٤/٤ ، والتصريح ١٨٩/١ .
(٤) شرح المفصل ١٠٦/٧ ، وانظر : ١٠٩/٧ .
(٥) انظر : شرح الكافية ١٨١/٤ .

ولأجل تحقيق هذا الغرض منع النحويون دخول (إلا) على أخبارها ، فلا يقال : ما زال زيد إلا قائماً ، لأن معنى (ما زال) ثبت ، لأن نفى النفى إثبات ، فيكون المعنى : ثبت زيد على جميع الصفات إلا على القيام ، وهذا نقض للغرض من قِبل أن (إلا) تفيد نقض معنى النفى وإبطاله [١]، وهذا ما قرره الزجاجى بقوله: "ولو قلت: ما انفك زيد إلا عالماً، وما زال عبد الله إلا شاخصاً، كان خَلْطاً من الكلام ، لأنك توجب بقولك (ما انفك) الخبَر ، وتنفيه بـ (إلا) فتصير نافياً مُثبتاً للخبر فى حال واحدة ، وذلك مُحال "[٢] .

ولهذا خُطِّئ ذو الرمة فى قوله :

حَـــراجيجُ مـــا تَنْفَـــكُ إلا مناخَـــةً على الخَسْـفِ أو نرمـى بهـا بَلَـداً قَفْـرا[٣]

لأنه أدخل (إلا) بعد (ما تنفك) فأحدث تناقضاً ، لأن (انفك) فيها معنى النفى ، وقد دخلت عليه (ما) التى للنفى، فصار الكلام إيجاباً ، وبإدخال (إلا) عاد الكلام نفياً ، لأنها توجب إبطال معنى النفى بـ (ما)[٤] .

● حذف خبر (كان) : منع سيبويه وبعض النحويين حذف خبر (كان)، وعللوا المنع بأنه صار كالعوض من الحدث ، والفائدة منوطة به فلا يجوز حذفه[٥] .

فإن الغرض من نسبة الأفعال للذات أحداثها[٦]، ولما كانت (كان) وأخواتها وأخواتها لا تدل على الحدث، ألزموها الخبر عوضاً عن دلالتها على الحدث[٧]، ومن هنا لم يجز حذف خبرها، لأنه لو انحذف لكان نقضاً للغرض الذى جئ به من أجله[٨].

---

(١) انظر : الخصائص ٢٤٤/٣ ، ٤٦٦/٢ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ٣٩٩/١ ، ٤٠٠ ، ٧٠٦/٢ ، وأسرار العربية صـ ١٣٨ ، والإنصاف ١٥٦/١ .
(٢) الجمل فى النحو صـ ٤٨ .
(٣) البيت من الطويل فى ديوان ذى الرمة صـ ١٤١٩ ، والكتاب ٤٨/٣ ، وشرح الكافية ١٩٥/٤ ، وخزانة الأدب ٢٤٧/٩ .
(٤) انظر : أسرار العربية صـ ١٣٨ .
(٥) انظر : الكتاب ٤٥/١ ، وشرح المفصل ٩٧/٧ ، وشرح الجمل ٤١٩/١ ، والنواسخ فى كتاب سيبويه صـ ٤٢ .
(٦) انظر : حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ٢٤٣/٢ .
(٧) انظر : أسرار العربية صـ ١٣١ ، ومغنى اللبيب ٦٩٩/٢ .
(٨) انظر : الأشباه والنظائر فى النحو ٣٣٠/١ .

أفعال المقاربة

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● دخول (أنْ) على خبر (كاد) : منع النحويون دخول (أن) على خبر (كاد)[١] ، قال سيبويه : " وكدتُ أن أفعل ، لا يجوز إلا فى الشعر "[٢] ، وعلل ابن يعيش ذلك بتناقض الغرض ، إذ قال : " وجُرّد ذلك الفعل (أى : كاد) من (أن) لأنهم أرادوا قرب وقوعه فى الحال ، و (أن) تصرف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين"[٣].

إنّ وأخواتها

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● دخول لام الابتداء فى خبر (لكنّ) : المشهور لدى النحويين أن (لكن) تفيد معنى الاستدراك الذى فسِّر بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها ، ولكى يتحقق هذا المعنى لابد أن يتقدم عليها كلام ، يكون نقيضاً لما بعدها ، نحو : هذا متحرك لكن هذا ساكن ، أو ضدّاً له ، نحو : ما هذا أبيض لكنه أسود[٤]، ولهذا منع البصريون من دخول لام الابتداء فى خبرها[٥] ، لأن الاستدراك بهذا المعنى لا يناسب (اللام) التى تفيد معنى التوكيد والتحقيق[٦] ، ولو أن متكلماً تجشم دخولها فى خبر (لكن) فقال مثلاً : ما قام زيد لكنّ عمراً لقائم ، لأدى ذلك إلى نقض غرض الاستدراك وأصبح التوكيد عديم الجدوى ، لافائدة من ورائه ، لأن الكلام المتقدم مبنيّ علي الاستدراك ، والتوكيد لابد أن يكون على وفق المؤكَّد[٧] ، وهذا تناقض يرفضه النظام اللغوى الذى سعى إلى

---

(١) انظر : شرح الجمل ١٧٦/٢ ، ١٧٧ ، وأسرار العربية صـ ١٢٧ ، ١٢٨ ، ومعانى النحو د. فاضل السامرائى ٢٩٦/١ .
(٢) الكتاب ١٢/٣ .
(٣) شرح المفصل ١١٩/٧ .
(٤) انظر : مغنى اللبيب ٣٢٠/١ ، والتصريح ٢١١/١ ، ٢١٢ .
(٥) انظر : المقتضب ٣٤٤/٢ – ٣٤٦ ، والأصول فى النحو ٢٣١/١ ، والإنصاف ٢٠٩/١ .
(٦) انظر : شرح الألفية لابن الناظم صـ ١٧٠ ، وشرح الكافية ٣٧٢/٤ ، ٣٨٢ .
(٧) انظر : شرح المفصل ٦٤/٨ .

بناء الكلام على الانسجام والتناسب ، يقول ابن الحاجب مقرِّراً هذا المعنى : " إنما ضعُف إدخال اللام فى (لكن) لأن (لكن) متعلقة بما قبلها ، واللام منقطعة ، فلو دخلت اللام لأشعر نقيضتين متغايرتين "[١] .

أمَّا ما ورد عن الكوفيين من أنهم جوّزوا دخول (اللام) فى خبر (لكن) استدلالاً بقول الشاعر : ولكنَّنى مِن حُبِّها لَعَميدُ[٢] ، فقد رُدّ عليهم بأنه شـــاذ ، لا يكاد يُعرف له نظير فى كلام العرب ، وأشعارهم ، فضلاً عن أنه لا يُعرف له قائل ، ولا تتمة ، ثم هو محمول على زيادة اللام ، أو على أن الأصل (لكن أننى) ثم حُذفت الهمزة طلباً للتخفيف ، ونون (لكن) لالتقاء الساكنين[٣] .

(١) أمالى ابن الحاجب ٦٩٤/٢ ، ٦٩٥ .
(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، وقد أورد بعض النحويين له صدر تتمة ، وهو : يلومونني فـــى حب ليلى عواذلى . والبيت فى الإنصاف ٢٠٩/١ ، وشرح المفصل ٦٤/٨ ، وشرح الكافيـــة ٣٨١/٤ ، وخزانة الأدب ١٦/١ ، ٣٦١/١٠ .
(٣) انظر : الإنصاف ٢٠٨/١ ، ٢١٤ ، ومغنى اللبيب ٣٢١/١ .

ظن وأخواتها

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● إلغاء عمل (ظن) وأخواتها مع توكيدها بالمصدر : منع النحويون أن يُلغى عمل (ظن) وأخواتها ، إذا أُكِّدت هذه الأفعال بالمصدر ، كما إذا قيل : ظننت ظناً زيداً قائماً ، والعلة فى امتناع الإلغاء مع التوكيد بالمصدر لما فيه من التناقض ، وذلك أنها لو ألغيت بأن لا تعمل فى المفعولين ، مع إعمالها فى المصدر ، لكانت عاملة وملغاة فى آنٍ واحد ، " وأيضاً فإنك من حيث تلغى لم تبنِ الكلام عليها ، ولا كان معتمد الكلام على الإتيان بها ، بل تقدّر أنه عرض لك ذكرها بعد بناء الكلام على أن لا تكون فيه ، ومن حيث تؤكد بالمصدر يكون قد جعلتها معتمداً عليها فى الكلام ، إذ لا يؤكد من الكلام إلا موضع الاعتماد والفائدة "[١] .

وكما يمتنع إلغاء هذه الأفعال إذا أكّدت بالمصدر ، فكذلك يمتنع تأكيدها بالمصدر إذا أُلغيت ، فلا يقال : زيد ظننتُ ظناً منطلقٌ[٢] ، لأن التوكيد دليل الاعتناء بالفعل ، والإلغاء يناقض ذلك[٣] ، وقد أشار الرضى إلى هذا التناقض بقوله : " وتوكيد الملغى بمصدر قبيح ، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل ، والإلغاء ظاهر فى ترك الاعتناء به ، فبينهما شبه التنافى "[٤] .

---

(١) شرح الجمل ٣١٦/١ .
(٢) انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٥٠١/١ ، وشرح التسهيل ٨٧/٢ ، والكافى ٩٥٦/٣ ، والهمع ٢٣١/٢ .
(٣) انظر : معانى النحو ٣١/٢ .
(٤) شرح الكافية ١٥٨/٤ .

المبحث الثانى
مواطن نقض الغرض على مستوى الأساليب
التعجب

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● إعراب (ما) التعجبية اسماً موصولاً بمعنى (الذى) : التعجب من مواضع الإبهام ، والبعد من الوضوح والبيان[١] ، ولهذا يقع " مما لا يُعرف سببه ، فأما ما عُرف سببه فليس من شأن الناس أن يتعجبوا منه ، فكلما أُبهم السبب كان أفخم ، وفى النفوس أعظم "[٢] ، ولذا خصوه بـ (ما) دون غيرها من الأسماء ، لأنها فى غاية الإبهام ، إذ الشئ إذا أُبهم ، كان أفخم لمعناه ، وكانت النفس متشوقة إليه لاحتماله أموراً [٣] .

واتساقاً مع هذا المعنى أوجب جمهور النحويين أن تكون (ما) فى قولك : ما أحسن زيداً ، اسماً تامّاً مجرداً من معنى الصلة والصفة ، مقدرة بكلمة (شئ) ، على معنى : شئٌ حَسُن زيداً ، أى : جعله حسناً " كأنك لما شاهدت فى زيد حُسْناً متناهياً ، قلت بشئ حسّنه ، قاصداً الإخبار بأنك مشاهِد الجمال الكامل ، إلا أنك لا تعرف سببه ، وإنما تعرف أن شيئاً أحدثه أو أوجبه "[٤] .

ولم يشذ عن هذا إلا الأخفش الذى استبعد أن تكون (ما) اسماً تاماً غير موصول ولا موصوف ، فرأى – وهو المشهور من مذهبه – أنها اسم موصول بمعنى (الذى) مبتدأ ، وما بعدها من قولك : (أحسن زيداً) صلة ، والخبر محذوف ، أى : الذى أحسنَ زيداً شئٌ[٥] ، ووافقه على هذا جماعة من الكوفيين ، واحتجوا بأن (ما) لو كانت بمعنى (شئ) لكانت تامة بنفسها

---

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ٣٧٣/١ .
(٢) الأصول فى النحو ١٠٢/١ .
(٣) انظر : أسرار العربية صـ ١١٥ ، وشرح المفصل ١٤٣/٧ .
(٤) المقتصد فى شرح الإيضاح ٣٧٤/١ .
(٥) انظر : رأى الأخفش هذا فى : شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٥٧ ، وشرح الكافية ٢٣٣/٤ ، ومغنى اللبيب ٣٢٧/١ ، والتصريح ٨٧/٢ .

مستغنية عن بيان ، وذلك غير جائز ، لأنها فى غاية الإبهام ، والإبهام يقتضى الإيضاح[١] .

وقد أنكر الجمهور هذا المذهب لأمور عدة :

- ما ذُكر سلفاً من أن باب التعجب من مواضع الإبهام ، ولذلك خصوه بـ (ما) لأنها أشد إبهاماً من غيرها ، وكونها بمعنى (الذى) تتضح بصلتها ، وهذا يناقض الغرض من التعجب[٢] ، يقول ابن يعيش : " إن باب التعجب باب إبهام ، والصلة موضحة للموصول ، ففيه نقض لما اعتزموه فى باب التعجب من إرادة الإبهام "[٣] .

- أن جعْلها بمعنى (الذى) ثم تفسيره بكلمة (شئ) لا يتحقق به إيضاح لـ (ما) لأن (شئ) أنكر النكرات[٤] ، فلا فرق بين أن يقال : شئ أحسن زيداً ، وبين : الذى أحسن زيداً شئ ، فى حقيقة الإبهام ، بل الأول أوضح ، " لأنك بدأتَ بالشئ الواضح ثم أتيتَ بما يُبْهِمُه "[٥] .

- أنه (الأخفش) يعتقد أن الخبر محذوف ، وهذا غير سائغ ، لأنه لا يوجد فى الكلام ما يدل عليه[٦] ، فإن وجود الدليل على المحذوف شرط مجسّد فى منهج النحويين لكى يتم الحذف ، فليس الحذف فى اللغة أمراً متروكاً للناطق أو النحوى ، بل إنه قائم على أركان ثابتة ، حتى لا تصبح اللغة فوضى لا نظام لها ، " فالعرب كانوا يتخففون ما وجدوا السبيل ، ويحذفون الكلمة إذا فُهمت ، والجملة إذا ظهر الدليل عليها ، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها "[٧] ، لهذا رُوعى أن يكون المعنى واضحاً بعد حذف ما يُحذف ، بحيث يكون حذف الكلمة فى الجملة قائماً فى الذهن ، وخاصة إذا كان عنصراً رئيساً كالخبر[٨] .

---

(١) انظر : التبيين صـ ٢٨٤ ، وشرح المفصل ١٤٩/٧ .
(٢) انظر : التبيين صـ ٢٨٣ .
(٣) شرح المفصل ١٤٩/٧ .
(٤) انظر : التصريح ٩٣/١ .
(٥) التبيين عن مذاهب النحويين صـ ٢٨٤ .
(٦) انظر : المقتضب ١٧٧/٤ ، والأصول فى النحو ١٠٠/١ ، وشرح المفصل ١٤٩/٧ .
(٧) إحياء النحو صـ ٥٠ .
(٨) انظر : ظاهرة التخفيف فى النحو العربى صـ ٢١٨ .

- أن من شرط الخبر أن يكون مفيداً ، والذى يقدره (الأخفش) نكرة غير مفيدة ، وهو كلمة (شئ) فهذا التقدير لا يستفيد منه السامع فائدة[١] ، لأنه من المعلوم البيّن أن الذى أحسنه شئ ، وبهذا يكون قد أضمر ما هو معلوم لا فائدة فيه[٢] ، مما يناقض الغرض فى التعجب من الإخبار عن الشئ المجهول[٣] .

● حذف الباء فى فعل التعجب : إن حقيقة (أَفْعِل بـه) - كما يرى جمهور البصريين - أمر صورة ، خبر معنى ، فهو فى الأصل ليس بفعل أمر ، إذ لا معنى للأمر فى التعجب ، وإنما هو فعل ماض على صيغة (أفعَلَ) بمعنى : صار ذا كذا ، فأصل قولك : أحسن بزيد : أحسنَ زيدٌ ، أى : صار ذا حسن ، ثم غُيِّرت صيغته من الماضى إلى صيغة الأمر ، للدلالة على معنى التعجب ، مع بقاء المعنى الخبرى ، لأن فى الأمر ضرْباً من المبالغة فى المدح يناسب معنى التعجب ، فقيل : أحسِنْ زيدٌ ، فقبح إسناد بنية الأمر إلى الاسم الظاهر ، لأن بنية الأمر لا ترفع الاسم الظاهر ، فزيدت الباء فى الفاعل صوناً للفظ عما هو قبيح غير جائز[٤]، ولهذا " لا يجوز حذفها فى التعجب ، لئلا يبطل معنى التعجب "[٥] ، فهى فهى بخلاف زيادة الباء فى فاعل الفعل الماضى ، نحو قوله تعالى : (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)[٦] ، فإنه يجوز حذفها لعدم القبح[٧] .

● التعجب من النكرة المحضة : ومن المواضع التى تمتنع لنقض غرض المتكلم وقصده أن يُتعجب من النكرة المحضة ، لعدم حصول الفائدة لدى المخاطب ، وحينئذ ينتقض الغرض ، ويفسد القصد المعقود عليه الكلام ، ذلك أن الغرض من التعجب إظهار انفعال ما ، وهذا لن يتحقق إلا من معلوم عند السامع ، ومن ثم امتنع أن يقال : ما أحسن رجلاً ، لأن كلمة (رجلاً) نكرة مبهمة لا تدل على واحد بعينه ، بل تشمل كل ما يقع تحت هذا الجنس ، ولا يُستفاد معنى التعجب من

---

(١) انظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ١٩٦/١ .
(٢) انظر : التبيين صـ ٢٨٣ ، وشرح المفصل ١٤٩/٧ .
(٣) انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٣٧٦/١ .
(٤) انظر : أسرار العربية صـ ١٢٢ ، ١٢٣ ، والكافى ٧٢٥/٣ ، ومغنى اللبيب ١٢٤/١ .
(٥) اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٠٣/١ .
(٦) من الآية ٤٣ من سورة الرعد .
(٧) انظر : مغنى اللبيب ١٢٤/١ ، والتصريح ٨٨/٢ .

كل ما يقع تحت هذا الجنس ، لانتفاء ذلك عقلاً ، وحصول الفائدة من أهم ما يسعى المتكلم إلى تحقيقه للسامع ، فمتى زالت (الفائدة) صار الكلام ركاماً من الألفاظ ، وضرباً من العبث واللغو لا يصلح به التفاهم ، ولا خير فى إيراده.

من أجل ذلك أوجب النحويون كون المتعجب منه مختصاً ، واختصاصه إما بأن يكون معرفة ، نحو : ما أحسن زيداً ، أو نكرة مختصة بوصف أو بإضافة ، نحو : ما أسعد رجلاً اتقى الله ، وما أحسن غلام زيد[١] .

ومن هذا المنطلق منع النحويون حذف المتعجب منه لغير دليل ، " لعرائه إذ ذاك عن الفائدة ، لو قلت : ما أحسن ، وما أجمل ! لم يكن كلاماً ، لأن معناه أن شيئاً صيّر الحسن واقعاً على مجهول ، وهذا ما لا يُنكر وجوده ، ولا يفيد التحدث به "[٢] .

فإن دل عليه دليل ، جاز حذفه ، كما إذا قيل : لقيت زيداً وما أحسن ، أى : وما أحسن زيداً ، فحُذف لدلالة المذكور عليه[٣] .

وبهذا يتضح أن فهم النص مرتبط بتوجيه غرض المتكلم ، ومراعاة حال المخاطب ، فإن التعجب من مبهم لا تُتوخَّى منه الفائدة ، وبالتالى ينسحب ذلك إلى نقض غرض المتكلم فى التعبير عن موقفه الانفعالى تجاه شئ ما ، ومن ثم لا يمكن إيصاله إلى السامع على الهيئة التى تلائم ذلك الغرض .

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٦/٣ ، والتصريح ٨٩/٢ .
(٢) شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٥٩ .
(٣) انظر : شرح الكافية ٢٣٦/٤ .

أفعل التفضيل

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● إلحاق (مِن) بأفعل التفضيل المقترن بـ (ال) : من الأصول النحوية المقررة أنه يمتنع اجتماع (مِن) الجارة للمفضول عليه مع حرف التعريف (ال) فى (أفعل) التفضيل[١] ، لأن (ال) تفيد من التعريف أكثر مما تفيده (مِن) الجارة من التخصيص ، ولأجل ذلك امتنع الجمع بينهما ، لما يؤدى إليه من نقض للغرض الذى جئ بـ (ال) لأجله .

فإذا قلت : زيد أفضل من عمرو ، دلّ هذا على فضْل (زيد) على (عمرو) فقط ، أما إذا قلت : زيد الأفضل ، فقد دخل فيه عمرو وغيره ، ذلك أن " (مِن) تقتضى تفضيله على المجرور بها لا غير ، واللام تقتضى تفضيله عليه وعلى غيره "[٢] .

ومن ثم يقول ابن يعيش : " فلما كانت (مِن) للتخصيص ، واللام إذا دخلت عليه استوعبت من التعريف أكثر مما تفيده (مِن) التخصيص ، كرهوا الجمع بينهما ، فيكون نقضاً لغرضهم وتراجعاً عمّا حكموا به من قوة التعريف إلى ما هو دونه "[٣] .

وهو ما سبقه إليه ابن جنى بقوله : " ومن ذلك امتناعهم من إلحاق (مِن) بـ (أفعل) إذا عرَّفته باللام ؛ نحو : الأحسن منه ، والأطول منه ، وذلك أن (مِن) – لعمرى – تكسب ما يتصل به : من أفعل هذا تخصيصاً ما ؛ ألا تراك لو قلت : دخلت البصرة ، فرأيت أفضل من ابن سيرين ، لم يسبق الوهم إلا إلى الحسن – رضى الله عنه – فبـ (مِن) ما صحَّت لك هذه الفائدة ، وإذا قلت : الأحسن أو الأفضل أو نحو ذلك ، فقد استوعبت اللامُ من التعريف أكثر مما تفيده (مِن) من حصّتها من التخصيص ، فكرهوا أن يتراجعوا بعد ما حكموا به

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٥٧/٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٨١ ، والارتشاف ٢٢٠/٣ ، وحاشية الصبان ٤٥/٣ .
(٢) شرح المفصل ١٠٤/٦ .
(٣) المصدر نفسه ٩٥/٦ .

من قوة التعريف إلى الاعتراف بضعفه ، إذا هم أتبعوه (مِن) الدالة على حاجته إليها ، وإلى قدر ما تفيده من التخصيص المفاد منه "[١] .

ثم اعترض عقب ذلك على الجاحظ الذى خالف فى هذا المنع ، استدلالاً بقول الأعشى :

وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ منهم حَصىً وإنَّما العِزَّةُ للكاثِرِ[٢]

حيث ظنَّ أن فى ذلك نقضاً لمَا أصَّله النحويون من امتناع الجمع بين (ال) و (مِن) مع أفعل التفضيل ، وقد وجّه ابن جنى هذا البيت بـ " أن (مِن) هذه ليست هى التى تصحب (أفعل) هذا لتخصيصه ، فيكون ما رامه أبوعثمان من جمْعها مع لام التعريف ، وذلك لأنها إنما هى حال من تاء (لستُ) كقولك : لستُ منهم بالكثير مالاً ، وما أنت منهم بالحسن وجهاً ، أى : لست من بينهم وفى جملتهم بهذه الصفة "[٣] .

وكما يمتنع اجتماع (مِن) مع حرف التعريف لنقض الغرض ، يمتنع كذلك حذفهما معاً للغرض نفسه ، وهذا ما قرره ابن يعيش بقوله : " فلما لم يجز الجمع بين اللام و (مِن) لما ذكرناه ، عاقبوا بينهما ، فإذا وُجد أحدهما سقط الآخر ، ولم يجز أن يسقطا معاً ، لئلا يذهب ذلك القدر من التخصيص المفاد من (مِن) والتعريف المفاد من الألف واللام ، لا يقال : زيد الأفضل من عمرو ، ولا : الأحسن من خالد ، ولا يقال : زيد أفضل "[٤] .

---

(١) الخصائص ٢٣٦/٣ ، ٢٣٧ .
(٢) البيت من السريع ، فى ديوان الأعشى صـ ١٩٣ ، وشرح الكافية ٥١٩/٣ ، والتصريح ١٠٤/٢ .
(٣) الخصائص ٢٣٧/٣ ، وانظر : ١٨٦/١ ، ١٨٧ ، ومغنى اللبيب ٦٥٦/٢ .
(٤) شرح المفصل ٩٥/٦ .

القسم

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● حذف المقسم عليه وإبقاء القسم : فمن المعلوم أن الغرض من القسم توكيد الكلام الذى بعده من إثبات أو نفى[١] ، كقولك : واللهِ لأقومنَّ ، وباللهِ لا أقومنَّ ، فقد أكدتّ خبرك ، لتزيل الشك عن المخاطب[٢] ، فـ " لو قلت : واللهِ ، وسكت ، أو: بالله ، ووقفت لم يكن لذلك معنى حتى تقسم على أمر من الأمور "[٣] .

وهذا يعنى أنه يمتنع حذف المقسم عليه وإبقاء القسم ، لأن الغرض توكيد المقسم عليه بالقسم ، فيستحيل أن يؤتى بالموكِّد ويحذف المؤكَّد ، لأنه نقض للغرض[٤] .

---

(١) انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٨٦٢/٢ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ٣٧٤/١ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز صـ ٤٧٤ .
(٢) انظر : شرح المفصل ٩٠/٩ .
(٣) الأصول فى النحو ٤٣١/١ .
(٤) انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٦٠٩/١ ، ٦١١،والأشباه والنظائر فى النحو ٣٣٠/١ .

نعم وبئس

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● تعريف التمييز المفسِّر لفاعل (نعم ، وبئس) : من المقرر لدى النحويين أن يكون فاعل (نعم ، وبئس) اسم جنس معرفاً بـ (ال) ، كما إذا قيل : نعم الرجل زيد ، حتى يتطابق الفاعل مع معناهما من الدلالة على المبالغة فى المدح والذم ، ذلك أن الجنس يدل على أن كل فضيلة وكل رذيلة افترقت فيه ، هى مجتمعة فى المخصوص بالمدح أو الذم(١) ، يقول ابن الخشاب :

" لما قصدت مدح زيد فى قولك : نعم الرجل زيد ، وأردت المبالغة فى مدحه، مدحت جنسه كله ، وأبهمت ذكره ، وطويته فيه ، ثم اختصصته من بعد ذلك بالذكر وعيَّنته "(٢) .

على أن إضمار الفاعل – هنا – أبلغ فى المدح من ذكره ، " لأن العرب متى عظَّمتْ شيئاً أبهمتْه ثم فسرتْه ، فقولهم : نعم رجلاً زيدٌ ، أمدح من قولهم : نعم الرجل زيدٌ"(٣)، والفائدة فى هذا الإضمار – كما يقول النحويون – فائدتان : إحداهما : التوسع فى اللغة، والأخرى طلب التخفيف ، لأنهم يتوخون الإيجاز والاختصار فى كلامهم، وهذا يحصل بأن يتم تفسيره بنكرة منصوبة على التمييز ، إذ النكرة أخف من المعرفة(٤).

فنحن إذا قلنا: نعم رجلاً زيدٌ ، فإن أصله : نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ ، ثم أضمر الفاعل (الرجل) استغناء عنه بما يفسره، وهو النكرة المنصوبة على التمييز (رجلاً)، لأن التمييز – كما نعلم – لا يكون إلا نكرة ، ولهذا امتنع تعريف هذا المفسِّر ، لأنه لو قيل : نعم الرجلَ زيدٌ ، " بالنصب لكان نقضاً للغرض ، ... لأنهم أضمروا الفاعل قصداً للاختصار ، إذ كان (نعم رجلاً) يدل على الجنس الذى فُضّل عليه "(٥) .

---

(١) انظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ١٨٣/١ ، ١٨٤ .
(٢) المرتجل فى شرح الجمل ١٤٠/١ .
(٣) الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٦٨٦/٣ .
(٤) انظر : أسرار العربية صـ ١٠٩ ، وشرح المفصل ١٣١/٧ .
(٥) المقتصد فى شرح الإيضاح ٣٦٤/١ .

وهذا يعنى أن التمييز الذى يتحقق به الغرض لابد أن يكون نكرة ، لأن تعريفه يكسبه شيئاً من التخصيص ، وحينئذ تتناقض دلالته مع دلالة الفاعل المضمر على الجنس والشمول ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن تعريف التمييز – على مخالفته للأصول النحوية – يتناقض مع غرضهم فى إضمار الفاعل من المبالغة وإرادة الاختصار ، لأنهم لو كانوا يريدون التعريف ، لأظهروا الفاعل ، وأتوا به مرفوعاً على الأصل ، وقالوا : نعم الرجلُ زيدٌ ، وكفوا أنفسهم مؤونة الإضمار ، ولكنهم أرادوا أن يكون الكلام أكثر مبالغة فى المدح ، فبنوه على الاتساع بإضمار الفاعل ، و " ليس الاتساع فى كلام العرب بالذى يغيّر المعنى وينقضه "[(١)] .

ولهذا امتنع لدى أئمة النحويين : سيبويه ، والسيرافى ، وابن السراج ، وابن جنى ، الجمع بين التمييز ، والفاعل الظاهر فى (نعم ، وبئس) فلا يقال : نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ ، واستظهر المنع ابن يعيش ، واختاره ابن هشام وجماعة[(٢)] ، واحتجوا فى ذلك بما يأتى :

- أن المقصود من التمييز والفاعل هو الدلالة على الجنس ، وأحدهما كافٍ عن الآخر .
- أن الغرض من التمييز رفع الإبهام ، فإذا ظهر الفاعل زال هذا الإبهام ، وحينئذ يصير ذكر التمييز ضائعاً ، ولا جدوى منه .
- أن الجمع بينهما ربّما أدى إلى الإيهام واللبس ، من قِبل أن نصب النكرة بعد رفع اسم الجنس بأنه فاعل مؤذن بأن الفعل فيه ضمير فاعل ، مما يُوهم بأن الفعل الواحد له فاعلان[(٣)] .

---

(١) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٦٠٣/٢ .
(٢) انظر : الكتاب ١٧٥/٢ ، وشرح كتاب سيبويه ١١/٣ ، والأصول فى النحو ١١٤/١ ، والخصائص ٣٩٦/١ ، ٣٩٧ ، وشرح المفصل ١٣٢/٧ ، والمقرب صـ ٧٢ ، والارتشاف ٢٢/٣ ، ومغنى اللبيب ٥٣٥/٢ .
(٣) انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٣٧٢/١ ، ٨٣٣/٢ ، وشرح المفصل ١٣٢/٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤/٣ ، والتصريح ٩٦/٢ .

النداء

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● نداء المضاف إلى كاف الخطاب : نصَّ على هذا المبرد بقوله : " اعلم أن إضافة المنادى إلى الكاف التى تقع على المخاطب محال ، وذلك لأنك إذا قلت : يا غلامك أقبل ، فقد نقضت مخاطبة المنادى بمخاطبتك الكاف "(١) .

وهذا يعنى أنه – والحالة هذه – سوف ينادى من ليس بمخاطب ، وهذا نقض للغرض .

الاستغاثة

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● حذف حرف النداء (يا) من المستغاث به : إن الغرض العام من (الاستغاثة) هو : " تنبيه مَن يُعين على رفع البلاء أو الشدة "(٢) ، وهذا التنبيه (طلب الإعانة) يستلزم تأكيد كون المستغاث له ممن يستحق الإقبال من أجله ، ولهذا يمتنع حذف أداة النداء مع المستغاث به ، فلا يقال : لزيد ، وأنت تريد : يا لزيد لأنه يؤدى إلى نقض الغرض وإفساده ، وهذا الغرض يتمثل فى " المبالغة فى تنبيهه (المستغاث به) بإظهار حرف التنبيه ، لكون المستغاث له أمراً مهماً "(٣) .

وكذلك يمتنع الحذف، لأن الاستغاثة موضع تكثير الصوت، إذ "المستغيث يبالغ فى رفع صوته وامتداده ، لتوهمه فى المستغاث به الغفلة والتراخى"(٤)، فلو حذفت لكان ذلك تناقضاً(٥) .

---

(١) المقتضب ٢٤٥/٤ .
(٢) جامع الدروس العربية د. مصطفى الغلاييني ١١٩/٣ .
(٣) شرح الكافية ٣٨٧/١ .
(٤) شرح المفصل ١٦/٢ .
(٥) انظر : شرح الجمل ١١٠/٢ .

الندبة

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● يمتنع ندبة الضمير : لأن ضمير الغائب يناقض الغرض وهو النداء ، لأن النداء خطاب كما هو معلوم ، وأما ضمير المتكلم فلا يُتصوّر ؛ لأن المتكلم حىّ ، والمندوب ميّت ، وأما ضمير المخاطب فقد جاز ندبته فى ضرورة الشعر(١) .

● حذف حرف النداء من المندوب : ذكر سيبويه علة منع حذف حرف النداء من المندوب بقوله : " والندبة يلزمها (يا) و (وا) ؛ لأنهم يَحْتلطون ويَدْعون ما قد فات وبعُد عنهم ، ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترنّمون فيها ، فمن ثم ألزموها المدَّ ، وألحقوا آخر الاسم المدَّ مبالغةً فى الترنُّم "(٢) .

وهذا يعنى أن حرف النداء يتعلق بتحقيق غرض تواصلىّ ، لأنهم يريدون بالندبة مذهب الترنُّم ، ومدّ الصوت وتكثيره(٣) ، إعلاماً بالمصيبة ، وتشهيراً بالمندوب ، وإظهاراً للتفجع ، والعجز عن احتمال ما به ، ولما كان المتفجع يصيبه طرَب لشدة جزعه ، فيُكثِّر الصوت ويطيله لذلك ، كان هذا تدليلاً على الغرض المراد، ولذا فحذف حرف الندبة يناقض هذا الغرض(٤) .

---

(١) انظر : شرح الجمل ١٢٨/٢ .
(٢) الكتاب ٢٣١/٢ .
(٣) انظر : شرح المفصل ١٦/٢ .
(٤) انظر : شرح الجمل ١٢٨/٢ ، وانظر : الخصائص ١٥٧/٣ .

المبحث الثالث

مواطن نقض الغرض على مستوى تصريف الأسماء

التثنية

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● تثنية الاسم المثنى : من المعلوم أن النحويين اشترطوا فيما يُراد تثنيته : أن يكون مفرداً[١] ، فلا يُثنَّى المثنى ، لأن علامة التثنية جئ بها لغرض الدلالة على التثنية ،فلو ثُنِّى المثنى مرة أخرى لكان فى ذلك نقض للغرض الذى جئ بعلامة التثنية من أجله ،وهذا ما أشار إليه ابن جنى بقوله : " لأن ما حصل فيه من عَلَم التثنية مؤذن بكونه اثنين ، وما يلحقه من عَلَم التثنية ثانياً يؤذن بكونه فى الحال الأولى مفرداً ، وهذا هو الانتقاض والانتكاث لا غير "[٢] .

الجمع

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● اجتماع علامتى التأنيث فى الاسم عند جمعه بالألف والتاء : فإذا أُريد جمع الاسم بالألف والتاء ، وكان هذا الاسم مختوماً بتاء التأنيث ، وجب حذفها اكتفاءً بتاء الجمع ، لئلا يجمع بين علامتى تأنيث ، ويجعل ما قبلها كأنه الآخر ، فيقال فى جمع : مسلمة ، وفاطمة : مسلمات ، وفاطمات[٣] ، دون تغيير سوى حذف تاء التأنيث ، ولا يقال : مسلمتات ، ولا : فاطمتات ، لأن فى ذلك نقضاً لغرض التأنيث الذى كان فى الاسم المفرد ، وهذا ما أوضحه ابن جنى بقوله :

" فلو ذهبت تلحق العلامة العلامة لنقضت الغرض، وذلك أن التاء فى (قائمة) قد أفادت تأنيثه، وحصَّلت له حكمه، فلو ذهبت تُلحقها علامة أخرى، فتقول: قائمتات، لنقضتَ ما أثبتّ من التأنيث الأول، بما تجشّمته من إلحاق عَلَم التأنيث الثانى له؛ لأن فى ذلك إيذاناً بأن الأول به لم يكن مؤنثاً، وكنت أعطيتَ اليَدَ بصحة تأنيثه لحصول ما حَصَل فيه من عَلَمه، وهذا هو النقض والبَداء البتة"[٤].

---

(١) انظر : التصريح ٦٧/١ .
(٢) الخصائص ٢٣٨/٣ .
(٣) انظر : التبيان فى تصريف الأسماء د. أحمد حسن كحيل صـ ١٣٩ .
(٤) الخصائص ٢٣٨/٣ .

● جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم: فقد منع البصريون أن يُجمع نحو: طلحة ، مما فيه تاء التأنيث بالواو والنون، وعلة امتناعه: " أن تاء التأنيث من حكم الألفاظ، والواو والنون من علامات الألفاظ أيضاً ، فلو جُمع بالواو والنون لتناقض، لأن تذكير اللفظ ضد تأنيثه "[١] .

وهذا يعنى أن نقض غرض التأنيث بإدخال الواو والنون هو الذى أدى إلى المنع هنا، لأنهما "علامتان متضادتان"[٢]، كما ينتقض الغرض بحذف تاء التأنيث، لأن ذلك إخلال من جهة أنها حرف معنى، وقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة، لأن العلمية تحصّن الاسم وتحصره من أن يُزاد فيه أو ينقص[٣] .

إذاً ... امتنعت هذه المسألة ، لأنها تتضمن نقضاً للغرض بالجمع بين نقيضَيْن ، وحذف الحرف الذى جئ به لمعنى ، والتصرّف فى العلَم بالنقص .

● تكسير الأسماء المحذوفة اللام : إذا أُريد جمع الاسم الذى حُذفت لامه ، وعُوِّض عنها تاء التأنيث فإنه يجمع جمع مؤنث سالماً ، نحو : قلة وقلات ، وثبة وثبات ، وكرة وكرات ، وسنة وسنوات ، ومائة ومئات[٤] ، لأن فى هذا الجمع محافظة على الغرض الذى قصدوه من حذف اللام وهو التخفيف ، ومن ثم يمتنع جمعها جمع تكسير ، لأنه ينتج عنه ردّ اللام المحذوفة ، فينتقض غرض التخفيف الذى قصدوه بحذفها ، هذا ما أفصح عنه ابن يعيش بقوله : " لأنها أسماء قد حذفت لاماتها لضرب من التخفيف ، وصارت تاء التأنيث كالعوض من المحذوف ، ولم يكسروها على بناء يرد المحذوف ، فيكون نقضاً للغرض وتراجعاً عما اعتزموه فيها ، فلذلك وجب جمعها بالألف والتاء "[٥] .

● جمع الصفات التى يستوى فيها المذكر والمؤنث جمع سلامة : على الرغم من أن الأصل فى الصفة أن تجمع جمع السلامة ، وأن التكسير فيها على خلاف

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين صـ ٢٢٠ .
(٢) الإنصاف ٤١/١ ، وانظر : شرح الكافية ٤٤١/٣ ، والتبيان فى تصريف الأسماء صـ ١٣٣ .
(٣) انظر : التذييل والتكميل فى شرح التسهيل لأبى حيان ٣١٣/١ .
(٤) انظر : التبيان فى تصريف الأسماء صـ ١٤٢ ، ١٤٣ .
(٥) شرح المفصل ٣٧/٥ .

الأصل[١]، فإنه إذا أريد جمع الصفة التى على وزن (فعول) مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فإنها تجمع جمع تكسير، سواء أكانت الصفة لمذكر أم لمؤنث، نحو: صبور وصُبُر، وغدور وغُدُر، ويمتنع فى هذه الصفات أن تجمع بالواو والنون، أو بالألف والتاء[٢]، لأنه يؤدى إلى نقض الغرض من حذف تاء التأنيث فى المفرد، وهو استواء المذكر والمؤنث ، وقد أكد ابن يعيش على هذا بقوله: " فلما طُرحت الهاء فى الواحد مع أن التأنيث يوجبها ، كرهوا أن يأتوا بجمع يوجب ما كرهوا، فيكون نقضاً لغرضهم ، فعدلوا عن السلامة إلى التكسير، وأجروا المذكر مجراه "[٣] .

وهذا يُفهم منه أن المهم هو تحقيق الغرض المقصود ، ولو كان خارجاً عن الأصل .

(١) انظر : المصدر نفسه ٢٨/٥ .
(٢) انظر : التبيان فى تصريف الأسماء صـ ١٣٤ .
(٣) شرح المفصل ٤٨/٥ .

الوقف

تحريك هاء السكت

تعدّ هاء السكت وسيلة من وسائل الوقف فى بعض المواطن ، ومطلباً للراحة والوقف ، وقد تحدث النحويون عن طبيعة هذه الهاء ، إذ ذكروا أنها " لا تكون إلا ساكنة ، لأنها موضوعة للوقف ، والوقف إنما يكون على الساكن ، وتحريكها لحن ، وخروج عن كلام العرب ، لأنه لا يجوز ثبات هذه الهاء فى الوصل فتحرّك ، بل إذا وصلت استغنيت عنها بما بعدها من الكلام "(١) .

وهذا يعنى أنها جاءت لغرض ، ينتقض بتحريكها ، لأن الوظيفة التى تؤديها ، هى الوقف الذى يقتضى التسكين ، وحذفها فى الوصل يقتضى التحريك ، وهذا ما قرره السيوطى – نقلاً عن الأندلسى فى (شرح المفصل) بقوله : " الأصل فى هاء السكت أن تكون ساكنة ، لأنها إنما زيدت لأجل الوقف ، والوقف لا يكون إلا على ساكن ومنه سُمِّى وقفاً ؛ لأنه وقوف عن الحركة ، فتحريكه يناقض الغرض الذى جئ بها لأجله "(٢) .

والملاحظ أن أكثر حديث النحويين مركز على الإتيان بهاء السكت فى الوقف، إما لبيان حركة الحرف الأخير والمحافظة عليها ، إذ لولا هاء السكت لسكن الحرف الأخير، وذهبت الحركة التى تؤدى غرضاً، وذلك مثل (ما) الاستفهامية، إذا جُرّت بحرف أو اسم، كما إذا قيل: حتَّام، وعلامَ، ومثل مَ أنت؟ فإذا وقفت على هذا ، قلت : حتَّامَهْ ، وعَلامَهْ ، ومثل مَهْ .

وكالفعل المعتل اللام الذى بقى بعد الحذف على حرف واحد ، مثل : قِهْ ، ورَهْ ، وعِهْ ، أمر من : وَقَى ، ورأى ، ووَعَى .

وإنما تحتّم الإتيان بهاء السكت فى هذه الأمثلة ، " لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، فلابد بعد الابتداء من حرف يوقف عليه ، فجئ بهاء السكت لتؤدى هذا الغرض "(٣) .

---

(١) شرح المفصل ٤٦/٩ .
(٢) الأشباه والنظائر فى النحو ٣٣١/١ .
(٣) التبيان فى تصريف الأسماء صـ ٣٦٧ – ٣٦٩ .

وإما لبيان حرف المدّ ، مثــل ، وازيــداهْ ، وعمْــراهْ ، ووا غلامهــوه ، ووا انقطاع ظهرهيه ، لئلا يزيل الوقف ما فيها من المدّ[١] ، إذ " العرب لمّا أرادت مَطْلهنّ (أى : حروف المد) للندبة ، وإطالة الصوت بهنّ فى الوقف ، وعلمــتْ أن السكوت عليهن ينتقصهنّ ولا يفى بهن ، أتبعتهنّ الهاء فى الوقــف ، توفيــة لهنّ ، وتطاولاً إلى إطالتهنّ"[٢].

(١) انظر : الخصائص ٢٣٦/١ ، وشرح المفصــل ٤٦/٩ ، والتصــريح ٣٤٤/٢ ، وحاشــية الصبان ٢١٤/٤ .
(٢) الخصائص ١٣١/٣ .

الإبدال

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● من قواعد الصرفيين أن الواو أو الياء تبدل همزة ، إذا تطرّفت إحداهما بعد ألف زائدة ، لأنهما ينقلبان ألفاً ، كما فى مثل : كساء ، ورداء ، فإن الأصل : كساو ، ورداى ، فأُبدلت الواو والياء ألفين ، لتحركهما ، ووقوعهما بعد فتحة ، لم يحجز بينهما إلا الألف الزائدة الساكنة[١] ، فصار : كسااا ، ورداا ، فاجتمع ساكنان ، فوجب إما حذف أحدهما أو تحريكه ، ولا سبيل إلى الحذف ، لأنه يؤدى إلى إعادة الاسم الممدود مقصوراً ، فيزول الغرض الذى بنوا عليه الكلمة ، ومن ثم تعيّن أن يُحركوا الألف الثانية ، لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة ، فصارت : كساء ، ورداء[٢] .

وقد أكد الإمام عبد القاهر نقض الغرض بحذف إحدى الألفين بقوله : " ولو حذفوا واحدة من الألفين لكان نقضاً للغرض ، إذ لو كانوا يجوّزون حذف الأولى لكان الأحزم أن لا يأتوا بها ، إذ حذف الشئ بعد إثباته فى موضع واحد صُنع كلا صُنْع ، ولو حَذف الثانية لكاف أذهب فى نقيض الحكمة ، لأجل أنها جاءت لمعنى ، فسقوطها يخل بالمعنى ، ويبطل الغرض "[٣] .

وإذا كان الحذف ممتنعاً لأجل نقض الغرض ، فإنه يستحيل التلفظ باجتماع الألفين للعلة نفسها ، وهو ما قرره ابن جنى بقوله : " ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدّتين ؛ نحو ما صار إليه قلب لام كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزة ، وهو خطّاً : كسااا ، أو : قضاا ، فهذا تتوهمه تقديراً ، ولا تلفظ به البتة ... وعلة امتناع ذلك عندى أنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، فلو التقت ألفان مَدّتان لانتقضت القضية فى ذلك ؛ ألا ترى أن الألف الأولى قبل الثانية ساكنة ، وإذا كان ما قبل الثانية ساكناً ، كان ذلك نقضاً فى الشرط لا محالة "[٤] .

وبالتأمل فى هذا الموطن ندرك أن اللغة قد أقرّت هذا القلب لسببين :

---

(١) انظر : التصريح ٣٦٨/٢ .
(٢) انظر : شرح المفصل ٩/١٠ ، وشرح الشافية للرضى ١٦١/٢ .
(٣) المقتصد فى شرح الإيضاح ٩٨٧/٢ .
(٤) الخصائص ٩٠/١ ، وانظر : ٤٩٦/٢ .

أحدهما : أنها تكره التماثل ، وتتخلص من المتماثلين بعدة طرق منها التخالف .
والثانى : أنها لا تبيح التقاء الساكنين ، فلابد من تحريك أحدهما ، ولا يمكن تحريك أحدهما وهو على حاله ، فأدى ذلك إلى قلب الألف همزة حتى يمكن تحريكها[١] .

● تحريك حرف المدّ : يمتنع تحريك حرف المد (الواو ، والياء) لأن المطلوب من المدّ التخفيف ، وهو يتحقق بتسكين حرف المد ، وجعْل ما قبله مجانساً له ، ولهذا امتنع تحريكه لما فيه من نقض لغرض التخفيف ، وأما الألف فلا يتأتى فيه ذلك ، لأن تحريكه مستحيل ، إذ هى – دائماً – ساكنة كالميت المعدوم على حد تعبير الصرفيين[٢] .

وإذا كان الغرض من المدّ مجرد التخفيف ، فإنه يمتنع – أيضاً – زيادة حرف المد فى آخر الكلمة ، " من حيث كان مؤدياً إلى نقض الغرض " ، وذلك لسببين :

أحدهما : " أنهن لو تطرفْن لتسلّط الحذف عليهن ، فكان يكون ما أرادوه من زيادة الصوت بهن داعياً إلى استهلاكه بحذفهن " .

والثانى : أنها " لو زيدت هذه الحروف طَرَفاً للمدّ بها لانتقض الغرض من موضع آخر، وذلك أن الوقف على حرف اللين يَنقصُه ، ويستهلك بعض مَدّه "[٣] .

● إبدال الياء من أحد حرفى التضعيف فى قولهم : (ديوان) : الأصل فى (ديوان) : دِوَّان على زنة : فِعَّال ، فأبدلت الواو الأولى ياء ، تخفيفاً لثقل التضعيف الذى يوجد فى الأصل ، ولهذا يمتنع أن تبدل الواو الثانية ياء فى قولهم (ديوان) فيصير : (دِيَّان) على حد إبدالها فى قولهم : سيّد ، وميّت ، لأنه يؤدى إلى نقض غرض التخفيف الذى قصدوه من الإبدال الأول ، إذ كان يؤدى إلى ثقل التضعيف الذى فرّوا منه[٤] ، وهذا ما قرره ابن يعيش بقوله :

" ... لأنه كان يؤدى إلى نقض الغرض ، لأنهم كرهوا التضعيف فى (دِوّان) فأبدلوا ليختلف الحرفان ، فلو أبدلوا الواو فيما بعد للزم أن يقولوا : دِيّان ،

---

(١) ظاهرة التخفيف فى النحو العربى صـ ١٩٢ .
(٢) انظر : شرح الشافية للرضى ٢٢٧/٢ .
(٣) الخصائص ٢٣٥/١ ، ٢٣٦ .
(٤) انظر : شرح المفصل ٢٦/١٠ .

فيعودوا إلى نحو مما هربوا منه ، مع أن الياء غير لازمة ، وإنما أبدلت من الــواو تخفيفاً ، ألا تراهم قالوا : دواوين ، فأعادوا الواو ، لما زالت الكسرة من قبلها "[1] .

(١) شرح الملوكى فى التصريف صـــ ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

الإدغام

ومن مواطن المنع لنقض الغرض فى هذا الباب :

● إدغام الملحق : يؤكد النحويون أن " الغرض من الإدغام طلب التخفيف "[١] ، ولكن ما الحكم إذا أدى هذا التخفيف إلى فساد ؟ إذ المفروض أن التخفيف لا يتعارض مع قواعد النظام اللغوى ، ولا يؤدى إلى فساد[٢] ، ويبدو أن ابن يعيش – رحمه الله – قد توقع مثل هذا السؤال من القارئ ، فبادَرَ إلى القول : " إذا أدى الإدغام إلى فساد ، عُدِل عنه إلى الأصل ، وكان احتمال التثقيل أسهل عندهم "[٣] .

فمن المعلوم أن العرب تكره توالى المتماثلين، وتتخلص منهما بطرق مختلفة، منها (الإدغام) إلا فى حالة واحدة، وهى (زيادة الإلحاق)، فإنه إذا التقى متماثلان، وكان أحدهما زائداً متماثلاً مع الحرف الأصلى ، كما فى مثل : جَلْبَبَ ، وشَمْلَلَ، "فالحرف الثانى من المثلين كُرِّر ليلحق ببناء (دحرج)، فلو أدغمت لزم أن تقول: جلبّ، وشملّ، فتسكن المثل الأول، وتنقل حركته إلى الساكن قبله، فيخرج عن أن يكون موازياً لـ(دحرج)، فيبطل غرض الإلحاق"[٤] .

لأن الإلحاق أن تجعل الثلاثى أو الرباعى موازياً لما فوقه، والمراد بالموازنة: الموافقة فى الحركات، والسكنات، وعدد الحروف، وحينما نقول : جلبّ فى (جلبب) نكون قد فقدنا تلك الموازنة[٥]، وهذا ما يؤكده ابن جنى بقوله: " وذلك أنك إنما أردت بالزيادة والتكثير البلوغ إلى مثال معلوم، فلو ادّغمت فى نحو: شُرْبُب، فقلت: شُرُبّ، لانتقض غرضك الذى اعتزمته، من مقابلة الساكن بالساكن، والمتحرك بالمتحرك، فأدى ذلك إلى ضدّ ما اعتزمتَه، ونُقِض ما رُمتَه، فاحتُمل التقاء المثلين متحركين، لما ذكرنا من حِراسة هذا الموضع، وحفظه"[٦] .

---

(١) انظر : المقتضب ١٩٩/١ ، وشرح المفصل ١٢١/١٠ ، وشرح الشافية للرضى ٢٧١/٣ .
(٢) انظر : ظاهرة التخفيف فى النحو العربى صـ ٩٥ .
(٣) شرح المفصل ١٢٢/١٠ .
(٤) المصدر نفسه ١٢٢/١٠ .
(٥) انظر : شرح الملوكى فى التصريف صـ ٦٥ ، ٤٥٣ ، ٥١٠ ، وظاهرة التخفيف فى النحو العربى صـ ٩٥ .
(٦) الخصائص ٢٣٥/٣ ، ٢٣٦ ، وانظر : ١٢٧/١ ، ١٢٨ .

وهذا يعنى أنه استُغنِي – هنا – عن التخفيف ، وتُرك نظير الحفاظ على الصيغة ، وهذا غرض لفظى تُركت من أجله الخفة بالإدغام[١] ، لأن القاعدة العامة تقول : إن " الأحكام الموضوعة للتخفيف ، إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تُركت "[٢] .

ومما يتصل بهذا الموضع أن يُترك التخفيف بالإدغام لأجل التمثيل (الميزان الصرفى) ، فقد أشار ابن جنى إلى أن هناك ألفاظاً ثقيلة ، على الرغم من أن نهج العربية هو اللجوء إلى الخفيف ، ولكن هذا الثقل لا يستنكره أحد من أهل هذه الصناعة ، لأن هذه الألفاظ تُستخدم فى مواطن التمثيل فقط ، أما فى موضع الاستخدام فإنه مُستنكر مرذول[٣] ، ومثَّل لذلك بقولهم : حَبَنْطَى : (فَعَنْلَى) فيظهرون النون ساكنة قبل اللام .

ويقال فى تمثيل عُرُنْد [٤] : فُعُنْل ، وكذلك مثال جَحَنْفَل : فَعَنْلَل ، ومثال عَرَنْقُصان[٥] : فَعَنْلُلَان ، فلا يجوز فى وزن هذه الأمثلة ونحوها إدغام النون فى اللام – كما تقتضى قاعدة الإدغام – " لأنه لو فُعِل ذلك لفسد الغرض ، وبطل المراد المعتمد ، ألا تراك لو ادّغمت نحو هذا للزمك أن تقول فى مثل عُرُنْد : إنه فُعُلّ ، فكان إذاً لا فرق بينه وبين : قُمُدّ[٦] ، وعُتُلّ[٧] ، وصُمُلّ[٨] ،وكذلك لو قلت قلت فى تمثيل جحنفل : إنه فَعَلَّل ، لالتبس ذلك بباب سفرجل وفرزدق ... وكذلك لو ادّغمت مثال حبنطى ، فقلت : فَعَلَّى ، لالتبس بباب صَلَخْدَى "[٩] .

وأخيراً اعترف ابن جنى أن هذا تمثيل لأجل الصناعة ، ثم قال : " وبهذا تعلم أن التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد"، و يدلل على صحة هذه القاعدة بقوله

---

(١) ظاهرة التخفيف فى النحو العربى صـ ٩٦ ، وانظر : المغنى فى تصريف الأفعال د. محمد عبد الخالق عضيمة صـ ٦٧ .
(٢) شرح المفصل ١٢٢/١٠ .
(٣) انظر : ظاهرة التخفيف فى النحو العربى صـ ٧٩ .
(٤) هو الشديد من كل شئ .
(٥) هو : نبت .
(٦) هو : القوى الشديد .
(٧) هو : الأكول الغليظ .
(٨) هو : الشديد الخلق .
(٩) الخصائص ٩٩/٣ ، وانظر : الأشباه والنظائر فى النحو ١٥٩/١ ، ١٦٠ .

: " ألا تراك لو قيل لك : ابنِ من (دخل) مثل : جحنفل ، لم يجز ، لأنك كنت تصير به إلى (دَخَنْلَل) فتظهر النون الساكنة قبل اللام ، وهذا غير موجود ، فدلّ أنك فى التمثيل لست ببانٍ ، ولا جاعل ما تمثّله من جملة كلام العرب ، كما تجعله منها إذا بنيته غير ممثَّل "[١] .

(١) الخصائص ٣/٩٩ .

الخاتمة

لقد اتضح من خلال هذه الدراسة أن (نقض الغرض) فى النحو العربى ظاهرة بارزة ومتميزة فى بناء دعائمه ، لما له من أهمية فى تصويب خلل اللسان على مستوى الألفاظ والتراكيب ، وهذه نتيجة من بين نتائج عدة ، اهتدى إليها هذا البحث ، لعل أهمها :

- أن معرفة (الأغراض) بوصفها جملة المعانى المختزنة فى عقل المتكلم ، يعد مصدراً رئيساً لإتمام ما يهدف إليه من إبلاغ فكرة إلى السامع وإفهامه إياها ، إذ إن العلم بالأغراض والمقاصد علم ضرورة ، فهى محصلة البيان ، ودونها ينتفى .
- التفت النحويون إلى أغراض المتكلم كوسيلة مهمة فى التقعيد النحوى ، وبوصفها ضابطاً لتمييز التراكيب اللغوية فى استعمالاتها المختلفة ، كما يمثل التفاتهم إلى هذه الأغراض وملاحظة أثرها جانباً مهماً ، يبرهن على دقة تصورهم للظواهر اللغوية وارتباطها بمستعمليها .
- أن (الأغراض) كانت حاضرة فى عقول العرب ، كما كانت راسخة فى أذهان النحويين حين فسّروا كلامهم ، وذلك استناداً إلى مقولة الخليل : " إن العرب نطقت على سجيتها وطبيعتها ، وعرفتْ مواقع كلامها ، وقام فى عقولها عللُه ، وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتللتُ أنا بما عندى أنه علة "[١] ، وهذا يدل على توافق النظرية مع التطبيق لدى النحويين .
- أن العلل النحوية مرتبطة بالواقع اللغوى من جهة ، ومرتبطة بقصد المتكلم ، وبمراعاة حال المخاطب من جهة أخرى ، فهى إذاً نابعة من داخل اللغة ، ومن طبع العربى وحسه اللغوى ، ولا أحد " ينكر ذلك إلا من ينكر حِسَّه ، وإلا من غالطَ فى الحقائق نفسه " على حد تعبير الإمام عبد القاهر[٢] .
- أعاد هذا البحث الاعتبار للعلل النحوية التى كانت محل انتقاد من بعض علماء اللغة المحدثين ، المتأثرين بروح المنهج الوصفى ، بل أعاد الاعتبار للنحو

---

(١) الإيضاح فى علل النحو صـ ٦٥ .
(٢) دلائل الإعجاز صـ ٢٨ .

العربى الذى هُوجم بسبب ما فيه من علل ، حيث أظهر البحث أن التعليل سمة منهجية ، لا يستغنى عنها فى أى علم من العلوم ، فضلاً عن (علم النحو) ، وأن هذه العلل لا تقوم على فرض اعتبارات عقلية على اللغة ، وإخضاعها لمقتضى هذه الاعتبارات ، وإنما تقوم على الملاحظة والتأمل فى أوضاع الكلام العربى .

● توصل البحث – بعون من الله تعالى – إلى مفهوم اصطلاحى لـ (نقض الغرض) ، إذ لم أعثر – فيما اطلعت عليه من مصادر ومراجع – على حد اصطلاحى لهذه اللفظة على الرغم من أهميتها ، وأثبتُّ من خلال هذا الحد الاصطلاحى أن (نقض الغرض) علة نحوية ، شأنها شأن أى علة نحوية أخرى التجأ إليها النحويون فى تفسير عدد كبير من الظواهر اللغوية .

● حدد البحث أنماط (نقض الغرض) ، وضوابطه التى اعتمدها النحويون فى تحليلهم لهذه الظاهرة ، كما استطاع البحث أن يحدد علاقة (نقض الغرض) بغيره من المصطلحات ، كـ (الاستقامة) ، و (الإحالة) ، و (الفائدة) ، و (أمن اللبس) .

● حدد سيبويه مصطلحات البنية المستقيمة فى صدر (الكتاب) ثم اطردت فى تحليلاته للتراكيب النحوية ، وكان (المستقيم) هو الأعلى فى الدلالة لهذه المصطلحات للحكم على بنية مفهومة تحقق غرض التواصل بين المتكلم والسامع ، كما تبين أن هذه (الاستقامة) قد تتفاوت بحسب تفاوت سلامة التركيب ، فقد يكون حسناً إذا تحقق ذلك الغرض ، وقد يكون كذباً إذا خالف الواقع ، وقد يكون قبيحاً إذا وُضع اللفظ فى غير موضعه ، فيتعذر الفهم ، ولا تتحقق فيه شروط السلامة النحوية وغرض التواصل .

● وضع سيبويه – والنحويون بعده – ضوابط وأحكاماً لوصف الكلام بالاستحالة ، تبعاً لما يجيزه النظام اللغوى ، وقد تبين ارتباط دلالة مصطلح(المحال) بما يفضى إلى فساد المعنى وتناقضه ، فيستحيل قبوله ، ويتعذر فهمه ، فإذا انضم إلى هذا التناقض الدلالى مخالفة الكلام للواقع الخارجى ، اتصف بأنه (محال كذب) .

● يعد مصطلح (الفائدة) و (أمن اللبس) من المصطلحات المهمة فى تحقيق غرض التواصل بين المتكلم والسامع ، فمن شروط أى لغة أن تحقق الإفادة للسامع دون اضطراب أو تشويش ، وذلك إنما يتم فى ضوء قاعدة (أمن اللبس) التى تمثل غاية الاستعمال اللغوى .

● قد تحوى الجملة أكثر من غرض فى آنٍ واحد ، وحينئذ تنسجم المعانى والأغراض ، ويستقيم الكلام .

● أن إبطال المعنى ونقضه قد يكون غرضاً فى حد ذاته ، لينشأ غرض أو قصد جديد من الكلام .

● قد يقصد المتكلم إلى ضم غرض مع غرض آخر ، لإنشاء غرض ثالث طارئ ، كما إذا دخل الاستفهام على النفى ، فأحاله إثباتاً ، حيث تتفاعل فيه الأدتان – الهمزة والنفى – لتحقيق غرض ثالث هو التقرير ، أى : نفى النفى إثبات ، لأن الاستفهام قد نقض النفى ، كما نقض النفى الاستفهام .

● وأخيراً ... ليس (نقض الغرض) العلة الوحيدة فى الحكم بالمنع ، إذ موانع الحكم كثيرة من بينها (نقض الغرض) فهو علة محددة لا تنسحب على جميع الأحكام الممنوعة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم ، تنزيل رب العالمين .
- إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى – دار الكتاب الإسلامى – القاهرة – الطبعة الثانية ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبى حيان ، تحقيق د. مصطفى النماس – مطبعة المدنى – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .
- الأساليب الإنشائية فى النحو العربى د. عبد السلام هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الثانية (من دون تاريخ) .
- أسس علم اللغة العام ، لماريوباي ، ترجمة د. أحمد مختار عمر ـ الطبعة الثالثة القاهرة سنة ١٩٨٣ م .
- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، تحقيق د. محمد عبد القادر الفاضلي المكتبة العصرية ـ الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- أسرار العربية للأنبارى ، تحقيق د. فخر صالح قداره – دار الجيل – بيروت الطبعة الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .
- الأصول (دراسة إبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوى العربى) د. تمام حسان – دار الثقافة – المغرب – الطبعة الأولى ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- أصول التفكير النحوى د. على أبو المكارم – منشورات الجامعة الليبية – كلية التربية عام ١٩٩٣م .
- الأصول فى النحو لابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الرابعة – ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- أصول النحو العربى د. محمد خير الحلوانى – دار الأطلسى – المغرب – عام ١٩٨٣م .
- أصول النحو العربى فى ضوء مذهب ابن مضاء القرطبى د. بكرى عبد الكريم – دار الكتاب الحديث – الطبعة الأولى ١٩٩٩م .
- أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء فى ضوء علم اللغة الحديث د. محمد عيد – عالم الكتب – القاهرة – عام ١٩٧٣م .

● الاقتراح فى علم أصول النحو وجدله للسيوطى ، تحقيق / طه عبدالرءوف مكتبة الصفا – القاهرة – ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
● الألفية فى النحو والصرف لابن مالك – مطبعة / مصطفى البابى الحلبى – عام ١٣٥٨هـ / ١٩٤٠م .
● أمالى ابن الحاجب ، تحقيق د. فخر صالح قداره – دار الجيل – بيروت ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
● أمالى ابن الشجرى ، تحقيق د. محمود الطناحى – مكتبة الخانجى – القاهرة الطبعة الأولى عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
● الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ، تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .
● أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق د. إميل يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
● الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق د. موسى بناى العليلى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – بغداد – عام ١٩٨٣م .
● الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ، تحقيق د. مازن المبارك – دار النفائس بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
● البرهان فى علوم القرآن للزركشى ، تحقيق / محمد أبوالفضل إبراهيم – دار التراث بالقاهرة – الطبعة الثانية (من دون تاريخ) .
● البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ، تحقيق د. عياد الثبيتى – دار المغرب الإسلامى – بيروت – عام ١٤٠٧هـ .
● ابن جنى النحوى د. فاضل السامرائى – دار عمار – الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م .
● ابن يعيش النحوى د. عبد الإله نبهان – اتحاد الكتاب العرب – دمشق عام ١٩٩٧م .
● البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق د.عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى بالقاهرة – الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

● تاريخ آداب العرب للأستاذ / مصطفى الرافعى – دار الكتاب العربى – بيروت الطبعة الرابعة ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
● التبيان فى تصريف الأسماء د. أحمد حسن كحيل – دار البيان العربى – الطبعة السابعة – ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
● التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبرى ، تحقيق د.عبدالرحمن العثيمين – مكتبة العبيكان بالرياض – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .
● التداولية عند العلماء العرب ، د / مسعود صحراوى – دار الطليعة – بيروت – الطبعة الأولى عام ٢٠٠٥ م .
● التذييل والتكميل فى شرح التسهيل لأبى حيان ، تحقيق د. حسن هنداوى – دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
● التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى – دار الفكر – (من دون تاريخ) .
● التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسى ، تحقيق د. عوض القوزى مطبعة الأمانة – القاهرة – عام ١٤١٤هـ .
● التفكير العلمي في النحو العربي د. حسن خميس الملخ ـ دار الشروق عمان الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٢ م .
● التوابع فى كتاب سيبويه د. عدنان محمد سلمان – مطابع التعليم العالى بالموصل – عام ١٩٩١م .
● توجيه اللمع لابن الخباز ، تحقيق د. فايز دياب – دار السلام – الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .
● ثمار الصناعة فى علم العربية للدينورى ، تحقيق د محمد بن خالد الفاضل مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
● جامع الدروس العربية د. مصطفى الغلاييني – ضبطه / عبد المنعم إبراهيم دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
● الجملة العربية تأليفها وأقسامها د. فاضل السامرائى – منشورات المجمع العلمى – بغداد – ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

● الجمل فى النحو للزجاجى ، تحقيق د. على توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
● الجنى الدانى في حروف المعاني للمرادى ، تحقيق د. فخر الدين قباوة وآخر ـ دار الآفاق الجديدة ـ الطبعة الثانية ١٩٨٣ م .
● حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب – مطبعة المشهد الحسينى – القاهرة (من دون تاريخ) .
● حاشية الصبان على شرح الأشمونى – مطبعة الاستقامة – القاهرة ١٣٦٦هـ ١٩٤٧م .
● حاشية يس على التصريح – مطبوع بهامش التصريح بمضمون التوضيح دار الفكر – القاهرة – (من دون تاريخ) .
● الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق / عبد السلام هارون – دار إحياء التراث العربى – بيروت – من دون تاريخ .
● خزانة الأدب لعبد القادر البغدادى ، تحقيق د. عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى – القاهرة – الطبعة الثالثة ١٩٨٩م .
● الخصائص لابن جنى ، تحقيق الشيخ / محمد على النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
● دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجانى ، تعليق الشيخ / محمود شاكر مطبعة المدنى بمصر – الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
● دور البنية الصرفية فى وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها د. لطيفة النجار دار البشير – الأردن – عام ١٩٩٤م .
● ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) تعليق / محمد محمد حسين – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة السابعة عام ١٩٨٣م .
● ديوان جرير ، تحقيق د. نعمان أمين طه – دار المعارف – مصر – عام ١٩٦٩م .
● ديوان حاتم الطائى، صنعة يحيى بن مدرك الطائى ، رواية هشام الكلبى ، تحقيق/ عادل سليمان – مكتبة الخانجى – القاهرة – الطبعة الثانية عام ١٩٩٠م

● ديوان الخنساء ، رواية أبى العباس ثعلب ، تحقيق / أنور أبو سويلم – دار عمار – الطبعة الأولى ١٩٨٨م .
● ديوان ذى الرمة ، رواية ثعلب ، شرح / أحمد الباهلى ، تحقيق / عبد القدوس أبو صالح – مؤسسة الإيمان – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
● الرد على النحاء لابن مضاء القرطبى ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام – مصر – الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
● رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى د. سعيد صالح زعيمة – دار ابن خلدون (من دون تاريخ) .
● الزاهر فى معانى كلمات الناس لابن الأنبارى ، تحقيق د. حاتم الضامن – دار الشؤون الثقافية – بغداد – الطبعة الثانية ١٩٨٧م .
● السبعة فى القراءات لابن مجاهد ، تحقيق د. شوقى ضيف – دار المعارف – الطبعة الثالثة (من دون تاريخ) .
● سر صناعة الإعراب لابن جنى ، تحقيق د. حسن هنداوى – دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
● الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه د. خديجة الحديثى – مطبوعات جامعة الكويت عام ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
● شرح الألفية لابن الناظم ، تحقيق د. عبد الحميد السيد – دار الجيل – بيروت – (من دون تاريخ) .
● شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، وآخر – مطبعة هجر – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
● شرح الجمل لابن عصفور ، تحقيق د. صاحب أبو جناح – مطابع دار الكتب الموصل – ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
● شرح الشافية للرضى ، تحقيق / محمد نور الحسن ، وآخرين – دار الفكر العربى – عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
● شرح شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق / عبد الغنى الدقر ، مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

● شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق/ محمد محيى الدين عبدالحميد – مطبعة السعادة بمصر – الطبعة الحادية عشرة – ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م
● شرح الكافية للرضى ، تحقيق د. إميل يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
● شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د. عبد المنعم هريدى – مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى – جامعة أم القرى – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .
● شرح كتاب سيبويه للسيرافى ، تحقيق / أحمد حسن مهدلى – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
● شرح اللمع للأصفهانى ، تحقيق د. إبراهيم أبوعباة – مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
● شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبى – القاهرة – (من دون تاريخ) .
● شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ ، تحقيق / خالد عبد الكريم – المكتبة العصرية بالكويت – الطبعة الأولى ١٩٧٦ م ، ١٩٧٧م .
● شرح الملوكى فى التصريف لابن يعيش ، تحقيق د. فخر الدين قباوة – دار الأوزاعى – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
● الصناعتين لأبى هلال العسكرى ، تحقيق / على محمد البجاوى ، وآخر – دار الفكر العربى – الطبعة الثانية (من دون تاريخ) .
● ضوابط الفكر النحوى د. محمد عبد الفتاح الخطيب – دار البصائر – القاهرة عام ٢٠٠٦م .
● طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – عام ١٩٨٤م .
● ظاهرة التخفيف فى النحو العربى د. أحمد عفيفى – الدار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
● ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى د. طاهر سليمان حموده – الدار الجامعية للطباعة والنشر – الإسكندرية عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م .
● الفروق اللغوية لأبى هلال العسكرى ، تحقيق / محمد إبراهيم سليم – دار العلم والثقافة – بالقاهرة – (من دون تاريخ) .

● الفوائد والقواعد للثمانينى ، تحقيق د. عبدالوهاب الكحلة – مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
● القياس فى اللغة العربية للشيخ / محمد الخضر حسين – دار الحداثة – بيروت الطبعة الثانية عام ١٩٨٣م .
● القياس فى النحو د. منى إلياس – دار الفكر – دمشق – عام ١٩٨٥م
● الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبى الربيع ، تحقيق د. فيصل الحفيان – مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م
● الكتاب لسيبويه ، تحقيق د. عبد السلام هارون – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
● اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ، تحقيق د. غازى طليمات – دار الفكر المعاصر – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
● لسان العرب لابن منظور – دار المعارف – تحقيق نخبة من العاملين بدار المعارف (من دون تاريخ) .
● اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان – دار الثقافة – الدار البيضاء بالمغرب – عام ١٩٩٢م .
● اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان – عالم الكتب – القاهرة – الطبعة الثالثة عام ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
● مباحث تأسيسية فى اللسانيات د. عبد السلام المسدى – مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله – تونس – عام ١٩٩٧م .
● مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه – عنى بنشره ج – براجشتراسر – مكتبة المتنبى – القاهرة – (من دون تاريخ) .
● المرتجل فى شرح الجمل لابن الخشاب ، تحقيق / على حيدر – دمشق الطبعة الثانية ١٩٧٢م .
● المسائل البصريات لأبى على الفارسى ، تحقيق د. محمد الشاطر – مطبعة المدنى – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

● مسائل خلافية فى النحو للعكبرى ، تحقيق د. عبد الفتاح سليم – مكتبة الآداب ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .
● المسائل العسكرية لأبى على الفارسى ، تحقيق / محمد الشاطر – مطبعة المدنى – القاهرة – عام ١٤٠٣هـ .
● المسائل المنثورة لأبى على الفارسى ، تحقيق / مصطفى الحدرى – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (من دون تاريخ) .
● معانى القرآن للفراء ، تحقيق / محمد على النجار ، وآخر – عالم الكتب بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
● معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق / عبد الجليل شلبى – عالم الكتب بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
● معانى النحو د. فاضل السامرائى – مطبعة التعليم العالى فى الموصل عام ١٩٨٩م .
● معجم مصطلحات الأدب للأستاذ / مجدى وهبة – مكتبة لبنان – بيروت – عام ١٩٧٤م .
● المعنى فى البلاغة العربية د. حسن طبل – دار الفكر العربى بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
● المغنى فى تصريف الأفعال د. محمد عبد الخالق عضيمة – دار الحديث القاهرة الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
● مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
● المفصل فى علم العربية للزمخشرى – دار الجيل – بيروت – الطبعة الثانية (من دون تاريخ) .
● المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية ، لأبى إسحاق الشاطبى ، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى – جامعة أم القرى – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
● المقتصد فى شرح الإيضاح للإمام عبد القاهر الجرجانى ، تحقيق د. كاظم المرجان – دار الرشيد – العراق – عام ١٩٨٢م .

● المقتضب للمبرد ، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة – دار الكتاب المصرى القاهرة – عام ١٣٩٩هـ .
● المقدمة لابن خلدون ، تحقيق د. على عبد الواحد وافى – لجنة البيان العربى الطبعة الثانية – ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
● المقرب لابن عصفور ، تحقيق / أحمد عبد الستار الجوارى ، وآخر – مطبعة العانى – بغداد – (من دون تاريخ) .
● مكانة الخليل بن أحمد فى النحو العربى د. جعفر عبابنة – دار الفكر – عمان الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
● مناهج الدرس النحوى فى العالم العربى فى القرن العشرين د. عطا محمد موسى – دار الإسراء – عمان – الأردن – الطبعة الأولى ٢٠٠٢م .
● المنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
● منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجنى ، تحقيق / محمد الحبيب ابن الخوجة – دار الغرب الإسلامى – بيروت – الطبعة الثالثة (من دون تاريخ) .
● نتائج الفكر فى النحو للسهيلى ، تحقيق / عادل عبد الموجود ، وآخر – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .
● النحو العربى : أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوى الحديث د. محمد إبراهيم عبادة – مكتبة الآداب – الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م .
● النحو العربى نقد وبناء د. إبراهيم السامرائى – دار الصادق – بيروت – عام ١٩٦٨م .
● النحو العربى والدرس الحديث (بحث فى المنهج) د. عبده الراجحى – دار المعرفة – الإسكندرية – (من دون تاريخ) .
● نحو المعانى د. أحمد عبد الستار الجوارى – مطبعة المجمع العلمى بالعراق ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

● النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى) د. محمد حماسة عبد اللطيف – دار الكويت – الطبعة الأولى عام ١٩٨٣م .
● نسخ الوظائف النحوية فى الجملة العربية د. خديجة الصافى – دار السلام الطبعة الأولى – ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
● نظرية التعليل فى النحو العربى بين القدماء والمحدثين د. حسن خميس الملخ دار الشروق – عمان – عام ٢٠٠١م .
● نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث د. نهاد الموسى دار البشير – عمان – الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .
● النكت فى تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمرى، تحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان – منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
● النواسخ فى كتاب سيبويه د. حسام النعيمى – دار الرسالة للطباعة – بغداد عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
● همع الهوامع للسيوطى ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب مصر ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .

الرسائل والمجلات :

● أمن اللبس ووسائل الوصول إليه فى اللغة العربية د. تمام حسان – حوليات كليات دار العلوم – القاهرة عام ١٩٦٩م .
● ظاهرة النيابة فى العربية (دراسة تحليلية) د. عبد الله صالح بايعير – رسالة دكتوراه – كلية الآداب – الجامعة المستنصرية – عام ١٩٩٧م .
● اللغة العربية والحداثة د. تمام حسان – مجلة فصول – المجلد الرابع – العدد الثالث – عام ١٩٨٤م .
● نحوى عربى من القرن الثامن للميلاد (دراسة عن منهج سيبويه فى النحو) ميخائيل كارتر ، ترجمة / عبد المنعم آل ناصر – مجلة المورد – المجلد الثانى العدد الأول – العراق – عام ١٩٩٢م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٣٦٩٥
التمهيد: تأصيل الأغراض والمقاصد فى الدرس النحوى، ويشمل:	٣٦٩٩
مفهوم الأغراض والمقاصد	٣٧٠٠
علاقة العلل النحوية بأغراض العرب ومقاصدهم	٣٧٠٣
الباب الأول : (توصيف المصطلح : الملامح ، والسمات ، والآثار) وهو فى فصلين :	٣٧١٤
الفصل الأول: (مصطلح نقض الغرض بين الدلالة والاستعمال) وجاء فى أربعة مباحث :	٣٧١٥
المبحث الأول : (نقض الغرض) فى اللغة والاصطلاح	٣٧١٦
المبحث الثانى : أنماط نقض الغرض، ويشمل:	٣٧٢٠
ـــ نقض ترتيب الجملة	٣٧٢٠
ـــ نقض التضاد	٣٧٢٦
ـــ نقض الأوضاع	٣٧٣٠
ـــ نقض الحكم الإعرابى	٣٧٣٣
المبحث الثالث : ضوابط نقض الغرض	٣٧٣٦
المبحث الرابع : أثر (نقض الغرض) فى الدرس النحوى	٣٧٣٩
الفصل الثانى:(نقض الغرض والمصطلحات النحوية) فى ثلاثة مباحث:	٣٧٤٧
المبحث الأول : علاقة (النقض) بمصطلحى (الاستقامة) و (الإحالة)	٣٧٤٨
المبحث الثانى : تطور مصطلح (نقض الغرض) لدى النحاة المتأخرين	٣٧٥٧
المبحث الثالث : نقض الغرض وعلاقته بمصطلح (الفائدة)	٣٧٥٩
المبحث الرابع : نقض الغرض وعلاقته بمصطلح (أمن اللبس)	٣٧٦١

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الثانى : (مواطن نقض الغرض فى الدرس النحوى) وهو فى فصلين :	٣٧٦٥
الفصل الأول : (مواطن نقض الغرض على مستوى الأسماء)	٣٧٦٦
المبحث الأول: المرفوعات	٣٧٦٧
المبحث الثانى: المنصوبات	٣٧٧٥
المبحث الثالث: المجرورات	٣٧٨٤
المبحث الرابع: التوابع	٣٧٩١
الفصل الثانى : (مواطن نقض الغرض على المستويات الأخرى) وهو فى ثلاثة مباحث :	٣٨٠٤
المبحث الأول : مواطن نقض الغرض على مستوى الأفعال (عوامل ، ونواسخ)	٣٨٠٥
المبحث الثانى : مواطن نقض الغرض على مستوى الأساليب	٣٨١٣
المبحث الثالث : مواطن نقض الغرض على مستوى تصريف الأسماء	٣٨٢٤
الخاتمة	٣٨٣٤
ثبت المصادر والمراجع	٣٨٣٧
فهرس الموضوعات	٣٨٤٧